

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

دليل الموارد للممارسين



خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠

دليل الموارد للممارسين

إعداد

مرفت ر شماوي

مستشارة في مجال حقوق الإنسان

أيار/مايو ٢٠١٨



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ٤١/٢٩٧٤ | المرزعة: ٧٠٢ - ٥٠١١ | بيروت، لبنان

هاتف: +٩٦٣٩١٣١١٦٩ | فاكس: +٩٦٣٦٥١٨١١٦٩

www.annd.org | <https://www.facebook.com/www.annd.org>

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠

دليل الموارد للممارسين

إعداد

مرفت ر شماوي

مستشارة في مجال حقوق الإنسان

شكر وتقدير

تود المؤلفة أولاً أن تشكر كاثي كيبل إبيوت على مساهمتها الأساسية في تجميع بعض الأبحاث الخلفية القيمة ومشاركتها في صياغة أجزاء من النص. فكان عملها الدؤوب بالغ الأهمية لإنجاز دليل الموارد هذا.

كما تتوجه بالشكر الخاص إلى السيد أديب نعمة، مستشار وخبير في التنمية، الذي كان المناقش الرئيسي خلال اجتماع الإقرار الذي نظّمته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في بيروت في يونيو/حزيران ٢٠١٦ لمراجعة مشروع هذا الدليل. فقد أضافت تعليقاته خلال الاجتماع والتعليقات اللاحقة، معلومات مهمة وعميقة على المحتوى. والمؤلفة ممتنة لمعارفه.

كما قدم أعضاء الشبكة الذين حضروا اجتماع الإقرار في يونيو/حزيران ٢٠١٦، نظرة مهمة عن كيفية ارتباط خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وبالتالي هذا الدليل، بعملهم في السياق الوطني. كما الشكر الخاص إلى أعضاء الشبكة الذين حضروا الاجتماعات الوطنية وقدموا دراسات مهمة.

وأخيراً وليس آخراً، تود المؤلفة أن تشكر زياد عبد الصمد، مدير الشبكة، وزهرة بزي (مديرة البرامج) وبهتر موشيني (باحثة ومنسقة البرامج) على توجيههم الأساسي ومراجعة المسودات والتعليقات. فقد قدموا رؤية واضحة بصورة استثنائية كانت ضرورية لإعداد الدليل.

مقدمة

المناصرة والمرافعة في زمن عولمة التحديات

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

وكذلك يتعاظم دور الشبكات الدولية التي تمارس شتى أنواع الانتهاكات، من تجارة السلاح والمخدرات والإتجار بالبشر والتهريب والتهرب الضريبي. هذه أمور تزيد من حدة التحديات، والقدرة على ضبطها محدودة. وهذا يؤكد الترابط القوي بين الوطني والدولي. إن هذا الواقع يدفع بنا نحو الاعتقاد أن القضايا التي تواجه شعوب المنطقة لها أبعاد دولية خطيرة، تتطلب تركيزاً أكبر على المسائل البنيوية والهيكلية في المنظومة القائمة وعدم اقتصار الجهود على التعامل مع النتائج والظواهر.

من هنا فعلى الرسالة التي يحملها الناشطون المدنيون أن تتوجه مباشرة نحو الجهات المعنية وبشكل مدروس. فالمسؤولية على المستوى الوطني تقع مثلاً على عاتق صناع القرار والجهات التنفيذية وشركائهم المحليين والدوليين، ما يتطلب آليات للمراقبة والمساءلة والمحاسبة على المستوى الوطني دون اغفال الامتدادات الدولية، والتمييز بين المستويات ضروري وأساسي لاسيما عندما نتحدث عن فروع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذلك الإدارة العامة والشركات المالية والتجارية والأحزاب السياسية وغيرها من الفاعلين المؤثرين في القرار. أما ما هو مرتبط بالأبعاد الدولية كالسياسات التجارية والمالية والتعاطي مع تحديات مثل تغير المناخ والانتهاكات المستمرة للقوانين الدولية وقضايا مثل اللاجئين والمهاجرين فهي قضايا تقع على عاتق المؤسسات الدولية المختصة التي غالباً ما تنحاز إلى الأغنياء والنافذين دولياً ومحلياً.

إن الفهم العميق لطبيعة التحديات وأسبابها الفعلية، ينعكس إلى حد كبير على آليات العمل، وعلى استراتيجيات المناصرة والمرافعة التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في صراعها من أجل تحقيق العدالة، بما في ذلك العدالة البيئية ومكافحة البطالة والفقر والتهميش. كما وتتيح الآليات الدولية المتوفرة فرصاً لتكثيف الضغوط من أجل الإصلاح البنيوي لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة.

فالترابط الوثيق بين تحقيق التنمية المستدامة واعتماد مقارنة حقوق الإنسان، يؤمن للناشطين إمكانية استخدام الآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية المتاحة، وكذلك في مجال المسارات التي تتداول السياسات المالية والاتفاقيات التجارية والمناخية.

أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هذا الدليل حول خطة التنمية المستدامة، ليكون يتصرف الناشطون المدنيون، فيساعدتهم على صياغة خطط واستراتيجيات المناصرة التي تستهدف السياسات على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تعتبر الشبكة في استراتيجيتها أن خطة التنمية المستدامة التي اقترتها الأمم المتحدة والتزمت كافة الدول الأعضاء بالعمل على تحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠، تشكل أداة فعالة لمساءلة صانعي السياسات وكل الجهات المعنية، حكومية أو غير حكومية، بتنفيذ البرامج والخطط ذات الصلة.

وتنظر الشبكة إلى الإطار السياسي الذي تضمنه الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بصفته المرجعية الفكرية التي تركز عليها خطة التنمية المستدامة. وهي تتضمن الأفكار والمبادئ الأساسية التي تضمن إمكانية تحقيقها، ولعل المقاربة الحقوقية والشاملة غير المجتزأة على رأس المبادئ التي تبناها الإعلان السياسي. كما تعتبر الشبكة أن المقاربات التنموية تحتاج إلى إعادة نظر معمقة تطال الجوانب السياسية والثقافية، إلى جانب الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها خطة التنمية المستدامة؛ أي البيئة والاقتصاد والاجتماع. فالإعلان السياسي توقف عند قضايا الأمن والسلام والممارسات الديمقراطية وتعزيز الشفافية وبناء المؤسسات، كشروط لا يمكن تجاهلها عند التخطيط للتنمية المستدامة.

إن ارتفاع حدة اللامساواة وازدياد نسبة الفقراء والعاطلين من العمل، والمهمشين الذين يتحولون إلى وقود التطرف وأدواته المدمرة، وكذلك التدهور البيئي الناتج من الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، وانحراف الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، هي تحديات تواجه الإنسانية في مختلف نواحي العالم. وفي الوقت نفسه، يتضاعف الإنفاق على التسلح والأمن، وعلى الاستثمارات الملوثة والخطيرة بيئياً وتنامي استهلاك الطاقة المستخرجة.

التغيير الحقيقي يحصل عندما تتمكن منظمات المجتمع المدني والقوى الناشطة في المجتمع عموماً، من تنظيم الحملات المدروسة التي تقوم على أساس رؤية بديلة تبني على المعرفة والاطلاع، ولكن أيضاً على القدرة على تحويل هذه الرؤية إلى قضية مشتركة جامعة تنضوي تحتها مجموعات من الفئات المعنية والمنظمة بأشكال متعددة، ويعملون بإيقاعات متناسقة ومتجانسة، إن الالتزام بالقضايا المشتركة والدفاع عن الصالح العام، هو أسمى تعبير عن الوعي المجتمعي وعن المواطنة الحقيقية.

فالمطلوب إذاً، هو الفهم العميق لطبيعة التحديات، والقدرة على بلورة البدائل، وتنظيم أصحاب المصلحة وتنظيم أنشطتها الموجهة بشكل مدروس نحو الجهات المعنية بالكثافة المطلوبة في عملية الضغط، كونها الوسيلة التي تساهم في تحقيق التغيير. تبقى مسألة مفصلية تعتبر من التحديات المطلوب معالجتها بهدوء، وهي المعرفة الواقعية بطبيعة الأطراف المنخرطة في حملات المناصرة. فلا التخفيف من قدرتها على الدفاع عن مصالحها مفيد، ولا تضخيم قدراتها يفيد أيضاً. فمن جهة التنوع المطلوب لدى الناشطين، يجب أن يتحول إلى عنصر قوة، بدلاً من أن يصبح معيقاً أمام تطوير البدائل وأدوات العمل. ولكن أيضاً فهم واقع الخصم الذي يمتلك الأدوات التي تمكنه من الدفاع عن مصالحه هي مسألة بالغة الأهمية. وبقدر ما كانت شبكة مصالحه مترابطة ومتماسكة، بقدر ما يدافع عنها بشراسة، وصولاً إلى استخدام العنف والقوة في الدفاع عنها. وهذه أمور يفترض أن تؤخذ في الحسبان لدى التخطيط لحملات المناصرة والاستعداد لمواجهتها.

هذا الدليل هو محاولة جديدة تقدمها الشبكة إلى الناشطين في المجتمع المدني، من أجل التخطيط السليم لعملية التغيير. تكمن أهميته في كونه أنتج بالاستناد إلى تجارب وحالات واقعية مستقاة من المنطقة، وهو ينطلق من مقارنة نقدية للمفاهيم التنموية السائدة، ولا يؤيد فكرة تقسيم الجهود نحو أهداف منعزلة من دون الربط بينها، واعتبارها كلاً لا يتجزأ. فينطلق الدليل من القناعة التي تؤكد ترابط الأهداف، إلى حد تكاملها، ما يتطلب اعتماد رؤية ثابتة ومقاربات شاملة وتنسيق جهود أصحاب المصالح بشكل أفضل.

تمهيد

يناقش هذا الدليل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الرامية إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني في الخطة. وهو يوفر خلفية لمفهوم التنمية المستدامة، مع إبراز أوجه القصور في النهج الحالي إزاء هذا المفهوم. وهو يبني النقاش على الوضع الراهن واحتياجات البلدان العربية الحالية. ويتضمن هذا الدليل مقدمة عن الإعلان والأهداف والغايات والمؤشرات، ومقارنة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ويتبنى الدليل نهجاً مواضيعياً يركز على القضايا الشاملة لعدة قطاعات عبر البلدان، التي تعتبرها الشبكة عوامل أساسية هيكلية تؤثر على التنمية المستدامة. ومواضيع التركيز هذه هي الفقر والمساواة والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والمجتمعات السلمية والعدالة والمؤسسات الفعالة. وتربط هذه المجالات بين العديد من الأهداف والغايات. فالقضايا لا تتعلق بمجموعات محددة من الناس؛ بل بالجميع. وسيؤدي الاهتمام بهذه المسائل إلى دفع عجلة التنمية المستدامة لصالح الجميع. وكما سيوضح هنا، سيبين الفحص الدقيق لكل منطقة أن كل منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات الهيكلية الأخرى. وقد جرى تناول مسألة المساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما يبحث الدليل في آليات المراجعة المتوفرة، ويدرس النهج الإقليمي للتنمية المستدامة. ويعتمد الدليل منظوراً حرجياً يعرض فيه نقداً لقضايا محددة وانتقادات عامة لنهج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. كما يتم نسج نهج قائم على حقوق الإنسان في سياق هذا الدليل.

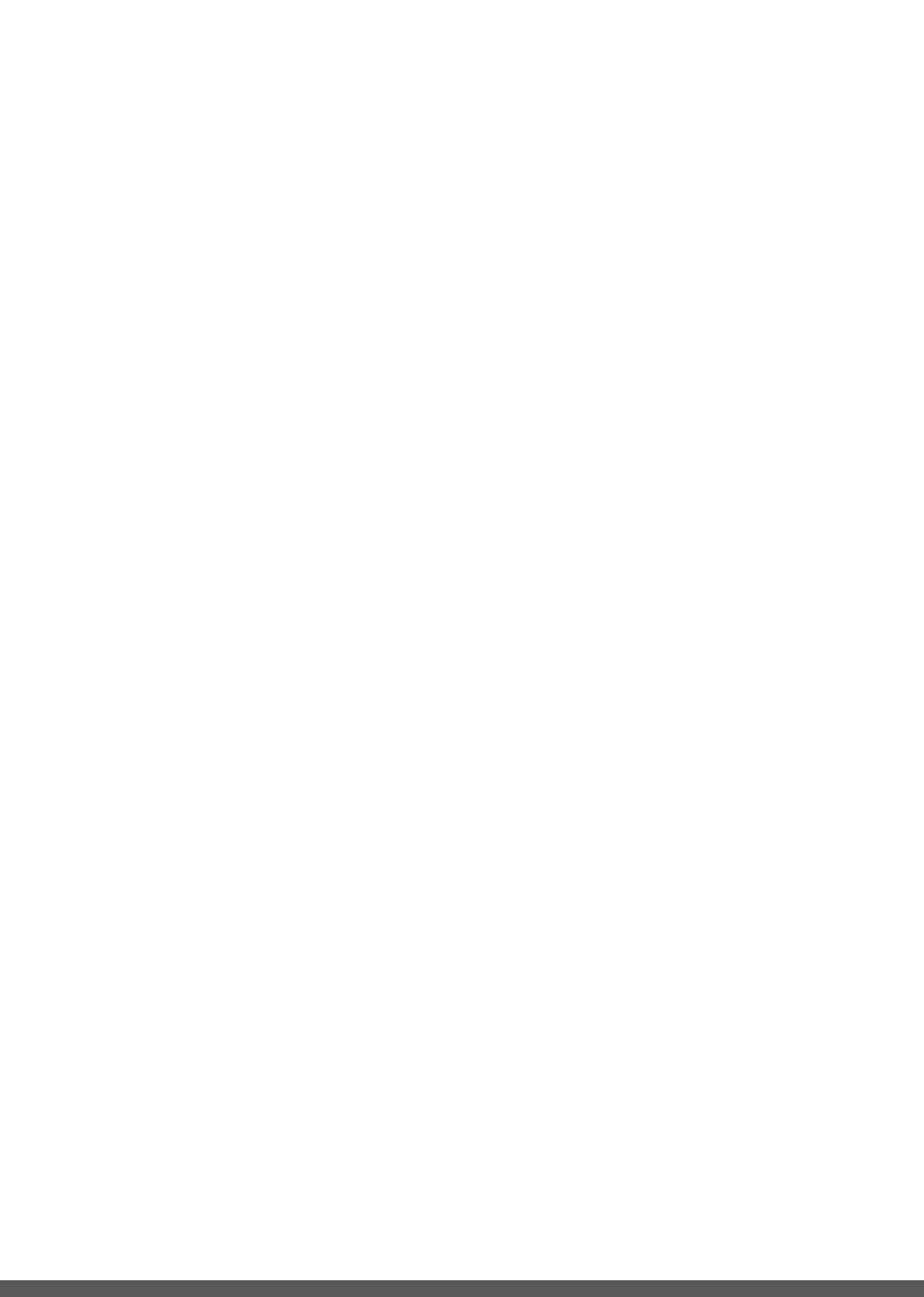
وتشدد مختلف الفصول على الصلات القائمة بين مختلف أجزاء خطة عام ٢٠٣٠. ويتبين من استعراض أجزاء الخطة أنه، على الرغم من أن الإعلان يمثل قفزة كبرى مقارنة بخطة التنمية للألفية، فتضيق الأهداف الإنمائية للألفية الخطة مقارنة بالإعلان، الذي يقيد أكثر في الأهداف ومن ثم المؤشرات. ولذلك، فمن الضروري أن تظل المبادئ المهمة المجسدة في الإعلان جزءاً لا يتجزأ من العمل المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويرافق دليل الموارد هذا ٣ كتيبات تركز على كيفية مشاركة النقابات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في خطة عام ٢٠٣٠. وتقدم هذه الكتيبات اقتراحات وأمثلة عملية لاكتساب معرفة دقيقة في هذا الإطار.

المحتويات

٥	شكر وتقدير
٦	مقدمة
٨	تمهيد
١٤	الفصل ١: خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٤	مقدمة
١٤	عن مفهوم التنمية والتنمية المستدامة
٢٠	أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية
٢١	الاختلافات الرئيسية بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية
٢٣	الحاجة إلى نقلة نوعية
٢٤	نهج حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠
٢٧	نحو تنمية لا تستثني أو تغفل أحداً
٢٩	الفصل ٢: السياق الإقليمي – التحديات الرئيسية في البلدان العربية
٢٩	الصراع وعدم الاستقرار
٣٢	الفقر
٣٢	العمل
٣٣	التعليم
٣٣	عدم المساواة بين الجنسين
٣٦	الفصل ٣: بنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٤٢	الفصل ٤: وسائل التنفيذ
٤٤	الفصل ٥: آليات الاستعراض
٤٤	المنتدى السياسي الرفيع المستوى
٤٦	آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٥١	الفصل ٦: الهيئات الإقليمية
٥١	الحاجة إلى التعامل مع الهيئات الإقليمية
٥٤	جامعة الدول العربية
٥٨	الاتحاد الأفريقي

٦٢	الفصل ٧: الفقر
٦٢	ما هو الفقر؟
٦٦	المخاوف المتعلقة بنهج خطة عام ٢٠٣٠
٦٨	الفصل ٨: المساواة والإدماج
٦٨	خطة عام ٢٠٣٠ والمساواة
٧٧	المساواة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
٨٠	الفصل ٩: العمل اللائق والعمالة والنمو الاقتصادي
٨٣	المساواة بين الجنسين: العمل اللائق والتشغيل
٨٥	الإعاقة والعمل اللائق
٨٦	المخاوف بشأن نهج خطة عام ٢٠٣٠
٨٩	الفصل ١٠: المجتمعات السلمية والعدالة والمؤسسات الفعالة
٨٩	نهج خطة عام ٢٠٣٠
٩٠	الهدف ١٦ والغايات ذات الصلة
٩٢	العمل على نجاح الهدف ١٦
٩٤	أوجه الترابط مع نواحٍ مختلفة من حقوق الإنسان
٩٧	دور المؤسسات الوطنية
١٠٢	الفصل ١١: وجهة النظر النقدية إزاء خطة التنمية لعام ٢٠٣٠
١٠٣	التغيير التحويلي
١٠٤	الهواجس من خطة عام ٢٠٣٠
١١٧	فعالية المعونة وتمويل التنمية





القسم ا:

إطار العمل العام

السياق العام لخطة التنمية

لعام ٢٠٣٠

الفصل ١

خلفية خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مقدمة

تعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تقوم بـ «مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها». (الديباجة) وتقتضي أهداف التنمية المستدامة ضرورة تنفيذ إجراءات من قبل جميع البلدان - الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل - لتعزيز الازدهار، مؤكدة أن القضاء على الفقر يجب أن يتم جنباً إلى جنب الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، وأنه من الضروري تناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، مع التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة ومعالجة تحديات تتعلق بالفساد والحوكمة وسيادة القانون.

«تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة»^١

عن مفهوم التنمية والتنمية المستدامة

تعود المناقشات المتعلقة بالتنمية إلى عقود من الزمن. وكان مفهوم التنمية قد دخل في التداول بين المختصين في التنمية والاقتصاد والاجتماع، لاسيما في الدوائر المهتمة بالعالم الثالث ومشاكله. وكان مفهوم التنمية يستخدم من قبل مدارس اقتصادية - اجتماعية مختلفة، بصفته مفهوماً بديلاً من مفهوم النمو. ويتميز مفهوم التنمية بطابعه المركب، كونه لا يقتصر على البعد الاقتصادي - كما هي حال مفهوم النمو بشكل عام؛ كما أن التنمية كان ينظر إليها بصفها عملية تحول مجتمعية تجمع بين الاقتصاد والاجتماع والتغيير السياسي والمؤسسي في معظم المدارس السائدة، بما هي عملية متكاملة وضرورية للخروج من حالة التخلف التي تسود دول المستعمرات السابقة بشكل خاص. ولم يكن مفهوم التنمية البشرية الذي بلورته منظومة الأمم المتحدة وعمته اعتباراً من عام ١٩٩٠، قد تبلور بعد.

ويؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦، في مادته الأولى، أن:

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم الذين اجتمعوا خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وثيقة ختامية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الوثيقة في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة ١٧٠/١ «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»). ودخلت أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ حيز التنفيذ رسمياً في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.^٢

وباعتماد هذا القرار، انتقل المجتمع الدولي من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة جديدة تعرف الآن بإسم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تحدد الاتجاه الذي يتوقع أن تعتمده الدول حتى عام ٢٠٣٠ في ما يتعلق بالتنمية المستدامة. وتتضمن الخطة إعلاناً وأهدافاً وغايات، ونصوصاً تتناول وسائل التنفيذ وآليات المتابعة والاستعراض. كما جرى العمل بشكل مواز على وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الانجاز المحقق بالنسبة للغايات والأهداف.

١ قرار الجمعية العامة ١٧٠/١: «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الديباجة.

٢ لمزيد من المعلومات بشأن الخلفية، راجع الموقع الرسمي لأهداف التنمية المستدامة المتوفر على <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

التنمية المستدامة هي تلك التي تلبى احتياجات الحاضر من دون المساس بآحتياجات أجيال المستقبل

وفي عام ١٩٩٠، صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير عالمي عن التنمية البشرية^٦. أطلق هذا التقرير مفهوم التنمية البشرية الذي تحول خلال فترة قصيرة جداً إلى مفهوم محوري تبنته المنظمة الأممية ومنظمات دولية وإقليمية أخرى. كما أنه انتشر على نطاق واسع في أوساط الباحثين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، كما في أوساط الحكومات والأطراف الرسمية. وتحول إصدار تقرير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقليد سنوي، وكذلك تحول دليل التنمية البشرية إلى واحد من المقاييس الأكثر انتشاراً على النطاق العالمي كمقياس للتنمية بدلاً من مقياس الناتج المحلي (أو الوطني) القائم. وقد لعب كل من محبوب الحق^٧ ومارتيا سن^٨ وآخرون دوراً حاسماً في بلورة هذا المفهوم والتقرير والدليل، ثم ما لبث أن تطور الأمر إلى مساهمة عشرات، لا بل مئات الباحثين والممارسين في مسار تطوير وترجمة هذا المفهوم في السياسات والممارسة.

وقد تضمنت الإصدارات المتتالية لتقرير التنمية البشرية والأبحاث المصاحبة أكثر من تعريف للتنمية البشرية، يمكن من خلالها رسم مسار تطور هذا المفهوم الذي جرت مقارنته من منظورات عدة.

تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠ أورد التعريف الآتي: «التنمية (البشرية) هي توسيع خيارات الناس»، وهو التعريف المنسوب إلى الحائز جائزة نوبل للاقتصاد آرثر لويس. وتتمثل أهمية هذا التعريف المكثف في كونه يضع الإنسان في صلب تعريف التنمية، ويربطها بتوسيع خياراته، أي بحريته في القيام بهذه الخيارات وتحقيقها، وهو ما يجعل من الاقتصاد وسيلة لتحقيق غاية أسمى خارجه، هي الإنسان والمجتمع.

وفي سياق تطوير التعريف داخل منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه، وفي أواسط التسعينيات، عرف جيمس غوستاف سيبث (مدير برنامج الأمم المتحدة في حينه) التنمية البشرية المستدامة بأنها «تنمية لا تكتفي بتوليد

١. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف. وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

٢. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية»^٣.

يربط الإعلان بوضوح الحق في التنمية مع التمتع بجميع حقوق الإنسان. وهو يعتبر من أول النصوص الأممية المهمة التي ربطت بين التنمية وحقوق الإنسان، وكان لها أثر في الفكر التنموي في السنوات التي تلت. وقد قامت الأمم المتحدة بعد ذلك باعتماد عدد من الآليات ذات علاقة مباشرة بالحق في التنمية ضمن إطار هيئات حقوق الإنسان (لمزيد من المعلومات، انظر/ي القسم الخاص بآليات حقوق الإنسان لاحقاً)^٤.

بيد أن الإعلان لا يشير مباشرة إلى التنمية المستدامة. وقد جرى تعميم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٧ في تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، والذي غالباً ما يشار إليه بتقرير برونتلاند (نسبة إلى رئيسه، رئيس الوزراء النرويجي غروهارلم برونتلاند). واعتبر هذا التقرير التنمية المستدامة، أنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وشدد التقرير على أهمية الإنصاف إلى جانب النمو الاقتصادي، وعلى ضمان حصول الفقراء على حصتهم العادلة من الموارد اللازمة للحفاظ على هذا النمو من خلال الأنظمة السياسية التي تضمن مشاركة المواطنين الفعالة في صنع القرار وزيادة الديمقراطية في صنع القرار الدولي^٥.

^٣ يمكن مراجعة نص إعلان الحق في التنمية من خلال http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DeclarationRightDevelopment_ar.pdf

^٤ في عام ٢٠١٦، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تفويضاً لمقرر خاص معني بالحق في التنمية. وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، جرى إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالحق في التنمية. لمزيد من المعلومات: <http://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx>

^٥ تقرير «مستقبلنا المشترك»، متوفر على: <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>

٦ United Nations Development Programme (Undp). Human Development Report ١٩٩٠. New York Oxford. Oxford University Press. ١٩٩٠.

٧ Mahbub ul Haq. "Reflections on Human Development". Published August ١٩٩٠ by Oxford University Press. USA ١٩٩٠

٨ Amartya Sen. "Development as freedom". Published August ٢٠٠٠. FIRST.

عام ١٩٨٧ في تقرير مستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند) ماهية **التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة**. وقد أطلق التقرير مفهوم الاستدامة بكل قوة، الأمر الذي أصبح لصيقاً بتعريف التنمية في السنوات التي تلت. ويمكن القول إن إضافة هذا البعد إلى تعريف التنمية كما جاء في الإعلان العالمي للحق في التنمية المشار إليه أعلاه، يجعلنا أمام التعريف المعاصر للتنمية البشرية المستدامة الأكثر شمولاً، والذي يمكننا استخدامه في عملية التفكير والتحليل، وفي صياغة الاستراتيجيات التنموية.

تعريف مقترح للتنمية البشرية المستدامة

«التنمية البشرية المستدامة هي سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان والمجتمعات ورفاهيتهم، مع ضمان عدم الإضرار بمصالح الأجيال القادمة. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد والفئات والمجتمعات بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها. والإنسان هو الموضوع المحوري لسيرورة التنمية التي هي تنمية في صالح الفقراء، والمرأة والطبيعة وتوفير فرص عمل، وتحقيق العدالة والمساواة وأعمال حقوق الإنسان دون تمييز».

النمو، بل توزع عائداته، تجدد البيئة بدل تدميرها، تمكن الناس، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. هي تنمية في صالح الفقراء، والمرأة والطبيعة وتوفير فرص عمل». وهو تعريف موسع مقارنة بالتعريف الأول، وهو تضمن تطويراً للمفهوم نفسه بإضافة بعد الاستدامة إليه حيث جرى تحديد التنمية على أنها التنمية البشرية المستدامة. كما أنه تضمن تحديد التنمية بالمقارنة مع مفهوم النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى. والتنمية بهذا المعنى هي النمو زائد العدالة بين الناس، وتمكين الناس، والانحياز إلى الفقراء والمرأة والبيئة. أي أنها النمو الاقتصادي المحكوم بالأهداف الاجتماعية والبيئية، وبمراعاة متطلبات الاستدامة والأهداف والمصالح بعيدة الأمد. ولا يزال هذا التعريف يحتفظ بصلاحيته حتى وقتنا هذا.

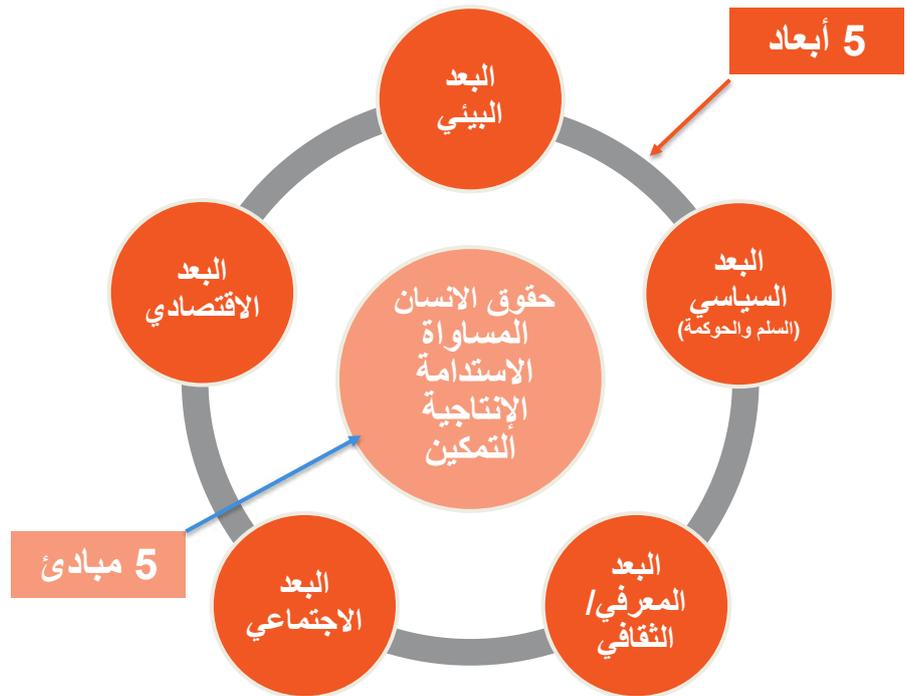
قبل صدور تقرير التنمية البشرية كانت هناك محاولتان داخل منظومة الأمم المتحدة سبقت الإشارة إليهما. الأولى هي تعريف التنمية الذي ورد في الإعلان العالمي عن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦، الذي جاء فيه: «**التنمية هي سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها...** والإنسان هو الموضوع المحوري لسيرورة التنمية». وأهمية هذا التعريف أنه عرف التنمية بالإيجاب ودون ربطها بمفاهيم أخرى مثل النمو الاقتصادي مثلاً. وهو يرى في التنمية سيرورة مستمرة، وأنها أهداف ونتائج للتحقيق تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن محور التنمية هو الإنسان. وثمة أهمية قصوى لهذا التعريف الذي جعل من البعدين السياسي والثقافي مكونين عضويين في مفهوم التنمية، خلافاً للفهم التقليدي الشائع، بالإضافة إلى التشديد على السيرورة (العملية) نفسها التي تتم على أساس مساهمة الناس الحرة فيها وفي الاستفادة من نتائجها. إلا أن هذا التعريف لم يشر إلى مفهوم الاستدامة، الذي كان يتبلور في مسار مستقل نسبياً.

العناصر المكونة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة

يمكن تكثيف تطور مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة المستخدم حالياً عن نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة والفاعلين التنمويين في صيغة المفهوم المكون من خمسة أبعاد وخمسة مبادئ. وهي صيغة أكثر احتمالاً من الصيغة التقليدية للتنمية المستدامة المكونة من ثلاثة أبعاد هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تستخدم بشكل غير دقيق على أنها بديل لصيغة مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

واستناداً إلى السياقات التي سبقت الإشارة إليها، واستناداً إلى غيرها من المساهمات، بما فيها مساهمات كان للمجتمع المدني دور أساسي فيها (دليل أهداف الألفية: الشبكة العربية، كوثر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهمات مشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الإسكوا)، يجب التشديد على أن مفهوم التنمية البشرية لا بد أن يشمل خمسة أبعاد، من ضمنها البعد السياسي (التشريعي - المؤسسي) والبعد المعرفي-الثقافي، إلى جانب الأبعاد الثلاثة التقليدية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

العناصر المكونة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة



المصدر: دمج مساهمات الشبكة، كوثر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإسكوا.

أما لجهة المبادئ الموجهة، واستناداً إلى المسار والمساهمات عينها وصولاً إلى التقرير المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ في سياق التحضير لأجندة ما بعد ٢٠١٥ (المستقبل الذي نريد)، فإن المبادئ الموجهة هي خمسة أيضاً وهي حقوق الإنسان، والعدالة (أو المساواة أو الإنصاف) والاستدامة والإنتاجية (أو الفعالية) والتمكين/المشاركة.

وبمعنى ما فإن العدالة والمساواة هي القيمة أو المبدأ الأكثر أهمية الناظم للبعد الاجتماعي، والإنتاجية - الفعالية للبعد الاقتصادي، والاستدامة للبعد البيئي، وحقوق الإنسان (للبعد المعرفي - الثقافي - القيمي)، والمشاركة/التمكين للبعد السياسي - المؤسسي.

ولا يخلو هذا التخطيط من بعض التبسيط شأنه شأن أي عرض تخطيطي آخر، إلا أن هذا التصور أقرب إلى مفهوم التنمية وأكثر احتمالاً من الصيغة المجتزأة المتداولة لمفهوم التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد، التي تستخدم على نحو غير دقيق لتحل محل مفهوم التنمية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ان هذا الدليل يعتمد هذا الصيغة لمفهوم التنمية أو التنمية البشرية المستدامة على امتداد هذا الدليل.

أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية

لم تنشأ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من فراغ. بل تستند إلى تراكم الخبرات المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة والنظر إلى منظومة الحقوق على الصعيد الدولي، وإلى التلاقي في المسارات الحقوقية والبيئية والاجتماعية خلال عقد التسعينيات، بما في ذلك الدروس المستفادة والإنجازات التي تحققت أو لم تتحقق في مرحلة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥.

وقد حث استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على تفكير جديد بشأن ما ينبغي فعله بعد عام ٢٠١٥ - عند انتهاء جدول أعمال التنمية للألفية. وخلال مؤتمر ريو ٢٠+ في يونيو/حزيران ٢٠١٢، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتحديد هذه الأهداف.

وفي وقت لاحق من ذلك العام، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً رفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥. وبدأت عملية تشاور مع مختلف أصحاب المصلحة. وحصل تقاطع وتلاقح بين مسار ما بعد ٢٠١٥ ومسار متابعة قمة ريو زائد عشرين، لاسيما تحضير أهداف التنمية المستدامة في إطار مجموعة العمل مفتوحة العضوية. فأدى ذلك إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة، لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، التي انتهت في عام ٢٠١٥.

وتختلف أهداف التنمية المستدامة اختلافاً كبيراً عن الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من الجوانب بما في ذلك أنها تعتبر عملية اتسمت بـ «أكبر قدر من التشاور والشمول في تاريخ الأمم المتحدة»^١

المبادئ الحاكمة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة^{١٧} المبادئ الناظمة الخمسة:

- ١. العدالة (أو المساواة أو الانصاف):** ويركز على تكافؤ الفرص والنتائج بين الجميع. وهو يتطلب تعديل توزيع ملكية الأصول مع ادخال تعديلات في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية وتحقيق تكافؤ الفرص السياسية، وجعل العدالة والمساواة القيمة الموجهة للنشاط الاقتصادي والمجتمعي العام.
- ٢. الإنتاجية (أو الفعالية):** يركز مفهوم التنمية البشرية على زيادة النمو والإنتاجية وعلى مبادئ الفعالية الاقتصادية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية، والعدالة واحترام متطلبات الاستدامة البيئية.
- ٣. الاستدامة:** لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي فقط، بل يعني ان تكون التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية. ما يتطلب عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية واجتماعية وثقافية تعجز عن مواجهتها.
- ٤. التمكين (والمشاركة):** ينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج من دون مشاركة، من هنا يعتبر ثنائي التمكين والمشاركة مكوناً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة، وهو يعني ان يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة فردياً وجماعياً، ويغال ذلك بالضرورة نظام الدولة وتداول السلطة وصنع السياسات.
- ٥. حقوق الإنسان:** تعتبر منظومة حقوق الإنسان الإطار القيمي الأشمل الذي تتدرج ضمنه عملية التنمية والمنظومة القيمية - الثقافية التي يجب أن توجه الممارسات الجماعية والفردية للمؤسسات والأفراد. كما أن أعمالاً أعمال حقوق الإنسان هو في الوقت عينه الغاية النهائية لمجمل عملية التنمية وللخطط التنموية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح المؤسسي والتنظيم المجتمعي على حد سواء.

مصادر هذا التصور:

Mahbub ul Haq. «Reflections on Human Development». Published August 17th 1995 by Oxford University Press. USA

«المستقبل الذي نريده: وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠-٢٢ يونيو/حزيران»

١- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/MDG/Pages/The2030Agenda.aspx>

٩ التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية: دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الاختلافات الرئيسية بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية

تشارك أهداف الألفية وأجندة ٢٠٣٠ في كونهما خطة عمل كونية مشتركة لدول العالم وجميع الفاعلين التنمويين، ولكونهما صادرتين عن الجهة نفسها - الأمم المتحدة - وتنطلقان من ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان كأساس عام، إلا أنهما تختلفان في الصيغة والمضمون وفي آلية إعداد كل منهما.

أولاً: من حيث عملية صياغتها، جرى تطوير الأهداف الإنمائية للألفية مع فرص ضئيلة جداً لإسهامات الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. في المقابل، كان وضع خطة عام ٢٠٣٠ أكثر شمولاً، إذ شاركت الدول الأعضاء بفعالية، وكذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين في تقديم آرائهم.

ثانياً: لا تنطبق الأهداف الإنمائية للألفية إلا على ما يسمى بـ «البلدان النامية»، وقد اعتبرت كثير من الدول أنها غير معنية بها نظراً لأنها أنجزت الأهداف والغايات التي تضمنتها. أما خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فهي كونية وتنطبق على جميع البلدان، ويؤكد الإعلان أن الخطة «تحظى بقبول جميع البلدان وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. فهذه أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلدانه المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة». (الفقرة ٥ من خطة التنمية المستدامة)

ثالثاً: إن أهداف التنمية المستدامة أوسع بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تشمل العديد من القضايا وشبكة أوسع من الناس، في حين أن أهداف الألفية هي بمثابة قائمة محدودة بالأولويات الأكثر إلحاحاً والصالحة أساساً للدول النامية. وتشارك أهداف التنمية المستدامة مع أهداف الألفية في تركيزها على الأشد فقراً والأكثر تهميشاً، حيث إن غايتها الإجمالية هي تحقيق تنمية لا تغفل أو تهمل أحداً أو فئة أو بلداً. كما أن أهداف التنمية المستدامة تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. أما الأهداف الإنمائية للألفية فركزت بشكل كبير على بعض جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع غايات أقل من تلك المطلوبة من الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تكونت حزمة الألفية من ثلاث وثائق:

- إعلان الألفية الذي أقر في اجتماع الجمعية العمومية على مستوى رؤساء الدول (قمة الألفية) عام ٢٠٠٠.
- وثيقة خارطة الطريق نحو تطبيق إعلان الألفية الذي أقرته الجمعية العمومية عام ٢٠٠١، والذي تضمن إطار الرصد والمتابعة، أو ما عرف بأهداف الألفية الإنمائية.

٣- الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وهي:

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
٤. تقليل وفيات الأطفال؛
٥. تحسين الصحة النفاسية (صحة الأمهات)؛
٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
٧. كفاءة الاستدامة البيئية؛
٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

وتركز الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، إلى جانب ١٨ غاية مرتبطة بها، على الفقر والجوع ووفيات الأمهات والأطفال والأمراض المعدية والتعليم وعدم المساواة بين الجنسين والأضرار البيئية والشراكة العالمية من أجل التنمية. وأهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، مترابطة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحسين ظروف المرأة فحسب، بل تحسين أوضاع العائلات أيضاً، ما يؤدي إلى تحسين صحة وتعليم الأطفال وإلى زيادة دخل الأسرة. بل إنه يمكن إعادة صياغة مضمون أهداف الألفية في ثلاثة أهداف مترابطة هي القضاء على الفقر المدقع، مع تحقيق المساواة بين الجنسين، والحفاظ على البيئة، على أن يتم ذلك في إطار من الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وفي حين تناولت الأهداف الإنمائية للألفية جوانب اقتصادية واجتماعية ضيقة، دون تأطيرها ضمن التزامات حقوق الإنسان، تغطي أهداف وغايات التنمية المستدامة أساساً مجموعة واسعة من القضايا المنبثقة عن إطار حقوق الإنسان. ويرتبط العديد من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويغطي الهدف ١٦ بشأن المجتمعات السلمية والشاملة أيضاً العديد من أبعاد الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الأمن الشخصي والوصول إلى العدالة والحريات الأساسية.^{١١} كما وترد جوانب أخرى مختلفة للحقوق المدنية والسياسية في العديد من الأهداف والغايات الأخرى كما ستتم الإشارة إليه لاحقاً.

وتنتقل أهداف التنمية المستدامة من طموح القضاء على «الفقر المدقع» (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية) إلى القضاء على الفقر بشكل عام (الهدف ١٠ في أهداف التنمية المستدامة). وبالتالي، فإن أهداف التنمية المستدامة تعالج الفقر في جميع البلدان، الغنية والفقيرة وفي جميع أشكاله. وفي هذا الصدد، تهدف الأهداف الإنمائية للألفية إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم إلى النصف، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف. وتبرز هنا إشكالية أنه لا يشمل التركيز تلبية احتياجات فئات المجتمع الأخرى التي قد تكون فوق خط الفقر المدقع ولكنها لا تزال مهمشة أو معرضة بشكل خاص للاستضعاف والانتهاكات، مثل تلك الموجودة في المناطق الريفية أو الأقليات الإثنية أو السكان الأصليين أو القبليين أو النساء والفتيات أو الذين يعملون في إطار الاقتصاد غير المهيكل أو عمال الزراعة أو عمال الخدمة المنزلية. وجاءت أهداف التنمية المستدامة لمعالجة هذه الفجوة مع تحديد الأهداف والغايات المتعلقة بهذه القضايا. فيوسع الهدفان ١ و ٢ من أهداف التنمية المستدامة، في ما يتعلق بالفقر والجوع، نطاق التغطية ليشمل الجميع ويطلبان صراحة إعطاء الأولوية للناس الأكثر استضعافاً في المجتمع.

تنطبق أهداف التنمية المستدامة على كل البلدان، فيما كانت الأهداف الإنمائية للألفية مخصصة للعمل في الدول النامية فقط. تركز أهداف الألفية على تخفيض الفقر المدقع فقط بينما تعالج أهداف التنمية المستدامة الفقر في أشكاله المختلفة وأينما يحدث مع التركيز على الفئات الأكثر استضعافاً في المجتمع.

- تمتد أهداف التنمية المستدامة إلى أبعد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتُركز على حقوق الإنسان بشكل عام، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية.
- لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون توجه إنمائي يستند إلى ترابط الحقوق وتأثرها لتحقيق غايتها المشتركة.
- تشمل أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، قضايا تتعلق بالحوكمة والديمقراطية والسلام والأمن وسيادة القانون والوصول إلى العدالة والأمن الشخصي؛ فضلاً عن الاهتمام بالبيئة.

وباعتماد هذا النهج، تكون أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحاً وشمولاً، وهي تختلف بشكل واضح عن الأهداف الإنمائية للألفية، إذ تتناول الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية للتنمية التي تعمل لصالح جميع الناس. وهي تغطي بشكل عام أساساً أوسع، مع طموحات لمعالجة أوجه عدم المساواة والنمو الاقتصادي والوظائف اللائقة والمدن والمستوطنات البشرية والتصنيع والمحيطات والنظم الإيكولوجية والطاقة وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين والسلام والعدالة.

تعني أجندة التنمية المستدامة بالناس والازدهار والكون والسلام والشراكات

تشمل أهداف التنمية المستدامة أهدافاً وغايات لم تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية: مثلاً في ما يتعلق بحقوق العمل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من النفايات الغذائية والمساواة والمؤسسات الشفافة والوصول إلى العدالة والحوكمة وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع بالإضافة إلى أجندة قوية حول المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام والإشارة إليهم/اليهن بالتحديد أحياناً. وفي أهداف التنمية المستدامة، أصبح الأمن والسلام هدفاً بحد ذاته (الهدف ١٦)، بحيث يعكس ربما وضع العالم اليوم، بدلاً من اعتباره وسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية كما هو الحال في الأهداف الإنمائية للألفية. وتعترف الأهداف الجديدة بأن التصدي لتغير المناخ أمر ضروري للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. فتسعى خطة التنمية المستدامة إلى تعزيز العمل العاجل لمكافحة تغير المناخ وأثاره، في حين أن موضوع تغير المناخ كان غائباً عن الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام، وفي الهدف الإنمائي ٧ للألفية الذي يركز على البيئة المستدامة على وجه التحديد.

١١ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠».

الحاجة إلى نقلة نوعية في التفكير حول استدامة التنمية

هناك حاجة إلى نقلة نوعية نحو نهج قائم على حقوق الإنسان يشكل نموذجاً للتنمية يربط بين خمسة عناصر أساسية وهي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

ويجب أن يكون تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية هدفاً أساسياً للتنمية، وليس مجرد الحد من الفقر.

وعليه، يجب أن تقوم العدالة الاجتماعية على المشاركة والإنصاف والمساواة وحقوق الإنسان؛ ومعالجة الفقر الذي لا يقاس بطريقة مالية تقليدية، بل يشمل أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل وما إلى ذلك.

كما ويجب فهم عدم المساواة على أنها تتخذ عدة أشكال بما فيها التحيزات الجغرافية والعرقية والدينية والتحيز القائم على نوع الجنس.

ويجب أن يأخذ هذا النموذج في الحسبان تحديات تمنع البلدان من النمو، بما في ذلك التجارة العالمية والمرونة في سوق العمل وتجنب الضرائب والتأكد من أن الوصول إلى الأسواق لا يضر بالزراعة وتشارك التكنولوجيات وتخفيف عبء الديون.

كما وهناك تحول هام آخر مطلوب وهو الحاجة إلى التفكير في أوجه الترابط داخل إطار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ولذلك، سيؤدي مثل هذا النهج المواضيعي، وهو النهج المعتمد في هذا الدليل، إلى فهم وتنفيذ أفضل لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ومن شأن هذا النهج الذي يعتمد على الترابط أن يتيح النظر في العلاقات بين الفقر وعدم المساواة أو التمييز بين الجنسين، على سبيل المثال، وعدم معالجة كل من هذه النواحي بشكل منفصل عن الجوانب الأخرى.

كما ويتمثل أحد الاختلافات الرئيسية في أن إحدى السمات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة تقوم على تركيزها القوي على سبل التنفيذ، من خلال الشراكات وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والتكنولوجيا، والتجارة فضلاً عن البيانات والرصد والمساءلة.

كما أنه يوجد لدى خطة التنمية المستدامة آلية لتقديم التقارير الوطنية، رغم أنها طوعية ولا ترتبط بها هيئة خبراء تنظر في التقارير وتناقشها وتصدر التوصيات المحددة بصددها (أنظر/ي أدناه). بينما افتقرت الأهداف الإنمائية للألفية إلى آلية خاصة مشابهة لتقديم التقارير والاستعراض.

الحاجة إلى نقلة نوعية

يشير القلق المتزايد في أوساط المهتمين والمهتمات في حقوق الإنسان والتنمية إلى أن نماذج النمو والتنمية التي وجهت مسار التطور خلال العقود الماضية لم تحقق تنمية مستدامة وعادلة. كما ان نموذج التنمية التقليدي المكون من ثلاثة أركان (وهو الذي يركز فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بدا جزئياً وقاصراً عن اسيعاب كل أبعاد التنمية. وقد جرى توجيه عدة دعوات لإعادة النظر في هذا النهج. فعلى سبيل المثال، شددت اليونسكو عام ٢٠١٠ على أهمية السياسة والثقافة باعتبارهما بعدين رئيسيين للتنمية المستدامة: «تؤثر القيم والتنوع والمعرفة واللغات والآراء العالمية المرتبطة بالثقافة والسياسة بشكل قوي على الطريقة التي يتم فيها تقرير قضايا التنمية المستدامة، وبالتالي تضيي عليها طابع الأهمية المحلية». ^{١٢} (ترجمة غير رسمية)

هذا وتعتبر الركيزة السياسية أساسية لاستدامة السلام والأمن والحوكمة والديمقراطية، التي هي بدورها ضرورية للتنمية المستدامة، كما أكدت بالفعل خطة عام ٢٠٣٠ نفسها: «فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة». (خطة التنمية المستدامة، السلام) ويعكس هذا العديد من التحديات التي يواجهها العالم اليوم بشكل عام، والتي تواجهها البلدان العربية بوجه خاص. ويشمل هذا الصراع وأزمة اللاجئين والتحديات الجماعية للناس واستنفاد الموارد الطبيعية وتزايد الفقر وعدم المساواة – الناجم عن ضعف الحوكمة والافتقار إلى المساءلة وغياب التوزيع العادل للموارد. ^{١٣}

^{١٢} اليونسكو، «التعليم والتعلم لمستقبل مستدام»، متوفرة على:

http://www.unesco.org/education/tlsf/mods/theme_a/mod02.html?panel=1#top

^{١٣} شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات المجتمع المدني في المنطقة بشأن خطط ما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية»،

متوفرة على: <http://www.annd.org/data/item/pdf/311.pdf>

نهج حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠

تتناول خطة عام ٢٠٣٠ مسألة التنمية المستدامة في حالات السلم والصراع. وتستند خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية (الفقرة ١٠ من إعلان التنمية المستدامة). وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى «إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع» (الديباجة) ويشدد الإعلان على أنه ينبغي لجميع الدول «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر». (الفقرة ١٩). وتبرز الخطة ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لصالح النساء والأطفال. ولكن، ولسوء الحظ، وعلى النحو المفصل لاحقاً، فوتت خطة عام ٢٠٣٠ فرصة مهمة جداً لتلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين في الإعلان ومن خلال أهداف وغايات محددة. كما ولا تشير الخطة على الإطلاق إلى الأقليات، بالإضافة إلى عدم ذكر الأسرة بما هي تشكيل مجتمعي رئيسي فاعل، ولا لقي الشباب والمسنون ما يستحقون من اهتمام أيضاً. فتعتبر هذه حالات إغفال مهمة بالنظر إلى التحديات المحددة في الدول العربية كما سيتم تفصيلها في الفصل التالي.

وتؤكد الخطة على الترابط بين مختلف الأهداف والغايات. في هذا القسم، ستتم دراسة قضايا مختارة لاستكشاف هذا الترابط. كما وسيرد لاحقاً مناقشة إضافية مع التركيز المواضيعي على القضاء على الفقر والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والمساواة والسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

يعتمد نجاح خطة عام ٢٠٣٠ على تغيير الطريقة التي نتناول فيها التنمية؛ حيث إن مختلف أهداف التنمية المستدامة مترابطة وأن الترابط مع إيلاء الاهتمام الكافي لكل هدف هو ما يمكننا من تحقيق التنمية المستدامة؛ ويجب أن يشارك الجميع في التنمية وأن يستفيد الجميع من نتائجها بحيث نصل إلى نموذج تنموي لا يغفل أو يهمل أحداً؛ وبأن جميع البلدان وجميع الناس بحاجة إلى الاهتمام للتصدي للتحديات الإنمائية.

فلجميع الناس الحق بالتمتع بالحقوق المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة، وعلى جميع الدول ذات الالتزام بحسب القانون الدولي.

يسترشد نهج الحق في التنمية الوارد في إعلان خطة عام ٢٠٣٠ بإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦. وتعرف خطة عام ٢٠٣٠ التنمية بوصفها عملية شاملة للتحسين المستمر في مجال الرفاه. وهذا يعيد ما ورد في الإعلان بشأن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦، الذي يركز ليس فقط على النتائج التي يجب أن تحققها خطة التنمية، بل يركز أيضاً على العملية التي يجب أن تتحقق بها هذه النتائج. وبالتالي، لا يخبرنا هذا النهج بما ينبغي تحقيقه فحسب، بل أيضاً كيف يمكن تحقيقه. ويجب تكرار العملية التشاركية التي يتم من خلالها تطوير أهداف وغايات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي في استنباط طرق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفي عملية التنفيذ ذاتها.^{١٤}

وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة نفسها ليست مؤطرة صراحةً في لغة حقوق الإنسان، إلا أنها تعكس صراحةً محتوى معايير حقوق الإنسان المتوافق عليها عالمياً. فعلى سبيل المثال، تتطرق أهداف التنمية المستدامة إلى توافر التعليم والصحة والمياه وغيرها من الخدمات، وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها، وتروج بالتالي لنهج حقوق الإنسان.^{١٥} فعلى سبيل المثال، تستخدم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التي تشرف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، في تعليقاتها العامة التي توضح فيها مضمون مختلف الحقوق الواردة في العهد الدولي، الإطار نفسه.^{١٦}

من المهم أن نتذكر أن أهداف التنمية المستدامة لم تأت لتحل محل الالتزامات بموجب الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان. ويشدد الإعلان نفسه على أن هذه الخطة «سوف تنفذ على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي»

^{١٤} لمزيد من النقاش حول نهج الخطة، راجع /ي د. ميهير كانادي، «النهوض بالسلام والحقوق والرفاه: نهج الحق في التنمية في أهداف التنمية المستدامة كطريق إلى الأمام»، ورقة مقدمة في «البحث عن الكرامة للجميع: الحق في التنمية في ٢٠٣٠»، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٩ شباط / فبراير ٢٠١٦.

^{١٥} مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠».

^{١٦} راجع /ي على سبيل المثال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢)، الحق في المياه، E/C.12/2002/11، ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، الفقرة ١٢. http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2f2002%2f11&Lang=en

(الفقرة ١٨ من خطة التنمية المستدامة). ولذلك يجب أن يكون تنفيذ الأهداف والغايات متوافقاً مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد شدد على ذلك عدد من هيئات الخبراء المعنية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تذكّر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول منذ منتصف عام ٢٠١٦ بأنه يجب عليها أن تقوم «بإيلاء الاعتبار الكامل للالتزاماتها بموجب العهد وضمان التمتع الكامل بالحقوق المكرسة فيه لدى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، بمساعدة وتعاون دوليين عند الحاجة. وستيسر الدولة الطرف تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير إذا ما أنشأت آليات مستقلة لرصد التقدم المحرز وعاملت المستفيدين من البرامج الحكومية كأصحاب حقوق يجوز لهم المطالبة باستحقاقات. ومن شأن تنفيذ الأهداف استناداً إلى مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز أن يضمن عدم ترك أحد خلف الركب»^{١٧}. ويجري تكرار هذه الفقرة من الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة للبنان في عام ٢٠١٦ في ملاحظات ختامية أخرى بعد نظر اللجنة في تقارير الدول. كما أن آليات حقوق الإنسان الأخرى تربط أهداف وغايات التنمية المستدامة بحقوق محددة أو بإطار حقوق الإنسان بوجه عام.

وعلاوة على ذلك، أكدت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة المواضيعية والاستعراض الدوري الشامل) على أهمية التعاون الدولي من أجل أعمال حقوق الإنسان بشكل متكرر. ويتكرر هذا التوجه ذاته في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ التي تشدد على التعاون الدولي في الإعلان، ولا سيما في ما يتعلق بسبل التنفيذ والهدف ١٧ وأيضاً الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تسلط الخطة الضوء على أنه يتوجب على من هم في وضع يسمح لهم بالمساعدة، أن يقدموا الدعم والتعاون الدوليين إلى دول أخرى لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها. فعلى سبيل المثال، تلزم المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف باتخاذ خطوات بصورة فردية وعن طريق الدعم والتعاون الدوليين من أجل تحقيق حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية تدريجياً. وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل (المادة ٤) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٤ (٢)) أحكاماً مماثلة.

^{١٧} اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني للبنان، E/C.12/LBN/CO/6، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، الفقرة ٧٠.

النهج القائم على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: «نحو تنمية لا تستثنى أو تغفل أحداً»^{١٨}

تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والعوامل الاقتصادية ونقص الوعي إزاء الحقوق والتردد في تقديم الشكاوى بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية والتحيزات.

بناء مؤسسات تضمينية وفعالة – ذات أهمية خاصة لهدف التنمية المستدامة ١٦، ولا سيما الغايتين ١٦،٦ و ١٦،١. تلعب المؤسسات الوطنية دوراً هاماً جداً في تعزيز المساواة ورصد وتنفيذ القوانين والسياسات والحؤول دون عدم الامتثال للقانون. وهي تشمل البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وأمناء مظالم الأطفال والآليات الوطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومفتشيات العمل والآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب. كما تشمل القضاء المستقل.

الاعتراف بالمسؤوليات التي يتحملها المسؤولون بما في ذلك القطاع الخاص – يقع على عاتق الدول الواجب الأساسي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؛ ولكن، لدى كل الجهات الفاعلة في المجتمع واجبات تجاه المجتمع الذي هو أساس للتنمية الحرة والكاملة. ولذلك، يجب على الدول تنظيم القطاع الخاص، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال الشركات المحلية العاملة في الخارج وإدراج آليات فعالة للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد المؤسسات، بما في ذلك الشكاوى المقدمة في ما يتعلق بالأفعال المزعومة التي تحدث في الخارج.

تعزيز التشاور والمشاركة – ذات أهمية خاصة لهدف التنمية المستدامة ١٦، الغايتين ١٦،٧ و ١٦،١٠؛ إن الحصول على المعلومات والتشاور والمشاركة العامة في وضع وتنفيذ ورصد القوانين والسياسات والبرامج ذات أهمية لضمان ملاءمة واستدامة التدابير التي تكفل عدم ترك أحد خلف الركب. ويشكل دور البرلمانات في هذا الإطار أمراً أساسياً. ولكن، ينبغي أيضاً أن تتجاوز المشاركة والتشاور الآليات الرسمية للمشاركة.

الدفاع عن أعضاء المجتمع المدني – إن المجتمع المدني الحر والنشط مهم لإعطاء صوت للفئات المهمشة وفي تطوير حلول تنمية مستدامة لعدم المساواة. ويتطلب ذلك احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات، فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة للتحقيق الفوري والدقيق والمحايد في جميع الادعاءات المتعلقة بسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان أو الانتقام منهم ومقاضاة المرتكبين وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. وينبغي الإفراج عن أعضاء المجتمع المدني المحرومين من حريتهم بسبب العمل على مكافحة التمييز وتعزيز المساواة، وينبغي أن تسهل القوانين تسجيل وتمويل منظمات المجتمع المدني. كما يجب حماية الصحفيين والفنانين والكتاب والمدونين من التهيب.

تعرض المقتطفات التالية المقدمة من قبل هيئات معاهدات الأمم المتحدة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى (راجع/ي أدناه) أمثلة محددة للتدابير الهيكلية القائمة على حقوق الإنسان والتي تعتبر أساسية لتحقيق تنفيذ بعض الأهداف والغايات المختارة. (ترجمة غير رسمية)

اعتماد قوانين وسياسات – ذات أهمية خاصة لتحقيق هدف التنمية المستدامة ١٠، الغاية ١٠،٣، وهدف التنمية المستدامة ١٦، الغاية ١٦،١. فتوفر القوانين والسياسات أساساً هاماً للعمل لضمان عدم إهمال أو إغفال أحد. وينبغي أن تحمي التشريعات من التمييز المباشر وغير المباشر بغية تحقيق المساواة في الفرص وفي النتائج. ولا تعتبر التدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى تحقيق المساواة الفعلية من أشكال التمييز. وينبغي أن توفر التشريعات أيضاً سبل الانتصاف للأفراد الذين يدعون التمييز وأن تعدل أي أحكام تمييزية في تلك القوانين وأن يتم اعتماد قوانين تتناول حالات محددة مثل حماية طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين وحظر التمييز العنصري أو خطاب الكراهية العنصرية أو التحريض على التمييز.

الحماية من العنف – ذات أهمية خاصة لهدف التنمية المستدامة ٥، (جميع الغايات) و ١٦، الغاية ١٦،٢؛ وبالأخص بين النساء والرجال وحظر التعذيب في جميع الظروف وحظر العنف ضد الأطفال. ويتخذ العنف أشكالاً عديدة ويمكن أن يحدث في كل من المجالين العام والخاص. ويلزم اتخاذ إجراءات لضمان العدالة في مجالات مثل ضمان إجراء تحقيقات فورية وشاملة وفعالة في ادعاءات العنف وتدريب الشرطة والقضاء على معالجة هذه الحالات وتقديم المساعدة للضحايا، بما في ذلك توفير المأوى للمتضررين من العنف ومعاينة الجناة والتعويض للضحايا. وفي ما يتعلق بالأشخاص المختفين، يتعين على السلطات اتخاذ إجراءات فورية للبحث عنهم وإيجادهم وإبلاغ أقاربهم بمكان وجودهم.

تعزيز الوصول إلى العدالة – ذات أهمية خاصة بهدف التنمية المستدامة ١٦، الغاية ٣-١٦؛ يشكل وصول الأفراد إلى العدالة أمراً أساسياً كوسيلة لتعزيز المساواة والحماية من التمييز. ويتم تشجيع الدول على إنشاء آليات يتاح الوصول إليها واستخدامها للجميع مثل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات العدالة التقليدية (بشرط أن تستوفي معايير حقوق الإنسان) وخطوط المساعدة للأطفال والنساء الذين يعانون سوء المعاملة. ويجب أن يفتن ذلك بتدابير لمعالجة العقبات التي تحول دون الوصول إلى العدالة مثل الحواجز اللغوية والعقبات التي

^{١٨} مقتطفات مأخوذة مباشرة، مع تعديلات طفيفة، من «المساهمات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: هيئات معاهدات حقوق الإنسان ودورها الداعم لخطة عام ٢٠٣٠»، وهي متوفرة على العنوان الآتي: http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRTB_Contribution_26May2016.pdf

ويجب أن تتناول نهج التنمية أيضاً المخاوف بشأن أوجه عدم المساواة التي تتزايد حدتها والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة منها عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة القائمة على العمر وعدم المساواة بين مجموعات الأقليات والأغلبية وعدم المساواة في الدخل والثروة على سبيل المثال لا الحصر. ولا بد من معالجة أسباب عدم المساواة وليس فقط نتائج عدم المساواة، في إطار نهج التنمية. وتشمل هذه العوامل من بين أمور أخرى التمييز بين الجنسين والعنصرية وكره الأجانب والتعصب الديني وعدم المساواة في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والعادات والتقاليد التمييزية والاستعمار وعدم الوصول إلى الحقوق السياسية وعدم الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم جداً أن نلاحظ في هذا السياق أن التمييز ضد الأقليات في المجتمع كثيراً ما يؤدي إلى عدم المساواة. ولكن لا تكمن هذه العوامل وحدها خلف عدم المساواة؛ فقد يعامل الناس الذين ينتمون إلى الأغلبية (على سبيل المثال، أولئك الذين يعيشون في الفقر) بشكل غير متساو ويتعرضون بشكل كبير لخطر تركهم من خلال الاستبعاد الاقتصادي.

ويتجلى عدم المساواة في الوصول غير المتساوي إلى السلع والخدمات الأساسية (بما في ذلك الغذاء والصحة والتعليم والأراضي والموارد والمعلومات وتسجيل المواليد والعدالة، التي تشكل كلها حقوقاً معترفاً بها) فضلاً عن السلطة السياسية التي تؤدي دورها إلى تفاقم وتعميق عدم المساواة. كما تقوم عدم المساواة بين الأجيال، ما يؤدي إلى ترسيخ عدم المساواة ويزيد من صعوبة معالجتها. وبالتالي، لا تؤدي عدم المساواة إلى انتهاك حقوق الإنسان فحسب، بل تعرقل أيضاً جهود التنمية وتفرض خطر توسيع الفجوة بين الأفراد. وبهذا المعنى، يرحب بإدراج هدف التنمية المستدامة ١٠ بشأن الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، ولكن من المهم أن يكون التصدي لعدم المساواة مصدر قلق يجب أن يمتد عبر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وللنهج القائم على حقوق الإنسان أهمية خاصة في البلدان العربية حيث هناك حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة والمواطنة والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية؛ وحيث يجب أن يكون المجتمع المدني قادراً على الازدهار والعمل ويضطلع بدوره دون تدخل.

نحو تنمية لا تستثني أو تغفل أحداً

أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أجندة التنمية المستدامة هو شمول الجميع أينما كانوا: «ونتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، بالأخلف الركب أحدا وراءه». (ديباجة إعلان التنمية المستدامة)

يتعرض العديد من الأفراد لخطر التهميش أو الاستبعاد إذا لم تشملهم عملية التنمية بشكل واضح. وفي حين يشار إلى بعض الأشخاص صراحةً في خطة عام ٢٠٣٠، يتعرض آخرون، مثل اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني والمفقودين والمشردين والغجر والرحل وعديمي الجنسية وذوي الميول الفكرية أو الجنسية المخالفة للسائد، لخطر الاستبعاد من مخططات التنمية وتنفيذها.

وفي هذا الإطار، من المهم النظر في ما إذا كان الأفراد قد يتعرضون لخطر تركهم بسبب سياقهم الخاص، حتى ولو كانوا مشمولين في مجموعات مذكورة على وجه التحديد في خطة عام ٢٠٣٠. وقد ينجم ذلك عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة قد تؤثر على هؤلاء الناس بشكل مختلف بسبب حالتهم الخاصة. ويتضح ذلك على سبيل المثال عند دراسة الوضع الخاص بالنساء والفتيات اللواتي يعانين العنف المنزلي والنساء والفتيات الحوامل والنساء ذوات الإعاقة والمشردات داخلياً والفتيات اللواتي يجبرن على العمل والفتيات المخالفات للقانون، من بين أمثلة أخرى. كما ينطبق هذا أيضاً على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه عام، ولكن أيضاً على وجه التحديد على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة مثل الأشخاص المحتجزين قسراً في مؤسسات الطب النفسي. وتتطلب هذه الحالات التي تعاني من التمييز المركب أو الاستضعاف المركب نهجاً محددة تستهدف هذه الحالات بالذات. (سيتم التوسع في ذلك من خلال المناقشات المواضيعية اللاحقة في هذا الدليل).

على نحو مماثل، هناك عدد من المتطلبات الأخرى الضرورية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويشمل ذلك ضمانات لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحصول على المعلومات، ومشاركة الأشخاص المحرومين أو الضعفاء، التي تشكل وسائل مهمة لتعزيز مجتمعات أكثر شمولاً. وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على دور المجتمع المدني الهام جداً لتحقيق خطة التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك بيئة مؤاتية لإنشاء وعمل وازدهار منظمات المجتمع المدني دون تدخل. ولكن، تجدر الإشارة أنه في حين تعترف الخطة بدور المجتمع المدني، فهي لا تتضمن أي أهداف تمكن منظمات المجتمع المدني وتحميها (راجع/ي أدناه تحت نقد الخطة).

للمجتمع المدني دور في غاية الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ورغم أن أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة لا تشير بالتحديد إلى ضرورة الحفاظ على بيئة مؤاتية داعمة لدور المجتمع المدني، إلا أنه يمكن استنتاج هذه من أهداف وغايات مختلفة مشمولة في الأجندة مثل الإشارة إلى المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

الفصل ٢

السياق الإقليمي – التحديات الرئيسية

في البلدان العربية

الصراع وعدم الاستقرار

تشكل الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إحدى الظواهر الاجتماعية الأكثر تدميراً في العالم الحديث. وعادة ما تكون النزاعات أكثر فتكاً في أفقر البلدان. فهي تنتقص من الصحة والرعاية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والنظم السياسية وأوضاع حقوق الإنسان بشكل عام. وللصراعات عواقب سلبية عديدة، مثل النزوح وتدفقات اللاجئين والهجرة القسرية وتدمير البنى التحتية والتشوهات الاقتصادية. كما يعرض النزاع السكان مباشرة إلى ظروف تزيد من الوفيات والإصابات والعجز وتآكل نظم الصحة العامة وغيرها من الخدمات. فهو يخلق انعدام الثقة الاجتماعية وانخفاض الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال وهجرة العمالة الماهرة؛ بحيث لا يترك إلا الأصول غير المنقولة التي غالباً ما يتم تدميرها، ما يؤدي إلى إلحاق ضرر طويل الأجل بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.^{٢٠}

تظهر دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) علاقة وثيقة وهامة بين البطالة ونقص الفرص للشباب وشدة الصراع في المنطقة العربية. وتشير الدراسة إلى أن الصراعات الأشد حدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعلى مستويات البطالة.^{٢١}

والصراعات هي في الواقع «تنمية معاكسة». وعندما تعكس الصراعات التنمية، فهي تنتقص أيضاً من العوامل المهمة التي تساعد المجتمعات على تجنب الصراعات في المقام الأول. كما أنها تزيد من خطر تجدد الصراع.

يتطلب العمل على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نهجاً للتنمية المستدامة يستجيب للمشكلات والتحديات الحالية والمستقبلية في البلدان العربية ويكون قادراً على أن يشكل جدول أعمال تحويلياً حقيقياً.

من العوامل المهمة التي تشكل تحدياً خطيراً بوجه التنمية المستدامة في البلدان العربية الصراعات طويلة الأمد وآثارها وانخفاض مشاركة المرأة في العمل، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام، وبين الشباب/الشابات على وجه التحديد، والنفقات العسكرية المفرطة على حساب الضمانات الاجتماعية. مقارنة ببقية بلدان العالم. وتشمل العوامل ذات الصلة أن المنطقة العربية هي موطن لأكثر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم، والذي أصبح العديد منهم لاجئين ومشردين على وجه التحديد بسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة بينما تطوير خطة التنمية المستدامة كان قيد العمل. وتواجه التنمية المستدامة أيضاً تحديات قائمة في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة التي تساهم في زيادة هوة اللامساواة وضعف الحوكمة والعجز المؤسسي والفقر وانخفاض التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار العمالة غير المنظمة وتهميش مجموعات من السكان، وأهمها النساء والفتيات. ويشكل الوجود الكبير للشباب في البلدان العربية واقعاً حاسماً يحد من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. وتشكل هذه الفئة السكانية الشبابية حافزاً هاماً للاضطرابات، إذ تحتج على عدد من القضايا، بما في ذلك فرص التعليم وفرص العمل المنخفضة أو المحدودة.^{١٩}

٢٠ «النزاعات المتبادلة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات»، ٢٠١٥.

٢١ الإسكوا، «النزاعات المتبادلة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات»، الإصدار رقم ٤، ٢٠١٥، <https://www.unescwa.org/publications/trends-impacts-issue4-protracted-conflict-development-arab-region>

١٩ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦: الشباب وأفاق التنمية واقع متغير»، <http://www.arab-hdr.org/>

وجرائم ضد الإنسانية. وللسياسات الإسرائيلية أثر اجتماعي واقتصادي ضار على السكان الفلسطينيين، ما تسبب في أزمات إنسانية حادة وزيادة اعتماد الأسر الفلسطينية على المعونة من أجل الحصول على القوت، مؤدياً إلى إبطال التنمية في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما تسببت الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧،^{٢٧} في تدهور حاد مستمر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولا تزال إسرائيل تعرقل الانتعاش وإعادة الإعمار من خلال الحصار. وبصورة عامة، استمر تراجع الاقتصاد الفلسطيني بحلول عام ٢٠١٤. كما انخفض الدخل الحقيقي للفرد، في حين ارتفعت البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد بلغ المعدل العام للبطالة في غزة رقماً قياسياً في الربع الرابع من عام ٢٠١٤ (٤٢,٨ في المئة) والصفة الغربية (١٧,٤ في المئة). وقد أدى الصراع في غزة والأداء الاقتصادي الواهن إلى تفاقم الوضع منذ ذلك الحين، ما دفع المزيد من الأسر الفلسطينية إلى مزيد من الفقر. وثمة مؤشر آخر على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة وهو زيادة عدد المستفيدين من المعونة الغذائية التي تقدمها وكالة الغوث (الأونروا)،^{٢٨} التي ارتفعت من ٧٢,٠٠٠ (١٠ في المئة) في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦٨,٠٠٠ (أي ما يقارب ٥٠ في المئة) من سكان قطاع غزة في عام ٢٠١٥.^{٢٩} ويمكن أن تنعكس الكارثة الإنسانية في غزة من خلال معدلات الأمن الغذائي حيث ان ٤٧٪ من الأسر في غزة تعاني انعداماً في الأمن الغذائي.

ما زالت الأوضاع في قطاع غزة على مستوى خطير من التدهور:

- في ٢٠١٦، كان أكثر من ٧٠٪ من سكان غزة يحصلون على شكل من أشكال المساعدات الدولية، ومعظمها مساعدات غذائية.^{٣٠}

بحلول عام ٢٠١٥، عندما جرى تبني خطة التنمية المستدامة:

- اعتبرت المنطقة العربية المنطقة الأقل سلاماً في العالم.^{٣١}
- بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، شهدت معظم البلدان العربية صراعاً داخلياً واحداً على الأقل، أو شاركت أو تأثرت بصراع مجاور. وقد وقعت العديد من أسوأ الأحداث منذ الحرب العالمية الثانية في المنطقة العربية.^{٣٢}
- أكثر من ١,٠ في المئة من السكان قتلوا في الحروب في الجزائر والعراق وإيران وفلسطين والسودان واليمن.^{٣٣}
- يمثل اللاجئين من المنطقة العربية ٥٨,١ في المئة من العدد الإجمالي للاجئين في العالم (١٩,٥ مليون). ما يعني ان ٣ في المئة من سكان الدول العربية للائون مقارنة بـ ٢,٧ في المئة في العالم.^{٣٤}
- وقد أدى الصراع والإجرام إلى مئات آلاف القتلى وإلى نزوح جماعي للسكان. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠١٥، نزح حوالي ٧,٦ ملايين سوري داخلياً، فيما عاش ٤,١ ملايين كلاجئين، معظمهم في البلدان المجاورة. كما نزح أكثر من مليوني صومالي داخل بلدهم أو خارجه. وبالإضافة إلى هؤلاء، يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٥,٢ ملايين لاجئ.^{٣٥}
- ترتبط المخاطر الإضافية في البلدان العربية بالانتشار الخطير للمليشيات المسلحة والمجموعات المتطرفة العنيفة التي تشن حرباً في المنطقة، والتي يكون تركيز بعضها فقط محلياً، في حين يشكل البعض الآخر تحالفات أو حتى شبكات مرنة عابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، استغل المستبدون في المنطقة العربية الخلافات العرقية والدينية والطائفية للحفاظ على حكمهم، وتسببوا في اطلاق الحروب والصراعات أو موجات العنف أو في تعذيبها واستمرارها.

ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الذي امتد أكثر من ٧٠ عاماً منذ عام ١٩٤٨ أطول احتلال في التاريخ الحديث. فتبني إسرائيل بشكل روتيني سياسات تنتهك القانون الدولي، ويشكل بعضها انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب

^{٢٢} «التقرير العربي لتنمية المستدامة»، الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

الإصدار الأول، ٢٠١٥، ص. ٢١، https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

^{٢٣} «النزاعات المتعددة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتدابير أثناء النزاعات»، ٢٠١٥،

^{٢٤} «الرياعات المتعددة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتدابير أثناء الرياعات»، ٢٠١٥، ص ١٠

^{٢٥} تعليقات في الجدول ٢.٢: لمحة عن التقدم والاتجاهات في مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة، مدرجة في «التقرير العربي لتنمية المستدامة»، ص. ٤٢.

^{٢٦} «تقرير التنمية المستدامة العربية»، الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإصدار الأول، ٢٠١٥، ص. ٢٣.

^{٢٧} «في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، وبعد أن استولت حماس على قطاع غزة وبحجة «المخاوف الأمنية»، فرضت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على غزة ما أدى إلى زيادة القيود المفروضة سابقاً على الوصول. وإلى جانب إغلاق مصر لمعبر رفح، «احتجز» الحصار ما يقارب مليوني فلسطيني في غزة. غير قادرين على الوصول إلى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي». «النشرة الإنسانية الشهرية»، أيار / مايو - حزيران / يونيو عام ٢٠١٧، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «النشرة الإنسانية الشهرية»، مايو/أيار - يونيو/حزيران ٢٠١٧، <https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-may-june-2017>

^{٢٨} وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

^{٢٩} «النزاعات المتعددة وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتدابير أثناء النزاعات»، ٢٠١٥، <https://www.unescwa.org/publications/trends-impacts->

issue4-protracted-conflict-development-arab-region

^{٣٠} الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «قطاع غزة: الأثر الإنساني

للحصار»، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، <https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016>

بانخفاض النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلين عن العمل والعاملين في الاقتصادات غير الرسمية والنساء والنازحين واللاجئين، وما إلى ذلك من فئات المستضعفين والمهمشين.

العمل

إن البطالة بين الشباب في البلدان العربية هي الأعلى في العالم، بنسبة ٢٩ في المئة في دول شمالي أفريقيا عام ٢٠١٦، وترتفع إلى ٣٠,٤ في باقي البلدان العربية مقابل ١٣ في المئة حول العالم.^{٣٩} وتبلغ معدلات مشاركة النساء في اليد العاملة في المنطقة العربية حوالي نصف المتوسط العالمي

تتزايد فرص العمل ببطء شديد لاستيعاب الطلب المتزايد على القوى العاملة المتنامية

- نسبة عمالة الشباب إلى السكان في المنطقة العربية (٢٣,٧ في المئة) تزيد قليلاً عن نصف المتوسط العالمي (٤١,٢ في المئة).^{٤٠}
- معدل البطالة بين الشباب وصل إلى نسبة أعلى من ٢٨,٤ في المئة في عام ٢٠١٥، وهو ما يزيد بنحو خمسة أضعاف عن معدلات البطالة بالنسبة للبالغين.^{٤١}
- نسبة عمالة الإناث إلى عدد السكان في المنطقة العربية (١٨,٦ في المئة) أقل بكثير من المتوسط العالمي (٤٧ في المئة).^{٤٢}
- في البلدان التي تستقبل اللاجئين والمهاجرين، أفادت منظمة العمل الدولية بأن تدفقات المهاجرين تسبب آثاراً مالية قوية، ما يؤدي إلى زيادة الخدمات العامة وتفرض تحدي إدماج المهاجرين في القوة العاملة. وغالباً ما يجد المهاجرون فرص عمل في القطاع غير الرسمي فقط على المدى القصير.^{٤٣}

في ذلك تشاد ومالي و تركيا. والنتائج الإنسانية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية السلبية الناجمة عن الصراع في المنطقة هائلة، ما يؤثر على التنمية بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، تزيد الصراعات الحالية من احتمالات نشوب صراعات في المستقبل، ما يعني أن المنطقة العربية ستتعامل على الأرجح مع هذه القضايا لسنوات عديدة قادمة.^{٣٧}

الفقر

بينما تؤدي الحروب إلى الفقر كما اتضح سابقاً، غير ان الفقر يرتبط بشكل أساسي بالسياسات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية العاجزة عن تحقيق التنمية و ردم هوة اللامساواة، حيث يتضح ان العديد من الدول العربية التي لا تعاني من نزاعات تواجه نسب مقلقة جداً من الفقر. فقد اعتمدت معظم الدول العربية «سياسات الإصلاح الهيكلي»، التي تقضي بتقليص دور الدولة، من خلال الحد من الإنفاق العام، وإطلاق آليات اقتصاد السوق الحرة، وتعزيز دور القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما واتخذت جملة من التدابير التي تخفف الأعباء على الشركات المستثمرة، بما فيها ما يتعلق بتقليص الضرائب المباشرة على الدخل لصالح الضريبة على القيمة المضافة، والاعفاءات الضريبية، وتحديد أسعار العملات الأجنبية، وأسعار الفوائد، بالإضافة إلى التخفيف من الأعباء المترتبة على الشركات لتوفير الحقوق الأساسية للعمال. ولهذه التدابير انعكاسات سلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس، تساهم بشكل مباشر في الإنزلاق إلى الفقر وتعميق هوة الفروقات.

ورغم التحفظات الكبيرة التي تعبر عنها هذه الدراسة عن تناول البنك الدولي لموضوع الفقر كما هو موضح في امكان عديدة، تجدر الإشارة أنه حتى البنك الدولي يقدر أنه ستشهد اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت نسبته ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦، وفي حين يعكس ذلك صورة قائمة، فهو لا يعطي فكرة جيدة عن من هو أكثر عرضة ليكون الأكثر تضرراً من هذا الانخفاض. وكما ورد في أجزاء أخرى من هذا الدليل، تستند حسابات البنك الدولي إلى عوامل مالية لا تعكس تماماً مواطن القلق المتعلقة بالتهميش. ولذلك، فمن المرجح أن يكون من أشد الفئات تأثراً

^{٣٧} «النزاعات المتبادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات»، ٢٠١٥، <https://www.unescwa.org/publications/trends-impacts-issue4-protracted-conflict-development-arab-region>

^{٣٨} البنك الدولي، «المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل ٢٠١٧: اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>

^{٣٩} منظمة العمل الدولية، «العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام ٢٠١٧» http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_598669.pdf

^{٤٠} الجدول ٢.٢، «تقرير التنمية المستدامة العربية»، ٢٠١٥، ص. ٤٣، <https://www.unescwa.org/publications/arab-sustainable-development-report-2015>

^{٤١} منظمة العمل الدولية، «العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام ٢٠١٦»، ص. ٤٥، http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang-en/index.htm

^{٤٢} الجدول ٢.٢، «تقرير التنمية المستدامة العربية»، ٢٠١٥، ص. ٤٣، <https://www.unescwa.org/publications/arab-sustainable-development-report-2015>

^{٤٣} منظمة العمل الدولية، «العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام ٢٠١٦»، ص. ٤٥، http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang-en/index.htm

عدم المساواة بين الجنسين

كما يتبين من العوامل المختلفة أعلاه، لا تزال الفجوة بين الجنسين من أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المستدامة في البلدان العربية. وفي حين يظهر مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سَدَّت للمرة الأولى أكثر من ٦٠٪ من الفجوة الإجمالية بين الجنسين، لا تزال المنطقة تحتل المرتبة الأخيرة عالمياً في المؤشر العام.^{٤٩}

بالإضافة إلى المعلومات الواردة أعلاه بشأن الفجوة بين الجنسين في التعليم والعمالة، لا تزال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أكثر تقييداً في البلدان العربية منها في المجالات الأخرى. فعلى سبيل المثال:^{٥٠}

- تقل النسبة الإجمالية لمشاركة الإناث في القوى العاملة قليلاً عن ٢٤ في المئة، وهي أقل من ١٨ في المئة بين الشابات، وبذلك هي أدنى نسبة بين جميع المناطق في العالم.
- وفي حين نما الدعم المقدم لتحقيق المساواة وتمكين المرأة ببطء، لا تزال الهياكل التشريعية والمؤسسية تمارس تمييزاً شديداً بحق المرأة، كما أن نصيب المرأة في المجالس العليا والمجلس الأعلى للبرلمان في البلدان العربية هو الأصغر في العالم، بنسبة بالكاد تصل إلى ١٦ في المئة.

علاوة على ذلك، تظهر دراسة أجرتها الإسكوا أن التمييز بحق المرأة لا يزال قائماً في القوانين في مختلف الجوانب: الجنسية والعمل والوضع الأسري والقوانين الجنائية. كما تبين أنه رغم وجود العديد من مؤسسات الدولة في الدول العربية التي تعنى بحقوق المرأة، فهي لا تتمتع بولايات حماية كافية. كما أن عملها لا يتضمن عناصر قوية للمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق المرأة.^{٥١}

ويبدو جلياً أن الافتقار إلى المساءلة أو ضعفها واستمرار التمييز يشكل تحدياً رئيسياً بوجه التنمية المستدامة على النحو المبين في هدف التنمية المستدامة ٥ والعديد من الأهداف الأخرى كما سيتضح في المناقشة المواضيعية لاحقاً في هذا الدليل.

■ نسبة كبيرة من العمالة (تزيد عن النصف في كثير من البلدان) في المنطقة العربية هي عمالة غير منتظمة أو غير مهيكلة والتي يفقد فيها العامل معظم حقوقه. واللجوء إلى العمل المهيكل، بغياب بدائل تضمن حقوق العمل والضمان الاجتماعي بما فيها ضمان العلاج الصحي والوصول إلى الماء والغذاء والمسكن وإمكانية التعليم وغيرها من الحقوق الأساسية أصبح الخيار الأساسي للملايين من الناس في الدول العربية في ظل غياب بدائل تؤمن لهم حقوقهم بسبب سياسات الدول الاقتصادية والتنموية.^{٤٤}

التعليم

ارتفعت معدلات التسجيل الصافية في التعليم الابتدائي في المنطقة من ٧٨,٨ في المئة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٨,٤ في المئة في عام ٢٠١٢ (وهو ما يزيد قليلاً عن متوسط المنطقة النامية البالغ ٨٨,٣ في المئة ويقترّب من المتوسط العالمي البالغ ٨٩,١ في المئة). كما أن كثيراً من بلدان المنطقة على وشك تحقيق التحاق شامل بالتعليم الابتدائي.^{٤٥} ولكن جودة التعليم بشكل عام سيئة. وتظهر الاختبارات الدولية التي أجريت في مجال التعليم أن البلدان العربية تسجل مستوى أقل بكثير من المتوسط.^{٤٦}

أما نسبة الأمية فتبلغ حوالي ١٩٪ من مجموع السكان على مستوى مجموع الدول العربية، إلا أنه يرتفع في الدول العربية الأقل نمواً حيث يصل إلى ٤٢٪ في موريتانيا و٣٦٪ في اليمن. ٤٧

■ تراجع أنفاق الحكومات العربية على التعليم (كنسبة الناتج المحلي الإجمالي)، بنسبة ١٧,٦ في المئة، وكان الاتجاه التنازلي أكثر وضوحاً في أقل البلدان نمواً (٣١ في المئة)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (٢٧,٢ في المئة)، على الرغم من ثروة دول مجلس التعاون الخليجي.^{٤٨}

٤٤ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية: «راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية - العمل غير المهيكل»، <http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/>

٤٥ تقرير التنمية المستدامة العربية ٢٠١٦، ص. ٣١، <http://www.arab-hdr.org/>

٤٦ تقرير التنمية المستدامة العربية ٢٠١٦، ص. ٣١، <http://www.arab-hdr.org/>

٤٧ بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية ٨ يناير/جانفي ٢٠١٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، تاريخ النشر ٨-١٠-٢٠١٣.

٤٨ الجدول ٢،٢، «تقرير التنمية المستدامة العربية»، ٢٠١٥، ص. ٤٣.

٤٩ المنتدى الاقتصادي العالمي، «التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2016/middle-east-and-north-africa/>

٥٠ تقرير التنمية المستدامة العربية، ص. ٣٣، <http://www.arab-hdr.org/>

٥١ الإسكوا، «الآليات المؤسسية للمساءلة في القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية»، ٢٠١٧ (عربي)

[The page contains a large, faint watermark that reads "www.ck12.org".]

القسم ٢

خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠

الفصل ٣

بنية خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

- تركز الخطة على خمسة عناصر أساسية توطر وتعزز طابعها العالمي والمتكامل والتحويلي، وهي (١) الناس؛ (٢) والكوكب؛ (٣) والازدهار؛ (٤) والسلام؛ و (٥) والشراكة، ويجب التعامل معها بشكل تكاملي. (ديباجة خطة التنمية المستدامة)^{٥٢}
- تستند الأهداف والغايات، وكذلك إعلان خطة عام ٢٠٣٠ على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى «إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها». (الفقرة ٢، خطة التنمية المستدامة)

الإعلان

يتضمن الإعلان أجزاء منفصلة تتعلق بالرؤية؛ والمبادئ والالتزامات المتبادلة؛ وعالمنا اليوم؛ والخطة الجديدة؛ ووسائل التنفيذ؛ وأخيراً المتابعة والاستعراض. تشكل الديباجة والفقرات الـ ٤٨ اللاحقة إطار خطة عام ٢٠٣٠. وتتضمن «الدعوة للعمل من أجل تغيير عالمنا» ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة و١٦٩ غاية مرتبطة بالأهداف.

تستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى الافتراض بأن التقدم المحرز في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التي يجب أن تقوم على الشفافية والمساءلة المتبادلة للشركاء.

ويتطلب بناء القدرات والخطط السليمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قيام الدولة بتطوير وتعزيز مؤسساتها المختلفة في جميع فروع الحكومة؛ التنفيذية والقضائية والتشريعية. فتؤدي هذه الفروع الثلاثة دوراً هاماً في أعمال الحقوق - التي تشكل أساساً لخطة عام ٢٠٣٠، وبالتالي فهي أساسية لتحقيق الأهداف والغايات.

^{٥٢} تستند هذه العناصر إلى العناصر الستة الأصلية التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة، وهي: (١) العيش بكرامة، القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة؛ (٢) الناس: ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال؛ (٣) الرضاء: بناء اقتصاد قوي وشامل ويفضي إلى التحول؛ (٤) كوكب الأرض: حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا؛ (٥) العدل: العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات؛ (٦) الشراكة: حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة. راجع «الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض» - التقرير التجميعي للأمين العام عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤.

هيكلية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

يتألف قرار الجمعية العامة ١/٧٠: «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، والذي جرى اعتماده في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، من الأجزاء الآتية:

- الديباجة؛
- الإعلان (الفقرات ١-٥٣)؛
- أهداف التنمية المستدامة و غاياتها (الفقرات ٥٤ - ٥٩)؛
- ١٧ هدفاً
- ١٦٩ غاية
- وسائل التنفيذ والشراكة العالمية (الفقرات ٦٠ - ٧١)؛

«...وستحفز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض.

الناس

لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

الكوكب

نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

الازدهار

لقد عقدنا العزم على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء تلبى طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

السلام

نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.

المعرفة/الثقافة

نحن مصممون على تمكين كل الناس من التمتع بحقهم في المعرفة، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لتوسيع خياراتهم ومساهماتهم في صناعة حاضرهم ومستقبلهم. كما نحن مصممون على نشر قيم حقوق الإنسان والتضامن والاعتراف بالتنوع والاختلاف، وتشجيع السلوكيات التي تسهم في التنمية المستدامة وبناء السلام، وتشجيع الإبداع والابتكار.

الشراكة

لقد عقدنا العزم على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب».

المجالات الخمسة لخطة التنمية المستدامة

يبدو ان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أصبحت تقترب نوعاً ما من الركائز الخمس الأساسية للتنمية المستدامة وهي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والسياسية والثقافية. وبرغم ان إعلان خطة التنمية المستدامة يؤكد مراراً على ركائز التنمية الثلاثية الأبعاد. وبهذا المعنى فقد جاء في الديباجة تحديد للمجالات الخمس الكبرى التي تفعل فيها خطة التنمية المستدامة وهي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة. وهذه المجالات تقابل اربعة من اصل أبعاد التنمية الخمسة وهي بالتتابع البعد الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، والسياسي، بالاضافة إلى الشراكة التي هي قاعدة للعمل التنموي وما يميز أساليب العمل التنموية. أما البعد الثقافي فلم يظهر بصفته بعداً أو مجالاً مستقلاً إلى جانب المجالات الأخرى، في حين ان البعد المعرفي - الثقافي يرد في خطة التنمية المستدامة وفي الإعلان ووسائل التنفيذ في صيغة عناصر متنوعة: في صيغة هدف مستقل الهدف الرابع (التعليم) أو في صيغة غايات في أهداف (مثل ما يرد عن البحث العلمي، والابتكار، والتدريب وتطوير المهارات، وترسيخ السلام وقيم العدالة و المساواة)، أو يرد ضمناً في صيغة متطلبات العملية التنموية وتحقيق الأهداف (التغيير القيمي وتغيير السلوكيات من مجال السلم والعدالة والاستدامة...الخ).

وفي ما يأتي، نعيد عرض المجالات الخمسة كما وردت تماماً في ديباجة أجندة ٢٠٣٠، وأضفنا إليها صياغة مقترحة للبعد المعرفي - الثقافي، بما يجعلها أكثر اكتمالاً وذلك انسجاماً مع مفهومنا للتنمية المكونة من خمسة أبعاد. وبناء عليه يمكن تطوير النص الوارد في الديباجة على النحو المبين أدناه، بعد إضافة البعد المعرفي - الثقافي (والباقي حرفياً كما هو نص الديباجة الأصلي):

أهداف التنمية المستدامة

تتضمن الخطة ١٧ هدفاً، ١٦ منها هي أهداف موضوعية، في حين أن الهدف السابع عشر يتعلق بوسائل التنفيذ (راجع/ي الفصل المنفصل أدناه). وتشمل الأهداف جميع المسائل الإنمائية للألفية وتتجاوزها. وكما ذكر آنفاً، فإن الغاية من هذه الأهداف هي أن تطبق في جميع البلدان؛ بغض النظر عن حجم أو طبيعة الاقتصاد وحجم البلاد وتكوين السكان، وما إلى ذلك.

يجب النظر إلى أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة؛ فهي مترابطة وتعتمد على بعضها البعض. ولذلك، لا ينبغي اعتبار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وحده.

من الضروري اتباع نهج يربط مختلف أهداف التنمية المستدامة والغايات المختلفة ببعضها من أجل التوصل إلى فهم مواضيعي شامل وأوسع للقضايا بدلاً من النظر في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وغاياته بمعزل عن غيره. ومن شأن ذلك أن يتيح تحليلاً أفضل لأسباب وأثار مختلف القضايا التي تعكسها الأهداف، مثل الفقر وعدم المساواة والجوع وما إلى ذلك. وتعتبر الحاجة إلى التنفيذ المتكامل من أهم الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي ذات الصلة بشكل خاص بخطة عام ٢٠٣٠.

«ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة.» (ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)

ولقد قامت العديد من المؤسسات والهيئات بتطوير العديد من المنهجيات التقنية التي يمكن اتباعها لصياغة كيف يمكن تحقيق هذا الترابط.^{٣٥}

يشكل هذا النهج الذي يضمن الترابط أمراً أساسياً من أجل تجنب الحالات التي قد تكون فيها التدابير التي تساهم في تحقيق هدف واحد غير مفيدة لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة الأخرى بسبب «المفاضلة» من حيث النتائج. وقد يتم الانتقاص من المنافع المشتركة حين لا يتم التنسيق والمواءمة بما فيه الكفاية بين السياسات والتدابير التي يمكن أن تكون داعمة لبعض من أجل تحقيق تلك المنافع المشتركة.

ومن الضروري أيضاً اتباع نهج لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بحيث تكون تشاركية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية الأخرى. الأمر الذي يؤكد عليه الإعلان. وينعكس ذلك في الهدف ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ، حيث يتم التشديد على الشراكات.

ومن ناحية أخرى، ومن حيث محتوى الأهداف، كثيراً ما يتم الربط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة في أربعة مجالات رئيسية تعكس مواضيع محددة (على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لا تعرض رسمياً بهذه الطريقة):

- كرامة الإنسان ورفاهه؛
 - مجتمعات مستدامة ومرنة؛
 - السلام والحوكمة والمؤسسات؛
 - وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة.
- ورغم أن أهداف التنمية المستدامة غير ملزمة قانوناً، إلا أن من المتوقع أن تأخذ الحكومات الملكية وتضع أطر عمل وطنية

لتحقيق الأهداف السبعة عشر. وتتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف، الأمر الذي يتطلب جمع بيانات ذات جودة ويمكن الوصول إليها وفي الوقت المناسب.

لمحة عن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧^{٤٤}

الهدف ١ (لا فقر): «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»

الهدف ٢ (لا جوع): «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»

الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه): «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

الهدف ٤ (تعليم ذات جودة): «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»

^{٤٤} نص أهداف التنمية المستدامة المدرج في قرار الجمعية العامة ١٧/٠، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥. كما وتستند الموجزات الصغيرة بلون الأزرق إلى الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>

^{٣٥} لمزيد من التفاصيل عن بعض هذه المنهجيات راجع ستيفان جونكورت، «نحو التنفيذ المتكامل: أدوات لفهم الروابط ووضع استراتيجيات لاتساق السياسات»، مركز المعرفة الخاص بأهداف التنمية المستدامة، على: <http://sdg.iisd.org/commentary/policy-briefs/towards-integrated-implementation-tools-for-understanding-linkages-and-developing-strategies-for-policy-coherence/>

المؤشرات

على الصعيد العالمي، سيتم رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وفي الفترة ما بين يونيو/حزيران ٢٠١٥ وفبراير/شباط ٢٠١٦، وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مجموعة أولية من المؤشرات العالمية. وقد أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هذا الإطار الأولي للمؤشرات العالمية في دورتها السابعة والأربعين، في مارس/آذار ٢٠١٦، بموجب القرار ١٠١/٤٧، كنقطة انطلاق عملية.

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات التي يتم جمعها على الصعيد الإقليمي.

وأفاد فريق الخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة أنه ستتم مراجعة وتعديل هذه المؤشرات باستمرار حسب الحاجة. ومن المتوقع أن تساعد هذه المؤشرات البلدان على متابعة واستعراض التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب جمع بيانات جيدة ومصنفة ويمكن الوصول إليها وفي الوقت المناسب (الفقرة ٤٨ من إعلان التنمية المستدامة). ويتوقع أيضاً من الحكومات أن تضع مؤشرات وطنية خاصة بها للمساعدة في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات. وفي ٣ يونيو / حزيران ٢٠١٦، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً عن «التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، يستعرض فيه التقدم المحرز والتحديات التي تقف بوجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناءً على إطار عمل المؤشرات العالمية المقترح الذي وضعه فريق الخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة ووافقت عليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس/آذار ٢٠١٦.

ويعرض «تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة»، الصادر بتاريخ ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٦ ما مجموعه ٢٢٩ مؤشراً، بما في ذلك ١٤٩ مؤشراً «أخضر» (حصلت على اتفاق عام) و ٨٠ مؤشراً «رمادياً» (لا تزال تتطلب مناقشة متعمقة أكثر). واستناداً إلى مستوى التطوير المنهجي وتوافر البيانات، يجري حالياً تصنيف هذه المؤشرات إلى ثلاثة مستويات مختلفة وهي:

- «المستوى الأول»، له منهجية قائمة وبيانات متاحة بالفعل على نطاق واسع؛
- «المستوى الثاني» الذي وضعت منهجية له ولكن لا تتوفر له بيانات بسهولة؛
- «المستوى الثالث» الذي لم يتم وضع منهجية متفق عليها دولياً له بعد.

ويعرض تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادر في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ اقتراحاً بتنقيح مجموعة مختارة من المؤشرات وجدولاً زمنياً مقترحاً لتنقيح إطار المؤشرات وآلية لنقل المؤشرات من مستوى إلى آخر.^{٥٦} وبالتالي، اعتمد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة ٢٣٢ مؤشراً. وهناك عدد من الغايات التي لها أكثر من مؤشر واحد، لأن الغاية تعتبر غاية «مركبة»، تتناول أهدافاً أكثر مما يمكن قياسه بمؤشر واحد.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم التعبير عن المؤشرات المعتمدة إلى حد كبير بالمعدلات أو الأرقام أو النسب المئوية. ولذلك فهي غير قادرة على تقديم فكرة واضحة عن نوعية التقدم المحرز في تحقيق الغايات، بما في ذلك مستوى تمتع الفئات المهمشة بها. وبذلك فهي في الغالب مؤشرات كمية وليست نوعية.

كما من الضروري التأكيد على أنه لا يعني عدم تبني عدد من المؤشرات ذات العلاقة أن هذه المؤشرات خاطئة أو غير مهمة، وإنما يعكس هذا فقط أنه لم يتم الاتفاق على هذه المؤشرات بين الأطراف المختلفة المشاركة في التفاوض، أو لم يتم طرحها للنقاش. وهناك العديد من الأمثلة حول ذلك التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً.

لذلك من الضروري النظر إلى المؤشرات المعتمدة على أنها قائمة إرشادية، ولكنها ليست بقائمة مستفيضة متكاملة ونهائية.

^{٥٦} تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، CN/E/2017/3، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦.

ويستمر العمل على المؤشرات من أجل الاتفاق على منهجيات مؤشرات «المستوى الثالث»؛ بالإضافة إلى بناء القدرات الوطنية على جمع المعلومات والبيانات التي ستكون ضرورية لجميع المؤشرات، لا سيما نظراً لأن مؤشرات المستوى الثاني تشير إلى أنه جرى الاتفاق على المنهجية ولكن البيانات غير متوفرة. كما ويستمر العمل من أجل الوصول إلى مزيد من التنقيح للمؤشرات. وقد كلف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بإنشاء فريق عامل معني بتصنيف البيانات بالاشتراك مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالشراكة والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المقرر إجراء استعراضين شاملين لإطار المؤشرات، وستقدم نتائجهما لكي تنظر فيها اللجنة الإحصائية وتتخذ قراراً بشأنها خلال دورتها لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥.

الفصل ٤

وسائل التنفيذ

الشراكة العالمية

تم تناول ذلك في خطة عام ٢٠٣٠ بما في ذلك من خلال الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يحل محل الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تدرج وسائل التنفيذ في خطة عام ٢٠٣٠ عبر عدة مستويات:

- الفقرات العامة الواردة في الإعلان تحت عنوان وسائل التنفيذ (الفقرات ٣٩-٤٦ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠).
- كما يتضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة غايات منفصلة بشأن التنفيذ؛
- الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول وسائل تنفيذ الخطة بكاملها.
- قسم آخر منفصل في القرار ١/٧٠ بشأن وسائل التنفيذ والشراكة.

ويشمل كلا القسمين قبل أهداف التنمية المستدامة وبعدها بشأن وسائل التنفيذ وعداً بضمان إعادة تنشيط الشراكة العالمية دعماً لتنفيذ جميع الأهداف والغايات، تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها وتحشد جميع الموارد المتاحة. (الفقرتان ٣٩ و٦٠ من خطة التنمية المستدامة).

الهدف ١٧

يشمل هدف التنمية المستدامة ١٧ غايات تتعلق بالشؤون المالية؛ والتكنولوجيا؛ وبناء القدرات؛ والتجارة؛ وأخيراً عدداً من القضايا المنهجية. وتتصل هذه القضايا المتداخلة بالسياسات والترابط المؤسسي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والبيانات والرصد والمساءلة.

الشؤون المالية

الغايات ١٧،١-١٧،٥: يشمل ذلك عدداً من الوسائل بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية بما في ذلك من خلال تحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات؛ تنفيذ الدول المتقدمة التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً؛ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة ترمي إلى تشجيع تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون؛ واعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً.

التكنولوجيا

الغايات ١٧،٦-١٧،٨: يشمل ذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانية الوصول إليهم وتعزيز تبادل المعارف؛ وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً للبلدان النامية ونقلها ونشرها.

بناء القدرات

الغاية ١٧،٩: تتناول تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات على نحو فعال وهادف في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية بغية تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

التجارة

الغايات ١٧،١٠-١٧،١٢: تتناول تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، وزيادة صادرات البلدان النامية ولا سيما بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

تمويل التنمية

تعزز خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً الشراكات بين القطاعين العام والخاص كنموذج يمكن أن يؤدي دوراً هاماً (راجع/ي الغاية ١٧،١٧). ويمكن الاستفادة من الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية والتنمية الحضرية برأسمال خاص من أجل الإسراع بتسليم أهداف التنمية المستدامة.

ولقد أصبحت خطة عمل أديس أبابا، حيث اجتمعت فيها الحكومات ومجتمع المانحين وقطاع الأعمال التجارية الخاصة للاتفاق على أساس تمويل التنمية،^{٥٧} جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، وتم الإشارة إليها صراحة في أقسام مختلفة كإطار لوسائل التنفيذ المالية. (الفقرة ٦٢ من خطة التنمية المستدامة) وبالتالي، أصبح نهج خطة عمل أديس أبابا ينعكس في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

■ تعتمد خطة عام ٢٠٣٠ بشكل كبير على دور النشاط التجاري الخاص والاستثمار والابتكار باعتبارها «الدوافع الرئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل» (الفقرة ٦٧ من خطة التنمية المستدامة)

■ وتحدد خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً التجارة الدولية القائمة على قواعد منظمة التجارة العالمية، باعتبارها «محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، يساهم في تعزيز التنمية المستدامة». (الفقرة ٦٨ من خطة التنمية المستدامة)

■ كما وتحدد الخطة الحاجة إلى تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون والإدارة السليمة للديون. (الفقرة ٦٩ من خطة التنمية المستدامة)، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الضرائب وتحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات باعتبارها وسائل مالية مهمة للتنفيذ (راجع/ي على سبيل المثال الغاية ١٧،١).

■ وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل ذات أهمية لتنفيذ خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتنص الغاية ١٧،٢ على أن تواصل البلدان المتقدمة النمو «تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٢,٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً».

وقد أثار نهج الخطة هذا عدة هواجس، بما في ذلك ما يتعلق بدور القطاع الخاص والاعتماد على خطة عمل أديس أبابا من أجل تمويل التنمية (راجع/ي المزيد في الفصل الأخير من هذا الدليل حول المخاوف والنظرة النقدية للخطة).

^{٥٧} جرى اعتماد النص النهائي للوثيقة الختامية في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، إثيوبيا، ١٦-١٣ يوليو/تموز ٢٠١٥) وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩ الصادر في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٥.

الفصل هـ

آليات الاستعراض

- «تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، بغية التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتسعى هذه الاستعراضات أيضاً إلى تعزيز سياسات ومؤسسات الحكومات وتعبئة الدعم والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة»^{٥٩} (ترجمة غير رسمية)
- بدأ المنتدى السياسي الرفيع المستوى في يوليو/تموز ٢٠١٦ بالنظر في الاستعراضات الوطنية والمواضيعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الوطني الطوعي. سيقوم المنتدى بالانعقاد في شهر تموز/يوليو من كل عام لاستعراض التقارير الوطنية الطوعية
- ستقوم كل دولة بتقديم تقرير أولي ومن ثم تقرير ثانٍ خلال فترة خطة التنمية المستدامة
- يتضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وجامع وشامل» في ملحقه مجموعة من المبادئ التوجيهية للاستعراض التي تحدد العناصر المقترحة لمساعدة الدول في تأطير استعداداتها للاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.^{٦٠}

ينص تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض على أنه يتعين على المجموعات الرئيسية في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، أن تشارك في جميع أجزاء هيكل المتابعة والاستعراض؛ ويدعو المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى مواصلة استعراض تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات.^{٦١} إلا أنه لا توجد معلومات واضحة في الإرشادات حول كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية المراجعة بطريقة متكاملة ومتناسقة.

كان من بين الانتقادات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية عدم وجود عملية استعراض ومساءلة يجري من خلالها استعراض التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتمت معالجة هذا الأمر في خطة عام ٢٠٣٠ من خلال إنشاء نظام استعراض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، إلا أنها آلية طوعية، كما جرى تجنب استخدام مصطلح الرصد أو المتابعة أو المساءلة في الخطة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى

يوفر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩٩/٧٠، متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي (المعتمد في ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٦) إطاراً للمتابعة والاستعراض المنهجين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي وقت سابق، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩٠/٦٧ (المعتمد في ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٣)، الذي ينص على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيكون بمثابة «متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة»^{٥٨} ووفقاً لذلك، ستحصل الجمعية العامة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى على تقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي كل أربع سنوات (في نهاية كل دورة).

الاستعراض الوطني الطوعي

تم إنشاء نظام للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشجع خطة عام ٢٠٣٠ الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة). وستكون هذه الاستعراضات الوطنية المنتظمة التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى طوعية وتقودها الدول وتقوم بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، ومن المتوقع أن توفر منبراً للشراكات، بما في ذلك من خلال مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين.

^{٥٨} يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر الرئيسي للأمم المتحدة الذي يعنى بالتنمية المستدامة، وقد أنشئ رسمياً في يوليو/تموز ٢٠١٣، ويعقد المنتدى سنوياً برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة.

^{٥٩} الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على موقع <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>.

^{٦٠} راجع /ي الملحق في، «المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وجامع وشامل»، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، A / ٦٨٤/٧٠، ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، على http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/684&Lang=E

^{٦١} «المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وجامع وشامل»، الفقرتان ١٥ و٢٤.

والشاملة والقضايا الناشئة. وستناقش الدورة الحالية للمنتدى السياسي رفيع المستوى، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المواضيع الآتية:

- ٢٠١٧: القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير؛
 - ٢٠١٨: التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة؛
 - ٢٠١٩: تمكين الناس وضمن شمول الجميع والمساواة.
- كما وسيركز المنتدى السياسي رفيع المستوى أيضاً في مناقشاته على الأهداف الآتية، دون الإخلال بالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة والمتربط لأهداف التنمية المستدامة، بغية تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في جميع الأهداف على مدى دورة مدتها أربع سنوات، مع وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف ١٧، الذي سيتم استعراضه سنوياً. وستكون الأهداف التي يجري استعراضها كما يلي:

- ٢٠١٧: الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤؛
- ٢٠١٨: الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥؛
- ٢٠١٩: الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦.

استعراض ولكن ليس مساءلة

من الواضح أن نظام الاستعراض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى ليس نظاماً للمساءلة، بل هو نظام لتقديم التقارير والاستعراض. وهو يتضمن تقديم تقارير وطنية طوعية لا تقتصر بالاستعراض وتوصيات من هيئة مكونة من الخبراء. ولا يكون هناك أيضاً التزام إجباري بنظام للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. كما ولا ترتبط العناصر الأخرى للاستعراض، وهي الاستعراضات المواضيعية، ارتباطاً واضحاً بالتنفيذ الوطني، أو على الأقل حتى الآن.

تقوم المساءلة بشكل عام على ثلاثة عناصر: المسؤولية والاستجابة والإنفاذ^{٦٣}

- **المسؤولية:** تتطلب أن يكون لمن هم في مناصب السلطة واجبات ومعايير أداء محددة وواضحة. وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وانطلاقاً من مفهوم «المسؤوليات المشتركة والمتباينة» الذي تقوم عليه خطة عام ٢٠٣٠، سيتطلب ذلك أن تقوم البلدان بتعبئة الموارد أو إعادة توجيهها نحو أهداف معينة تتناول القضايا الأكثر إلحاحاً في السياق المحلي.

■ منذ استعراض عام ٢٠١٦ سمح لمنظمات المجتمع المدني بالإدلاء ببيانات قصيرة في غضون فترة زمنية قصيرة جداً. فلم تتح لمنظمات المجتمع المدني الفرصة للدخول في حوار تفاعلي مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى.

■ وفي عام ٢٠١٧، كان هناك تقدم هامشي، حيث جرى توفير مقاعد للمجموعات الرئيسية في كل دورة، وتم توفير دعم في السفر من قبل الأمم المتحدة لممثلي المجتمع المدني من البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية. وشمل عدد قليل جداً من الوفود من البلدان التي خضعت للاستعراض الطوعي ممثلين عن المجتمع المدني. ولكن، ظل الحوار الحقيقي بين المجتمع المدني والدول والقطاع الخاص غائباً.

الجدير بالذكر أنه كانت جولات الاستعراض في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ جولات أولية. ولذلك، فإن التقارير الوطنية المقدمة كانت وصفية إلى حد كبير للحالة الراهنة والعوامل المتصلة بالتنمية المستدامة، فضلاً عن معلومات عن خطط للتدابير والآليات المستقبلية التي ستطبق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك فهي ليست تقارير فعلية عن تقدم تنفيذ الخطة.

التقارير الوطنية الطوعية ٢٠١٦-٢٠١٨^{٦٤}

في عام ٢٠١٦، قدمت ٢١ دولة تقاريرها الاستعراضية الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس طوعي. شملت هذه البلدان مصر والمغرب.

في عام ٢٠١٧، قدمت ٤٣ دولة تقاريرها، بما فيها الأردن وقطر في عام ٢٠١٨، ستقوم ٤٧ دولة بتقديم تقاريرها، منها ثماني دولة عربية هي: البحرين، مصر، لبنان، قطر، السعودية، فلسطين، السودان، والإمارات العربية المتحدة

لا يتم نقاش تقارير الدول في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولا يوجد لجان من الخبراء أو آليات أخرى تقوم بمراجعة التقارير وإصدار التوصيات على غرار آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبهذا، لا يمكن اعتبار آلية الاستعراض هذه آلية مساءلة

الاستعراض المواضيعي

سيقوم المنتدى السياسي رفيع المستوى أيضاً باستعراضات مواضيعية منتظمة تعكس الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمتربط لأهداف التنمية المستدامة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسيضمن ذلك القضايا المتداخلة

^{٦٣} لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، «من سيكون مسؤولاً؟ حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥»، ٢٠١٣، على <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/WhoWillBeAccountable.pdf>

^{٦٤} لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع لموقع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من خلال <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

يوفر نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فرصة مهمة جداً لإجراء استعراض ومساءلة قويين في ما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وقد وجه خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمجتمع المدني العديد من النداءات أثناء تطوير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل استخدام آليات حقوق الإنسان أو إدماجها في نظام استعراض أهداف التنمية المستدامة وفي المؤشرات، الذي سيتطلب استخدام المعلومات المتاحة بالفعل من خلال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير والاستنتاجات والتوصيات التي يقدمها خبراء الأمم المتحدة إلى الدول بعد النظر في حالة حقوق الإنسان فيها، وأن تقدم الدول تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - وربطه بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب ولاية مختلف الهيئات.

يتيح استخدام نظام حقوق الإنسان إمكانية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراء استعراض مواضيعي شامل لعدة قطاعات مع التركيز على كل بلد على حدة. ولهذا أهمية خاصة انطلاقاً من أوجه الترابط بين مختلف الأهداف والغايات.

وفي ما يأتي تقديم لأهم آليات نظام حقوق الإنسان الدولي.

الاستعراض الدوري الشامل

«الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تنطوي على إجراء استعراض لسجلات حقوق الإنسان لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاستعراض الدوري الشامل عملية تحركها الدول، برعاية مجلس حقوق الإنسان، وتوفر لجميع الدول الفرصة لكي تعلن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها وللوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل، باعتباره أحد المعالم الرئيسية للمجلس، مصمم لضمان معاملة كل بلد على قدم المساواة مع غيره عند تقييم أوضاع حقوق الإنسان في البلدان»^{٦٦}

٦٦ لمزيد من المعلومات حول الاستعراض الدوري الشامل وكيفية المشاركة فيه، بما في ذلك كيفية تقديم التقارير والجدول الزمني لتقارير الدول، راجع/ي «مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: الاستعراض الدوري الشامل من خلال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، ٢ يونيو ٢٠١٥، <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx>

- **الاستجابة:** تتطلب أن يكون المسؤولون والمؤسسات العامة قادرين على الاستجابة للمتضررين، بمن فيهم الجمهور العام. ولتمكين ذلك، يجب عليهم تقديم مبررات منطقية وواضحة لأفعالهم وقراراتهم.
- **الإنفاذ:** يتطلب من المؤسسات العامة تطبيق آليات تقيس مدى التزام المسؤولين والمؤسسات الحكومية بالمعايير السارية، وأن تفرض الجزاءات على المسؤولين الذين لا يمثلون لها.

الاستعراض أو الرصد ليس مساءلة

على هذا الأساس، يمكن تلخيص أوجه القصور في نظام الرصد والمساءلة من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في النقاط الآتية:^{٦٧}

- «إن الرصد ليس مساءلة، ولكنه خطوة نحو المساءلة.
- رغم أنه يتعين على الخبراء تأدية دور هام، لا ينبغي أن تقتصر المساءلة على ممارسة تكنوقراطية؛ فينبغي أن تكون شفافة وميسرة وقائمة على المشاركة قدر الإمكان.
- إن المساءلة على المستوى العالمي مهمة، ولكن يجب أن يكون الموقع الرئيسي للمساءلة على المستويين الوطني ودون الوطني.
- من الصعب على الدول على المستوى الوطني مساءلة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، عن مساهماتهم والتزاماتهم تجاه التنمية العابرة للحدود، مثل الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ومن أهم أدوار المساءلة على الصعيد العالمي تعزيز المساءلة عن هذه المساهمات والالتزامات العابرة للحدود.
- ولأن أهداف التنمية المستدامة تشكل تحدياً هائلاً من التعقيد غير العادي، فإنها تحتاج إلى دعم من ترتيبات المساءلة المتنوعة، ... أي «شبكة المساءلة»^{٦٩} ومن الضروري أن تتضمن «شبكة المساءلة» استعراضاً مستقلاً للتقدم والوعود والتزامات أصحاب المصلحة. (ترجمة غير رسمية)

٦٤ بول هانت، «سلسلة التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة وأهمية الاستعراض الرسمي المستقل: فرصة للصحة في قيادة الطريق»، مجلة الصحة وحقوق الإنسان، ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، على الرابط التالي: <https://www.hhrjournal.org/2015/09/sdg-series-sdgs-and-the-importance-of-formal-independent-review-an-opportunity-for-health-to-lead-the-way/>

٦٥ كيت دونالد، «كسر محرمات المساءلة في مفاوضات التنمية المستدامة»، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢ يونيو ٢٠١٥.

بشكل عام، سلطت هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة الضوء على تعزيز التفاعل الثنائي الاتجاه مع خطة عام ٢٠٣٠. «من جهة، فإن الكم الهائل من المعلومات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات التي جرى جمعها من خلال عملية إعداد التقارير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يوفر مصدراً جاهزاً للبيانات للمساعدة في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة ترتبط في حد ذاتها ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ المعاهدات، وبالتالي فهي ذات أهمية خاصة لعمل هيئات المعاهدات». (ترجمة غير رسمية)^{٦٨}

تقوم هيئات المعاهدات بإرسال قائمة حول مسائل محددة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى الدول قبل استعراض تقريرها عن المعاهدات، ويتم رفع الأسئلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الحوار البناء مع الدول وتقدم الهيئات توصيات إلى الدول في الملاحظات الختامية التي تربط تنفيذ أحكام معاهدات معينة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

على سبيل المثال:

■ إن وجهة نظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تتمثل في أن أعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يختلفان في كل بلد ولكل مجموعة مختلفة من النساء، على النحو الذي جرى التأكيد عليه في الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي جرى اعتمادها بعد استعراض تقرير الدول الأطراف الخاص بكل بلد. ولذلك، توصي اللجنة باستخدام ملاحظاتها الختامية في ما يتعلق بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وغايات المساواة بين الجنسين المدرجة في أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويمكن لهذا النهج أن يوفر أساساً لأعمال الحقوق وتقييم السياسات العامة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وعندما يسعى المجتمع العالمي إلى تحقيق التنفيذ الكامل لمبدأ «ضمان عدم ترك أحد»، ستظل الملاحظات الختامية للجنة مفيدة لتقييم الحالة الحقيقية لحقوق المرأة الإنسانية.^{٦٩}

نظراً لأن نظام الاستعراض الذي يتبعه المنتدى السياسي الرفيع المستوى مازال في مراحله الأولى، سيكون من المهم النظر في الدروس المستفادة من نماذج استعراض عالمية وإقليمية أخرى مثل الاستعراض الدوري الشامل. وتم توجيه دعوات عدة ليقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإدراج تقارير وتوصيات من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في نظام الاستعراض. ولكن لم يحظ هذا بالدعم حتى الآن. ويجري النظر في مراعاة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كل أربع إلى خمس سنوات من خلال الاستعراض الدوري الشامل. ويمكن لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل أن تعزز تنفيذ حقوق الإنسان وتسهم في التنمية المستدامة في البلدان. كما من الممكن أن يتم خلال الاستعراض الدوري الشامل إجراء حوار بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، لا يزال هناك غموض يحيط بمشاركة المجتمع المدني في عملية استعراض خطة عام ٢٠٣٠. إلا أنه يمكن استخدام نموذج إطار الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتضمن آليات راسخة للمدخلات من المجتمع المدني، لضمان مساهمة أكبر ومنتظمة من المجتمع المدني بصفته طرفاً أساسياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والية الاستعراض المرتبطة بها.

هيئات المعاهدات

«هيئات المعاهدات هي لجان مكونة من خبراء مستقلين ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وعلى كل دولة طرف في معاهدة التزام باتخاذ خطوات لضمان أن يتسنى لكل شخص في الدولة التمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة.

وهناك عشر هيئات معاهدات لحقوق الإنسان مكونة من خبراء مستقلين مشهود لهم بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان، ترشحهم وتنتخبهم الدول الأطراف لمدد محددة، كل منها أربع سنوات، قابلة للتجديد».^{٦٧}

٦٨ «المساهمات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: هيئات معاهدات حقوق الإنسان ودورها الداعم لخطة عام ٢٠٣٠»، مايو/أيار ٢٠١٦، على http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRTB_Contribution_26May2016.pdf

٦٩ مساهمة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ٢٠١٦، على http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/CEDAW_Contribution_16May2016.pdf

٦٧ لمزيد من المعلومات حول هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وكيفية التعامل معها وتواريخ تقارير الدول والتوجيه بشأن تقديم التقارير، راجع/ي «مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: رصد المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان» من خلال <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>

من الواضح اذن أنه يمكن تحقيق أوجه التآزر بين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على سبيل المثال:

- نظراً لأن العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن نظام الاستعراض بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتبط بشكل وثيق بالموضوع.
- يرتبط هدف التنمية المستدامة ٥ وغايات أخرى خاصة بنوع الجنس ارتباطاً وثيقاً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ترتبط الأهداف بشكل عام والأهداف المحددة المتعلقة بالأطفال ارتباطاً وثيقاً باتفاقية حقوق الطفل.
- يرتبط الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- ترتبط الغاية ٨,٨ ارتباطاً وثيقاً بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- ترتبط الغايات ٨,٥ و ١٠,٢ و ١١,٢ و ١١,٧ ارتباطاً وثيقاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وفي ما يأتي قائمة بجميع هيئات معاهدات الأمم المتحدة والمعاهدات التي ترصدها
- ترصد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) وبروتوكوليه الاختياريين؛
- ترصد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) وبروتوكوله الاختياري؛
- ترصد لجنة القضاء على التمييز العنصري تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)؛
- ترصد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وبروتوكولها الاختياري (١٩٩٩)؛
- ترصد لجنة مناهضة التعذيب تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)؛
- ترصد لجنة حقوق الطفل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) وبروتوكولاتها الاختيارية (٢٠٠٠)؛

كما وتقوم اللجان بتقديم توصيات محددة تقوم بربطها بأهداف أجندة التنمية المستدامة عند نظرها في تقارير الدول. على سبيل المثال، أشادت لجنة حقوق الطفل بعد النظر في تقرير لبنان:

«بجهود وزارة الصحة العامة في الدولة الطرف الرامية إلى تحديث نظام الرعاية الصحية الأولية وتوسيع نطاقه، بما في ذلك استجابة قطاع الصحة لأزمة اللاجئين السوريين، وتشير إلى تعليقها العام رقم ١٥ (٢٠١٣) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وتحيط علماً بالغايتين ٣-١ و ٣-٢ و ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة، وتوصي بأن تضطلع الدولة الطرف بما يأتي:

أ. مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها لضمان توفير رعاية صحية جيدة، ولا سيما توفيرها للأطفال عديمي الجنسية، والأطفال اللاجئين وملمتسي اللجوء، وأطفال العمال المهاجرين، والأسر التي تعيش في حالة فقر، وذلك بتوسيع نطاق الشبكة الوطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية لتشمل جميع مراكزها في الدولة الطرف وبرنامج الاعتماد الذي أنشأته وزارة الصحة العامة؛ ...

ب. تعزيز البرنامج الوطني للتحصين استجابةً للاحتياجات الناشئة عن الأزمة المندلعة في الجمهورية العربية السورية، ومواصلة تحسين حصول المجتمعات المحلية المحرومة، ولا سيما اللاجئين، على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والتصدى لخطر انتشار الأمراض المعدية وغير ذلك من الشواغل الصحية؛

ج. زيادة إمكانية حصول جميع الأسر التي تعيش في حالة فقر على خدمات الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، ومعالجة الفوارق القائمة في نوعية الرعاية المقدمة ومستوى التغطية بها في المناطق الواقعة خارج محافظتي بيروت وجبل لبنان، وتعزيز تنظيم قطاع الصيدلة وجميع الجهات المقدمة لخدمات الرعاية الصحية، من حيث نوعية الخدمة وتكلفتها»^{٧٠}

وهناك العديد من مثل هذه التوصيات المحددة التي تقدمها لجان المعاهدات للدول خلال عملية استعراض التقارير الدورية، والتي تقوم اللجان بها بالربط بشكل محدد بين أجندة التنمية المستدامة والتزامات الدول بحسب قانون حقوق الإنسان والواقع في الدولة المعنية.

٧٠ لجنة حقوق الطفل، «الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس للبنان»، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٧، الفقرة ٣٠، على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC/C/LBN/CO/3&Lang=Ar

وتنظر بعض الإجراءات الخاصة من خلال عملها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وسلطت الضوء على الحاجة إلى أن يكون تنفيذ الخطة متسقاً مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة وأهداف التنمية المستدامة^{٧٢}

دعا المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة الدول إلى ضرورة «عدم تقويض الفئات الأكثر تهميشاً واستبعاداً في المجتمع من خلال اعتماد أهداف سهلة الإنجاز أو تحديد التزاماتها المتصلة بالصحة على نحو ضيق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

وينبغي على الدول أن تمتنع عن اتباع نهج انتقائي إزاء الحق في الصحة وما يتصل بها من حقوق الإنسان عند وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تكفل الامتثال التام لقانون حقوق الإنسان ومبادئه.

فتشكل أوجه عدم الانتصاف وعدم المساواة والتمييز تهديدات وعقبات الرئيسية بوجه التنمية الشاملة والسلام والأمن على الصعيد العالمي.

وتعكس أهداف التنمية المستدامة التزاماً سياسياً غير مسبوق وتوفر فرصاً فريدة للتصدي بفعالية لتلك التهديدات والعقبات.

وتركز الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالصحة على نطاق ضيق جداً على الجوانب الطبية الحيوية، على الرغم من ضرورة ضمان تعزيز الصحة والرعاية الأولية على أساس حقوق الإنسان ومبادئ الصحة العامة الحديثة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعاني خطة عام ٢٠٣٠ ضعفاً في متطلبات المساءلة وتوجيهات غير واضحة بشأن كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، كما أنها لا تقدم التزامات أو إرشادات بشأن كيفية تحويل النظام المالي العالمي لدعم هذه الاستراتيجية العالمية الواسعة والطموحة.

وهناك عدد كبير من الإجراءات الخاصة المرتبطة بخطة عام

■ ترصد اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين برصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠).

■ ترصد اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦).

■ ترصد اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٦).

■ اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المنشأة عملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (٢٠٠٢)، تزور أماكن الاحتجاز بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الإجراءات الخاصة

«للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. ونظام الإجراءات الخاصة عنصر أساسي في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويغطي جميع حقوق الإنسان: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتوجد، حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، ٤٤ ولاية مواضيعية و ١٢ ولاية قطرية.»

وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقوم الإجراءات الخاصة بزيارات قطرية، وتتخذ ما يلزم من تدابير بشأن الحالات والشواغل الفردية المتسمة بطابع هيكلية أوسع نطاقاً وذلك بتوجيه رسائل إلى الدول وغيرها من الجهات تسترعي فيها انتباهها إلى الانتهاكات أو الإساءات المدعاة، وتُجري دراسات مواضيعية وتتعقد مشاورات خبراء، وتسهم في تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتنخرط في أنشطة دعوية، وتُذكي الوعي العام، وتقدم مشورة لتوفير التعاون التقني.^{٧١}

ومثل الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، فإن الإجراءات الخاصة وثيقة الصلة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

^{٧٢} بيان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الصحة: «أهداف التنمية: يجب ألا تُعزى الدول بالنمار سهلة المنال»، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، على: <http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20755&LangID=E#sthash.qtP7EAfK.dpuf>

^{٧١} لمزيد من المعلومات حول الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وولاياتهم والقائمة الكاملة بالولايات وكيفية التعامل معهم، راجع «مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من خلال <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/SP/Pages/Welcompage.aspx>

٢٠٣٠ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ما يأتي قائمة مختارة منها:^{٧٣}

بعض الإجراءات الخاصة ذات الأهمية خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

على سبيل المثال:

- المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم
- المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء
- المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية
- المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق
- المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

هناك عدد من الإجراءات المواضيعية ذات الصلة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون.

على سبيل المثال:

- المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي
- الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير
- المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً
- المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين
- المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب
- المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر

^{٧٣} للاطلاع على قائمة كاملة بالولايات المواضيعية للإجراءات الخاصة، راجع: http://spinternet.ohchr.org/_Layouts/SpecialProceduresInternet/ViewAllCountryMandates.aspx?Type=TM

و ضمانات عدم التكرار

يرتبط عدد من الإجراءات بمجموعات محددة من الناس

على سبيل المثال:

- المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية
- ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً
- المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين
- المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات
- الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان
- الخبير المستقل المعني بالحماية ضد العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية
- المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال
- المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه
- الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة

يتمتع عدد من الإجراءات الخاصة بولاية مواضيعية عامة ذات طبيعة شاملة تتناول المسائل الهيكلية ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠

على سبيل المثال:

- المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية
- المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة
- الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال
- الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً
- الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي

الفصل ٦

الهيئات الإقليمية

الحاجة إلى التعامل مع الهيئات الإقليمية

جامعة الدول العربية هي هيئة حكومية دولية تضم جميع الدول العربية الـ٢٢. كما أن جميع الدول العربية الموجودة في قارة أفريقيا هم أيضاً أعضاء في الاتحاد الأفريقي.

من المهم إشراك جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في القضايا المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تعود أهمية إشراك المنظمات الإقليمية في التخطيط من أجل التنمية المستدامة لأسباب عديدة منها ما يأتي:

- في كثير من الأحيان، يتم وضع واعتماد المواقف والسياسات والاستراتيجيات بشأن مواضيع معينة على المستوى الإقليمي. وهذا هو الحال بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو المبين أدناه. حيث يتم تطوير هذه المواقف إقليمياً قبل اعتماد أطر أو جداول أعمال أو مواقف سياسية على الصعيد العالمي، أو من حيث متابعة التنفيذ.
- وتميل الدول إلى التعاون مع الهياكل الإقليمية، وغالباً ما يتجاوز ذلك مستوى تعاونها مع الهياكل والآليات الدولية. وهذا هو الحال إلى حد كبير بالنسبة للعديد من الدول العربية.
- ونتيجة لهذا، فإن الخطط والمواقف التي يتم تبنيها على المستوى الإقليمي تأثير كبير على التنفيذ وطنياً عليه. من المهم جداً المشاركة في المناقشات والحوارات والمتابعة مع المنظمات بين-الحكومية الإقليمية والسعي إلى التأثير عليها.

ومنصف

- الخبر المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي
- المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان
- المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية
- المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان

نهج إنفاذ متبادل

لذلك، يمكن ان يتم تنفيذ وتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وإطار حقوق الإنسان بصورة متبادلة. فالعمل على إطار واحد يقوي الإطار الآخر. ولكن، سيؤدي النهج الذي يتركز فيه عمل الدولة على واحد من الإطارين فقط إلى نهج مجزأ وضعيف الموارد وسيئ التخطيط. وبذلك، الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي من خلال نهج متبادل. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق ذلك.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدم آليات حقوق الإنسان بطريقة شاملة للنهوض بحالات حقوق الإنسان وكأداة لتعزيز المساءلة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- يمكن إدراج تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في تقارير منظمات المجتمع المدني ضمن آليات حقوق الإنسان
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تشجع الدول على تقديم تقارير عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عند التعامل مع آليات حقوق الإنسان. وسيستفيد هذا من الربط بين خطة عام ٢٠٣٠ وإطار حقوق الإنسان
- وقد يؤدي ذلك إلى نشوء ملاحظات وتوصيات مقدمة من آليات حقوق الإنسان ذات الصلة المباشرة بخطة عام ٢٠٣٠، ما سيعزز تنفيذ الخطة.
- سيؤدي الإدماج المتبادل لحقوق الإنسان في استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى وخطة عام ٢٠٣٠ في التقارير الخاصة بحقوق الإنسان إلى اتباع نهج متبادل ومعزز ومتربط بين خطة عام ٢٠٣٠ وإطار حقوق الإنسان.



القسم ٣
الالتزامات
الإقليمية

يمكن التأثير على تعامل الهيئات الإقليمية مع أجندة التنمية المستدامة من خلال ثلاث طرق رئيسية:

- التعامل مباشرةً مع الهيئات ذات الصلة في المنظمة الحكومية الدولية. من شأن ذلك أن يمكن التأثير على النقاش والنتائج بصورة مباشرة، بما في ذلك محاولة التأثير على هيئات صنع القرار وأيضاً التعامل مباشرة مع الجهات ذات الاختصاص في الأمانة العامة
- التعامل مباشرةً مع الحكومة الوطنية. وسيتيح هذا إجراء الحوار وطنياً قبل الحوار الإقليمي واعتماد المواقف على المستوى الحكومي الإقليمي والدولي، وبالتالي التأثير على موقف الحكومة وطنياً قبل توجيهها إلى المستوى الإقليمي. كما يجب أن يستمر هذا التعامل بشكل منهجي خلال مراحل التنفيذ والمتابعة، ولا يقتصر على مرحلة القرارات الأولية

التعامل مع الهيئات الإقليمية أو الدولية الأخرى التي لها علاقات وتأثيرات مباشرة على الهيئة الإقليمية الحكومية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فسيسمح ذلك لهذه الهيئات الحكومية الدولية أو الإقليمية بنقل مواقف المجتمع المدني وربما بالتأثير على النقاش في الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي.

جامعة الدول العربية^{٧٤}

عقدت جامعة الدول العربية عدداً من الاجتماعات لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وألويات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وتم عقد مؤتمر على المستوى الوزاري في شرم الشيخ في مصر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. واعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية وثيقة أولويات للدول العربية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (وزراء الشؤون الاجتماعية، القرار ٧٦٢، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤). ثم أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية في شباط / فبراير ٢٠١٥. وجرى بعد ذلك إقرار هذا من قبل الهيئة العليا لصنع القرار وهي القمة في عام ٢٠١٦ (قرار قمة جامعة الدول العربية ٦٦٣، يوليو/تموز ٢٠١٦). وقد أدى ذلك إلى اعتماد «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الأبعاد الاجتماعية»، الذي يحدد أولويات جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في ما

يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ (قرار قمة جامعة الدول العربية رقم ٦٦٣، يوليو/تموز ٢٠١٦).

الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الأبعاد الاجتماعية^{٧٥}

يبرز الإعلان العربي في ديباجته التحديات التي تواجهها الدول العربية، وبخاصة استمرار الاحتلال الإسرائيلي والنزاعات المسلحة والتطرف والإرهاب بجميع أشكاله. ويرى الإعلان أن تخصيص الموارد للتنمية يؤدي إلى تقدم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويشدد على ضرورة الاستثمار في النساء والشباب وأهمية التركيز على الهجرة غير النظامية «للتغلب على التأثير السلبي لتدفقات اللجوء والنزوح على التنمية في المنطقة»، وفي الديباجة، يبدأ الإعلان بالتأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد أساساً على تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب. ووفقاً للإعلان، تقع المسؤولية إزاء التقدم في خطة التنمية على الصعيد الوطني من خلال نهوض الدول في المقام الأول بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد أولوياتها مع مراعاة ظروفها

^{٧٥} للحصول على نص الإعلان باللغة العربية راجع/ي موقع <http://www.lasportal.org/ar/infocus/Documents/>

^{٧٤} أعضاء جامعة الدول العربية (حسب سنة الانضمام) هم: مصر والعراق ولبنان واليمن الشمالي الذي أصبح بعد ذلك اليمن الموحد والسعودية وسوريا وشرق الأردن (التي أصبحت بعد ذلك الأردن) و(١٩٥٣) ليبيا و(١٩٥٦) السودان و(١٩٥٨) المغرب وتونس و(١٩٦١) الكويت و(١٩٦٢) الجزائر و(١٩٧١) عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين و(١٩٧٣) موريتانيا و(١٩٧٤) الصومال و(١٩٧٦) فلسطين (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية) و(١٩٧٧) جيبوتي و(١٩٩٣) جزر القمر.

كما ويشدد الإعلان على أهمية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في سياق الشراكة وتبادل الخبرات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

ويبرز الإعلان أيضاً دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في دعم الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ «مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة الدول الوطنية ولمختلف قيمها الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية».

ويقر الإعلان بأن الشعوب هي محور التنمية المستدامة وأن كرامة الإنسان أمر أساسي. وفي ضوء ذلك، يجب تحقيق الأهداف والغايات للجميع، مع التشديد على أهمية «الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب».

ويشدد الإعلان أيضاً على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين، مؤكداً على ضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة على جميع المستويات، والحاجة إلى حماية المرأة من كافة أشكال العنف ضدها وبصفة خاصة أثناء النزاعات المسلحة وظروف عدم الاستقرار واللجوء ودعم مشاركتها في كافة مسارات التنمية.

اختارت الدول العربية غاياتها الخاصة، وهي مزيج من غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع بجميع صورهما وأبعادهما.
٢. تمكين الجميع من التمتع بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وكفالة السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، ومنح الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم الجيد.
٣. تحقيق فرصة العائد الديمغرافي الناجمة عن التحولات السكانية من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تستثمر في الشباب ورأس المال الإنساني على صعيد المعلومات والقدرات والحقوق والخدمات والنهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة.
٤. دعم وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد البنية التشريعية والأساسية اللازمة التي تمكنهم من الاندماج الكامل في المجتمع.

العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة^{٧٦}

تركز الأهداف والخطة الاستراتيجية للعقد العربي على غايات محددة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويبين الموجز التالي كيف يحدد عقد جامعة الدول العربية دور المجتمع المدني في إطار أهداف وغايات التنمية المستدامة التي جرى اختيار التركيز عليها من قبل جامعة الدول العربية:

١. القضاء على الفقر: تشمل التدابير المتخذة في إطار هذا الهدف من جانب المجتمع المدني العمل بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص في وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

٢. القضاء على الجوع: تشمل التدابير التي يتخذها المجتمع المدني تنفيذ مشاريع لذوي الدخل المحدود؛ وتعزيز القدرة المؤسسية للأسر ذات الدخل المحدود والمنخفض من أجل رفع كفاءتها الاقتصادية بوجه عام، والنساء بوجه خاص.

٣. ضمان الحياة الصحية وتعزيز من سلامة جميع الأشخاص من كل الأعمار: يركز دور المجتمع المدني وفقاً للخطة على إنشاء الخدمات الصحية المحلية مع التشجيع على تضمينها عناصر المشاركة والرعاية الذاتية التي تراعي نوع الجنس؛ وتخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج قصيرة الأجل وطويلة الأجل تقدم المساعدة للحد من المخاطر الصحية.

٤. تعليم ذات جودة: يركز دور المجتمع المدني على ضمان توفير مجموعة واسعة من البرامج التعليمية والتدريبية التي تؤدي إلى اكتساب الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات والأطفال، المعارف والمهارات؛ وإعداد برامج ومواد تدريبية للمعلمين والمدرسين من شأنها أن ترفع مستوى الوعي بدور المرأة والرجل ومساهمتهما في الأسرة والمجتمع؛ وتعزيز تكافؤ الفرص والتعاون والاحترام المتبادل بين الفتيات والفتيان.

ويبرز الإعلان الحاجة إلى وضع سياسات وخطط إنمائية على الصعيد الوطني، وتعزيز المؤسسات العامة بما يستجيب للتحديات الراهنة والمقبلة ولتحقيق خطة التنمية المستدامة، إضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني. كما ويشدد على ضرورة تطوير جمع البيانات وتحليلها ورصدها بصورة مفصلة، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات عالية الجودة والموثوقة والمصنفة.

ويدعو الإعلان جامعة الدول العربية إلى إنشاء لجنة متخصصة للمتابعة تسمى «اللجنة العربية للتنمية المستدامة» لتقدم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ولتطلب أيضاً من مؤتمر القمة اتخاذ القرارات على النحو المطلوب من أجل الدعم السياسي اللازم.

وتجدر الإشارة إلى أنه يكرر الإعلان الإشارة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب. كما أنه يشير إلى ضرورة الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن، لا يبدو أن الإعلان يربط بين الفقر كمحرك للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وإعاقة التنمية.

وفي الوقت الذي يحتوي الإعلان على عدة إشارات إلى دور المجتمع المدني، إلا أنه لا يعترف بالحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني. كما يشير الإعلان بشكل عام إلى المجتمع المدني في ما يتعلق بتنفيذ الخطط وليس في المناقشات التي تؤدي إلى تطوير خطط وسياسات التنمية.

العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية

يقر العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية ومنهجية العمل لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٢٦ «بالدور البارز الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية، وهو الدور الذي أسفر عن تطور الجهود التي تبذل في مجالات التنمية المجتمعية والقضاء على الفقر والبطالة والتعليم والصحة والمرأة وغيرها». ويستند العقد العربي أساساً إلى الإعلان العربي الذي نوقش أعلاه. ويشدد العقد العربي على دور المجتمع المدني الذي «هو رديف الحكومات في العمل من أجل التنمية ويكمل دورها ويتكامل معها في رفع الأعباء والمشكلات في بلداننا العربية». وتشدد المنهجية على المبدأ الأساسي للشراكة الكاملة مع المجتمع المدني الذي يتطلب «اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة من جانب الجميع من أجل إيجاد عالم يسوده السلم والامن والرفاه الاجتماعي»، الأمر الذي يتطلب التزاماً قوياً من جانب منظمات المجتمع المدني.

وستتولى إدارة منظمات المجتمع المدني في قطاع الشؤون الاجتماعية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مهمة العمل على متابعة العقد العربي.

٧٦ «العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية» ومنهاج العمل - دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٦-٢٠٢٦، جامعة الدول العربية.

١١. المدن والمجتمعات المستدامة: تشمل التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني وضع برامج لتعزيز القدرة المؤسسية لتمكين العاملين في مجال تخطيط المدن من الاستخدام الأمثل للأراضي؛ وحماية التراث الثقافي والبيئي؛ والمشاركة في عملية التخطيط الحضري.

١٢. الاستهلاك والإنتاج المسؤولين: ويشمل ذلك تنظيم برامج توعية بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج.

١٣. الإجراءات المناخية: تشمل الإجراءات التي تتخذها منظمات المجتمع المدني وضع برامج تسهم في تعزيز دور الموارد الوراثية؛ وبذل الجهود للتوعية بتجنب الممارسات التي تدمر التنوع الحيوي وإعداد دراسات عن برامج التربية الزراعية.

١٤. الحياة تحت الماء: يشمل دور المجتمع المدني إعداد برامج توعية تشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وحماية المخلوقات البحرية.

١٥. الحياة على الأرض: ويشمل ذلك تشجيع زراعة الأشجار التي توفر الأمن الغذائي والمأوى؛ وإطلاق حملات لحماية الغابات.

١٦. السلام والعدل والمؤسسات القوية: تشمل التدابير التي يتخذها المجتمع المدني العمل على الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل بها من وفيات، ولا سيما معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والعمل على مكافحة سوء المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال والتعذيب؛ وتعزيز ثقافة السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في سياق البرامج الإنمائية.

١٧. الشراكات من أجل تحقيق الأهداف: يدعى المجتمع المدني إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان التنمية المستدامة من خلال التعاون في تنفيذ المشاريع التنموية على مختلف المستويات. وتشجع الخطة أيضاً على توجيه المساعدات التي يتلقاها المجتمع المدني، سواء من خلال الحكومات أو المنظمات الإنمائية المختلفة، إلى القطاعات الحيوية التي تساهم في جهود التنمية من بينها قطاعات الطاقة المستدامة والهيكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥. المساواة بين الجنسين: يركز دور المجتمع المدني على وضع البرامج التي تزيد نسبة مشاركة النساء في عملية وضع السياسات التعليمية وصنع القرارات التعليمية وخاصة العاملات في القطاع الأكاديمي على جميع المستويات؛ ووضع برامج للدعوة إلى وضع سياسات وتشريعات تعزز تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول إلى صنع القرار.

٦. الإدارة المستدامة للمياه النظيفة والصرف الصحي: يركز دور المجتمع المدني وفقاً للخطة على تحسين الأداء المؤسسي والتقني وبناء قدرات العاملين في إدارة مرافق المياه والصرف الصحي؛ والعمل على تشكيل فريق عامل إقليمي للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان.

٧. الطاقة الحديثة المستدامة بأسعار معقولة: يشمل دور المجتمع المدني إعداد برامج تدريبية لمواجهة الاستهلاك المتزايد للطاقة؛ وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.

٨. العمل اللائق والنمو الاقتصادي: يركز دور المجتمع المدني على تعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة الإنتاجية التي تولد فرص العمل؛ والعمل على إعداد برامج لتعزيز المشاريع المتناهية الصغر، والأعمال التجارية الجديدة الصغيرة، والمؤسسات التعاونية وتشجيع توفير التدريب على مجموعة من المهارات المتعلقة بالأعمال التجارية ومهارات الإدارة المالية والمهارات التقنية.

٩. الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية: يشمل دور المجتمع المدني إعداد البرامج والمشاريع التي تدعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحوث والابتكار، ولا سيما بين الشباب؛ وزيادة فرص وصول للمشاريع الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية.

١٠. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها: يشمل دور المجتمع المدني ضمان تكافؤ الفرص للحصول على الموارد والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج، عن طريق تنظيم برامج للتوعية؛ ووضع برامج تسهم في تمكين وتعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة وتنفيذ ورصد برامج العمل الإيجابي المتعلقة بالإنصاف في العمل في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

نظرة نقدية

كما ويبدو أن جزءاً كبيراً من أنشطة المجتمع المدني في الإعلان والخطة تركز على المجالات التقليدية لرفع مستوى الوعي وتقديم الخدمات. ولا تشجع الخطة مشاركة المجتمع المدني في وضع وصياغة الخطط والسياسات ورصد تنفيذها.

ولكن، وكما ذكر آنفاً، يشكل الإعلان والخطة خطوة جيدة نحو علاقة أفضل بين منظمات المجتمع المدني وجامعة الدول العربية ونحو مشاركة جامعة الدول العربية بقوة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الاتحاد الأفريقي

تعمل دول الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ضمن إطارين تمويين منفصلين ولكن مترابطين. وهذه هي خطة عمل الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

خطة عام ٢٠٦٣

وضع الاتحاد الأفريقي جدول أعماله الإنمائي واعتمده كإطار استراتيجي للتحويل الاجتماعي والاقتصادي في القارة على مدى السنوات الخمسين المقبلة. وتستند خطة عمل ٢٠٦٣ إلى المبادرات القارية الماضية والقائمة من أجل النمو والتنمية المستدامة ويسعى إلى التعجيل بها.^{٧٧}

يشكل العقد العربي، الذي يتضمن خطة منظمة لإشراك منظمات المجتمع المدني مع الجامعة العربية، خطوة مهمة جداً نحو تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية، والعمل معاً على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. حيث إن علاقة المجتمع المدني مع مختلف هيئات الجامعة العربية، باستثناءات قليلة جداً، بحاجة إلى التحسين. ومن المؤكد أن هذا الإعلان والخطة وعمل إدارة المجتمع المدني تشكل خطوة إلى الأمام في هذا الإطار.

غير أنه ينبغي إبراز بعض أوجه القصور في إعلان وخطة العقد العربي. حيث تجدر الإشارة أولاً إلى أن الخطة مبنية على دور المجتمع المدني في غايات مختارة من كل هدف من الأهداف الـ ١٧، أي أنه جرى انتقاء غايات محددة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للتركيز عليها، ولم يتم تبني الخطة بأكملها كإطار عمل. وبالتالي، يبدو أن الإعلان لا يعتبر أن هناك دوراً للمجتمع المدني في جميع أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠.

ويتطلب الإعلان التزام منظمات المجتمع المدني. ولكن ليس هناك أي التزام من جانب الحكومات على سبيل المثال في ما يتعلق بالحفاظ على حيز المجتمع المدني واحترامه، أو في ما يتعلق بالتعاون مع المجتمع المدني في إطار خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من ناحية تطوير الخطط وتنفيذها.

لا يمكن للمجتمع المدني أن يسهم في خطة التنمية وحقوق الإنسان، أو أن يقوم بعمله بشكل عام، دون بيئة تمكينية تسمح بحرية الجمعيات والحق في التجمع وحق التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات والحق في الحصول على الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، دون تدخل يتنافى مع متطلبات القانون الدولي. إذن، يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على إنشاء وتطوير وإدارة برامجها وأنشطتها وأن يكون لديها آليات رقابة داخلية خاصة بها دون تدخل.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعتمد على مبدأ المساواة المتبادلة. وينبغي أن يستند ذلك إلى الشفافية والحوكمة التشاركية والمساءلة كعناصر أساسية في العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة. ومن هنا، يجب على جامعة الدول العربية أن تؤدي دوراً في تعزيز ذلك.

٧٧ لمزيد من المعلومات بشأن خطة عمل الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، راجع/ي

https://au.int/sites/default/files/pages/3657-file-agenda2063_popular_version_ar.pdf

٧٨ راجع/ي «خطة عمل ٢٠٦٣، الإصدار الثاني، أغسطس/آب ٢٠١٤، النسخة الشعبية،

أفريقيا التي نريدتها»، على <http://archive.au.int/assets/images/agenda2063.pdf>

الرابط بين خطة ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣

في ٥ نيسان / أبريل ٢٠١٦، اختتم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتكامل الأفريقيون اجتماعهم السنوي التاسع وقاموا بالبحث في إدراج خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ معاً. وفي إطار الدعوة إلى اتباع نهج متكامل، شدد الوزراء على فرصة فريدة لأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة وتحولية بإنصاف. وأقر الوزراء أيضاً بدور التكامل الإقليمي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامجي التنمية على حد سواء، مع الإقرار أيضاً بأن أحد أكبر التحديات سيكون تمويل تنفيذ كلا الخطتين فضلاً عن الافتقار إلى القدرات في مجال الموارد البشرية.

وتتضمن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بشكل عام المجالات الآتية: التنمية الاجتماعية (الناس) والتنمية الاقتصادية الشاملة (الازدهار) والمجتمعات السلمية والشاملة والمؤسسات المستجيبة (السلام) وعدد من قضايا الاستدامة البيئية (كوكب الأرض). ولكن، هناك أهداف تنمية مستدامة التي لا تغطيها خطة عمل ٢٠٦٣ إلا بشكل هامشي. وتشمل هذه عدم المساواة داخل الدول وفي ما بينها والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية والغابات والتصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.

وهناك مجالات تركيز في خطة عمل ٢٠٦٣ التي تأخذ أقل أهمية في خطة عام ٢٠٣٠ مثل تلك التي تتعلق بمحرك الوحدة الأفريقية للاتحاد الأفريقي والهوية الثقافية الأفريقية والتراث المشترك والقيم والأخلاق؛ والنهضة الأفريقية؛ والتركيز القوي على جدول أعمال الأمن، بما في ذلك الدفاع المشترك والسياسة الخارجية والأمنية للقارة.^{٧٩}

وبناءً على ذلك، وبغية الوفاء بالتزاماتها في خطة عام ٢٠٣٠، ستحتاج الدول الأفريقية التي شرعت بالفعل في تنفيذ خطة عمل ٢٠٦٣ إلى تنقيح خططها الإنمائية الوطنية لتشمل احتياجات إضافية من خطة عام ٢٠٣٠.^{٨٠}

تتمحور خطة عمل ٢٠٦٣: «أفريقيا التي نريدها»^{٨١} حول سبعة تطلعات

- قارة أفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة
- ١. قارة أفريقيا متكاملة، متحدة سياسياً، وتستند إلى المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية نهضة أفريقيا
- ٢. قارة أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
- ٣. قارة أفريقيا مسالمة وآمنة
- ٤. قارة أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة
- ٥. قارة أفريقيا التي تقود فيها الشعوب التنمية، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب
- ٦. أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وذو نفوذ

^{٧٩} راجع/ي أليساندرا كازازا، «أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي

٢٠٦٣: تحليل مقارن»، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

^{٨٠} لمزيد من المعلومات، انظر/ي http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/africa_regional_report_on_the_sustainable_development_goals_summary_english_rev.pdf



القسم ٤:

مجالات
التركيز الخاصة

الفصل ٧

الفقر

ما هو الفقر؟

في حين كثيراً ما يتم التعبير عن الفقر من الناحية المالية أو بعدم وجود الأصول، فإن الفقر أكثر تعقيداً. الفقر هو ظاهرة متولدة من مجمل الأداء الاقتصادي والمجتمعي، ولا تختص أو تتعلق بفئة دون غيرها من السكان من ناحية العرق أو الأصل أو الدين أو الجنس أو العمر أو غيرها، ولكن تصبح فئة الفقراء الفئة التي تتحمل أكثر من غيرها تبعات فشل أو قصور السياسات التي يضعها الأغنياء والأقوياء في أول المطاف، ويدفع ثمنها الفقراء والضعفاء في أول المطاف ونهايته.

يرتبط الفقر بشكل وثيق بانعدام المساواة. ويتجلى أكثر عندما يواجه الناس التمييز في حياتهم اليومية ولا يحصلون على فرص متساوية في الحصول على العمل والطعام والمياه والتعليم والإسكان بأسعار معقولة وما إلى ذلك. وتميل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الأرياف والمناطق النائية أو المعزولة إلى أن تكون أشد الناس فقراً. وكثيراً ما يكون كبار السن أيضاً في حالة فقر مدقع في المجتمعات الفقيرة. وينتشر الفقر بسرعة بين اللاجئين والنازحين داخلياً، كما تشهده الدول العربية. كما ان الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس أصلهم العرقي أو دينهم غالباً ما يكونون فقراء بسبب الافتقار إلى فرص العمل والحصول على تعليم جيد.

وفي حياة الفقراء اليومية، يصبح الفقر شبكة من المعوقات، يؤدي كل منها إلى تفاقم المعوقات الأخرى. والنتيجة هي توالد جيل بعد جيل من الناس الذين يفتقرون إلى فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق والمرافق الصحية السليمة والتغذية الجيدة. وهم الأكثر تعرضاً للكوارث والنزاعات المسلحة ونظم الاضطهاد السياسي والاقتصادي، وهم أكثر العاجزين عن تحسين ظروفهم.

رغم ذلك، عندما جرى الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، جرى اعتماد تعبير مالي للفقر بصفته المؤشر الأول لقياس التقدم، وفق خط الفقر الدولي الذي حدده البنك الدولي بمبلغ ١,٢٥ دولار في اليوم.^{٨١} وتم تحديث هذا الحد ابتداءً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ إلى ١,٩٠ \$ في اليوم.^{٨٢}

- يصف المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان الفقر المدقع بأنه نقص في الدخل ونقص في النفاذ إلى الخدمات الأساسية والاستبعاد الاجتماعي.^{٨٣}
- وأن الفقر إنكار حق الشخص في طائفة من القدرات الأساسية – مثل قدرة المرء على أن يأكل بقدر وافي، وعلى أن يحيا في صحة جيدة، وعلى أن يشترك في عمليات صنع القرار، وفي الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.^{٨٤}
- خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، أكد زعماء العالم على أن للفقر أبعاداً متعددة، بما في ذلك «الافتقار إلى الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة والجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود إلى التعليم أو الخدمات الأساسية الأخرى أو الافتقار إليهما؛ وازدياد معدل الاعتلال ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض؛ والتشرد والسكن غير اللائق والبيئات غير الآمنة والتمييز والإقصاء الاجتماعيين»؛ وأن الفقر يتميز «بعدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية».^{٨٥}

٨١ ريتشارد بلوهم «هل يمكننا إنهاء الفقر بحلول عام ٢٠٣٠؟ يمكننا تحقيق تقدم حقيقي: هدف التنمية المستدامة ١»، جامعة الأمم المتحدة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥.

متوفر على <http://www.merit.unu.edu/sustainable-development-series-goal-1-end-poverty/>

٨٢ <http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq>

٨٣ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع

وحقوق الإنسان، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/SRExtremePovertyIndex.aspx>

٨٤ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/SRExtremePovertyIndex.aspx>

٨٥ <http://www.un.org/esa/socdev/wssd/text-version/agreements/poach2.htm>

لحقوق الإنسان ذات العلاقة منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي لها صلة بالاقتصاد، والأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية ذات العلاقة بالفقر. فلا ينص الهدف ١، مثلاً، على أنه ينبغي ضمان الحقوق المدنية والسياسية، في حين أنها تشكل عنصراً أساسياً لاستراتيجيات الحد من الفقر لأن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتمد عليها.^{٨٨}

نهج خطة عام ٢٠٣٠ إزاء الفقر والجوع

«مثل العبودية والتمييز العنصري، فإن الفقر ليس طبيعياً. هو من صنع الإنسان ويمكن التغلب والقضاء عليه من خلال أفعال البشر.»
نيلسون مانديلا ٢٠٠٥ (ترجمة غير رسمية)

يتبع الهدف ١ من خطة عام ٢٠٣٠ مباشرة غاية الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، إلا أن هدف خطة ٢٠٣٠ يركز على القضاء على الفقر في العالم بجميع أشكاله. ويدعو «تحويل عالمنا» هذا الهدف بأنه «أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة» (الفقرة الأولى من ديباجة إعلان التنمية المستدامة). ويظهر إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والقضاء عليه في أقسام كثيرة من الخطة.

تتعهد غايات النتائج الخمس في إطار الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر المدقع؛ وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الأقل بمقدار النصف؛ وتنفيذ تدابير ونظم الحماية الاجتماعية؛ وضمان المساواة في الحقوق للجميع في الموارد الاقتصادية والحصول على الخدمات الأساسية والأراضي؛ وبناء قدرة الفقراء والضعفاء على الصمود. وتقتصر الغايتان المتعلقتان بالآليات أنه ينبغي تحقيق ذلك بتعبئة موارد كبيرة للبلدان النامية حتى تتمكن من تنفيذ برامج الحد من الفقر؛ وخلق أطر سياسية مراعية للفقراء ومراعية للفوارق بين الجنسين.

نهج حقوق الإنسان للقضاء على الفقر

يؤكد المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان على أنه يجب أن لا يتم التعامل مع القضاء على الفقر كمسألة من مسائل عمل الخير، حيث يشكل الفقر مسألة مستعجلة في ولويات حقوق الإنسان، وأن استمراره في دول قادرة على القضاء عليه يفاقم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية بشكل واضح.^{٨٩}

يُعتبر الهدف ١ من خطة التنمية المستدامة (أي القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) أمر جدير بالثناء ويعتبره كثيرون تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي استهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع فقط. وتؤكد الغاية ١ من الهدف الأول على ضرورة القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، والغاية ٢ تؤكد على ضرورة تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده.

لا يزال ملايين الملايين من الناس يعيشون في

فقر مدقع ولا ينبغي أن ينتظروا حتى عام ٢٠٣٠

للقضاء على التهميش والتصور جوعاً.

وفي حين أن المبادئ التوجيهية التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاستراتيجيات الحد من الفقر تقر بأن بعض حقوق الإنسان يمكن أن تتحقق تدريجياً – بسبب الافتقار إلى الموارد، على سبيل المثال – إلا أنه على الدول مسؤولية تنفيذ عدد من الواجبات الأساسية الملزمة التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. ويشمل ذلك تخصيص الموارد واتخاذ الخطوات واعتماد الخطط وضمان عدم تعرض جميع الأفراد المشمولين بولايتها للتصور جوعاً. ولذلك، وفي هذا المنحى، فحتى إذا لم يكن ممكناً تحقيق التمتع الكامل بالحقوق في الغذاء – بجميع أبعاده – إلا بصورة تدريجية على امتداد فترة زمنية، فإنه يجب في الحال القضاء على التعرض للجوع.^{٩٠}

ويفشل الهدف ١ أيضاً في تذكير الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأساساً في أن معالجة الفقر لا يجب أن تكون طموحاً بل واجب. وقد اتخذت الدول التزامات قانونية ملزمة مختلفة، من خلال التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية

٨٦ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/SRExtremePovertyIndex.aspx>

٨٧ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يركز على حقوق الإنسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر»، على <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/PovertyStrategiesen.pdf>

٨٨ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يركز على حقوق الإنسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر»، على <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/PovertyStrategiesen.pdf>

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

١- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

٢- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠

٣- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠

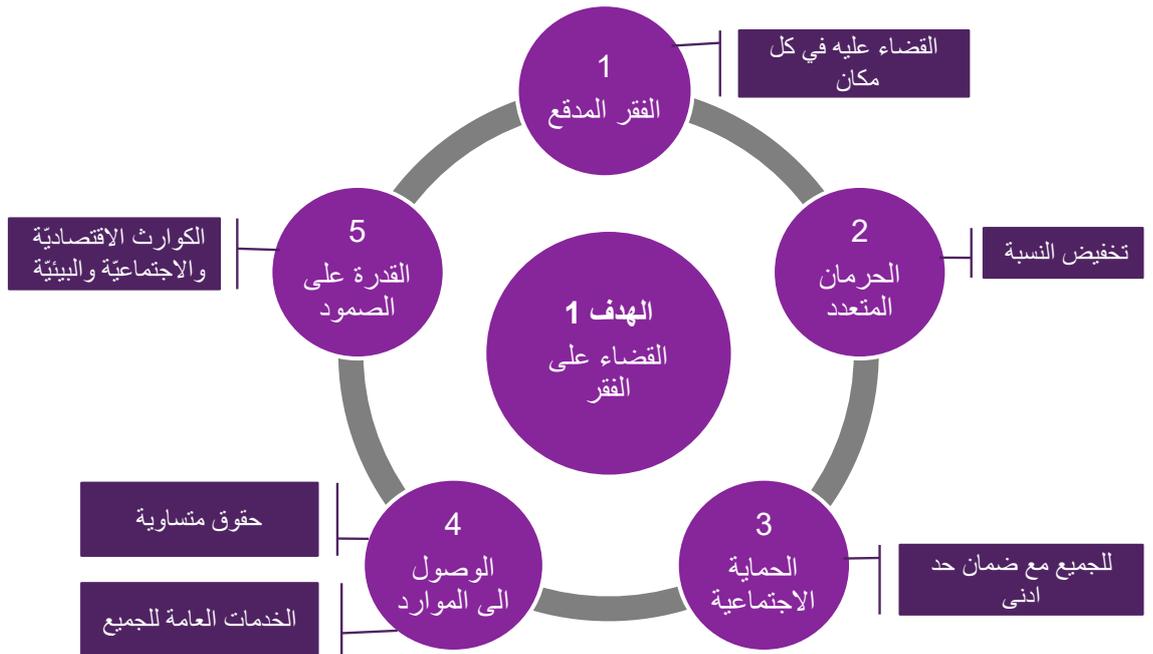
٤- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، والميراث، والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠

٥- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠

أ- كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

ب- وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

الأبعاد المتضمنة في مفهوم الفقر كما يستخلص من الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة



المصدر: مواد تدريبية من إعداد الإسكوا.

سد الثغرات الضريبية التي تستنزف البلدان الفقيرة من الأموال التي تحتاج إليها للخدمات الحيوية.

لا يمكن تحقيق القضاء على الفقر دون إحراز تقدم في الأهداف الأخرى، والعكس صحيح، لذلك فإن الهدف المرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ويعتمد عليها.

على سبيل المثال، يرتبط الفقر بعدم المساواة - حيث، من المرجح مثلاً أن يكون عمر الفقراء أقصر بكثير من الأثرياء؛ والحد من انعدام المساواة (الهدف ١٠) هو ضمن وسيلة لإخراج الناس من الفقر. كما أن القضاء على الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والقضاء على الجوع (الهدف ٢)، حيث إن العديد من الناس فقراء جداً بحيث لا يستطيعون توفير ما يكفي من الطعام المغذي لأنفسهم ولأسرهم. وبالمثل، فلا يحصل الفقراء في أغلب الأحيان على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي (الأهداف ٣ و ٤ و ٥).

ويعتمد تحقيق الهدف أيضاً على سياسات الاقتصاد العامة التي تحفز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في إطار الهدف ٨ وتنشيط الشراكة العالمية (الهدف ١٧). ومن شأن إحراز تقدم بشأن تغير المناخ (الهدف ١٣) أن يفيد الفقراء على وجه الخصوص، لأنهم يتأثرون به بشكل كبير.

وأخيراً، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) هو مفتاح للقضاء على الفقر. فتشكل النساء والفتيات ما يقدر بـ ٦٠ في المئة من فقراء العالم وحوالي ثلثي الأميين في العالم؛ ويملك أقل من ٢٠ في المئة من النساء أراضي. فالمرأة التي تتمتع بحقوق متساوية أفضل تعليماً وأكثر صحة وتحظى بإمكانية أكبر للحصول على الوظائف وقدرة زائدة على كسب المعيشة ومشاركة أكبر في اتخاذ القرارات في أسرتها. وهذا يحسن بدوره آفاق الأطفال، ما يساعد على كسر حلقة الفقر.

الفقر في أهداف التنمية المستدامة الأخرى - الروابط المشتركة

يظهر القضاء على الفقر وضمان حصول الفقراء على الخدمات في عدد من الغايات والأهداف الأخرى. وفي حين تهدف الخطة إلى القضاء على الفقر، فهي لا تربط بشكل واضح بين انعدام المساواة والتميز وانعدام فرص الحصول على الخدمات والافتقار إلى العمالة من ناحية والفقر من ناحية أخرى.

تتناول خطة التنمية المستدامة الفقر كنتيجة، ولكنها لا تعالج الأسباب الجذرية المؤدية إلى الفقر بالقدر الكافي، على الرغم من وجود عناصر تشير إلى ذلك في الأجندة والأهداف.

أحد الشواغل المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو أنها تتجاهل الأسباب الجذرية للفقر وبالتالي لا تعالج الإصلاحات الهيكلية اللازمة. فالهدف ١١ لا يذكر، على سبيل المثال، معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية أو سداد الديون بفائدة والديون المتراكمة خلال ولايات الحكام السابقين غير الشرعيين لهم وغير الشرعيين وغير الخاضعين للمساءلة، والتي لها تأثير هائل على القضاء على الفقر.^{٨٩}

وتظهر الدراسات أن الحد من انعدام المساواة يشكل أمراً ضرورياً لمحاربة الفقر وأن النمو الاقتصادي دون معالجة انعدام المساواة لا يحد من الفقر، إلا أنه لا يعد انعدام المساواة موضوعاً محورياً للهدف ١٠. لذلك فإن النهج التحويلي يتطلب، في الممارسة، أن يكون هناك ربط محكم بين الهدف الأول المتعلق بالفقر والهدف العاشر المتعلق بالمساواة وعدم الفصل بينهما، وكذلك الربط بينهما وبين الهدف رقم ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي والتشغيل.

وتتطلب الغاية ١٤، تمتع الفقراء والضعفاء بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية ولكنها لا تحدد كيف يمكن تحقيق ذلك، ولا تركز الغايتان الأولى والثانية إلا على دخل أشد الناس فقراً بدلاً من الفجوة بينهم وأكبر الأغنياء. كما تتطلب الغاية ١٠ ب إنشاء أطر سياسات سليمة استناداً إلى استراتيجيات التنمية المراعية للفقراء والمراعية للفوارق بين الجنسين ولكنها لا تحدد ما يمكن أن تكون هذه السياسات - والتي قد يكون من بينها

^{٨٩} لمزيد من المعلومات حول الموضوع، انظر/ي مثلاً توماس بوج وميتو سينغويتا، «تقييم أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان»، على

https://campuspress.yale.edu/thomasbogge/files/2015/10/SDG-HR_Rev-Jan-25-uugh97.pdf

المخاوف المتعلقة بنهج خطة عام ٢٠٣٠

الإشكاليات الرئيسية في الهدف ١، رغم التوجه الإيجابي العام، هو أنه ما زال الفقر بحسب الهدف يقاس مادياً، كما أن الهدف يعود إلى التعاريف الوطنية التي قد لا تكون متلائمة مع منهاج حقوق الإنسان بما في ذلك التنمية المستدامة. كما أن الهدف هو القضاء على الفقر المدقع بحلول ٢٠٣٠، والتخوف هنا أن هذا لا يعطي القضاء على الفقر المدقع الأولوية الحاسمة التي يستوجبها. والمفارقة أنه يؤكد الهدف على ضرورة القضاء على الفقر المدقع تدريجياً حتى عام ٢٠٣٠، بينما يهدف فقط إلى تخفيض نسبة الفقر عامةً للجميع إلى النصف بحلول ٢٠٣٠.

ترابط الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف الأخرى



المصدر: مواد تدريبية من إعداد الإسكوا.

بناءً على ما سبق يتضح أنه من بين الانتقادات الرئيسية للهدف ا هي الطريقة التي يتم بها قياس الفقر، حيث إنه كما تقر خطة عام ٢٠٣٠، فإن للفقر أبعاداً عديدة، والهدف ا ومؤشراته تذكر الكثير منها. غير أن المقياس الأبرز للفقر الذي يقدمه الهدف ا هو القضاء على الفقر المدقع القائم على أساس الدخل بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وهو لم يحدد بوضوح المقياس المعتمد للفقر المتعدد الأبعاد الوارد في المقصد الثاني. ويفشل هذا المقياس المالي في إدراج العديد من أبعاد الفقر وأسبابه أو آثاره، مثل فقر القدرات والفقر النسبي وعمالة الأطفال ونقص التغذية المزمن والأمية والتعرض للعنف ونقص فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمأوى والصرف الصحي والأدوية الأساسية.

كما لا تلزم الغاية ١,٣ على سبيل المثال بالحفاظ بصورة مشتركة على حد أدنى عالمي من الحماية الاجتماعية، ولكنها تدعو بدلاً من ذلك إلى استحداث «نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها». وقد يكون هذا اعترافاً بما هو ممكن عملياً على أساس كل بلد على حدة. ولكن كان ينبغي أن تقر هذه الغاية بدلاً من ذلك بمسؤوليات البلدان والمؤسسات المالية في ما يتعلق بهذه الأهداف وأن تحدد ما يجب عليها القيام به للحد من العوائق وزيادة الدعم، بحيث يتم تحقيق الغايات الطموحة حتى في أفقر البلدان.

وتغفل أهداف التنمية المستدامة أيضاً التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان المتمثلة بوضع حد أدنى للحماية الاجتماعية. وكما أشار المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع، يجب الجمع بين المناقشات بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والدخل الأساسي. ويشدد المقرر على أنه يجب على الأقل ضمان حصول جميع المحتاجين إلى الرعاية الصحية الأساسية وضمان الدخل الأساسي، اللذين يكفلان معاً إمكانية الوصول الفعال إلى السلع والخدمات المعتمدة ضرورة على الصعيد الوطني.^{٩١} ويرى المقرر أيضاً أن اعتماد الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني هو وسيلة لإعمال الحق في الحماية الاجتماعية، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان. وهذا هو إلى حد بعيد نهج واعد مستوحى من حقوق الإنسان إزاء القضاء العالمي على الفقر المدقع. وتوفر الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية أهمية عملية للحق في الضمان الاجتماعي ومستوى معيشي لائق.^{٩٢}

٩١ تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٧، A/ HRC/٣٥/٢٦.

٩٢ «الفقر المدقع وحقوق الإنسان»، ٢٩٧/٦٩/٨، ١١ أغسطس/آب ٢٠١٤، الفقرتان ٢ و٣ على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/AnnualReports.aspx>

وتواجه الغاية ١,٢ مشكلة مماثلة، إذ تتطلب خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى النصف، وفقاً للتعريف الوطنية. وقد جرى انتقاد هذه الغاية أيضاً إذ أنها تحدد وجوب خفض الفقر إلى النصف ولا يتضمن توجهاً واضحاً لتعريف الفقر وقياسه، الأمر الذي يفسح المجال للتملص من الالتزامات، ما يتناقض ويقوض الهدف الشامل الذي يلزم الحكومات بإنهاء الفقر، وليس مجرد الحد منه أو الانتقاص منه.

ومن المشاكل أيضاً أنه من أجل الوصول إلى أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً، يجب تحديد بيانات مفصلة بشكل أفضل بكثير. فتميز الغاية ١,٢ على سبيل المثال، الأطفال والنساء والرجال، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى تحديد الفئات الضعيفة الأخرى مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والمسنين والمعوقين أو الذين يعانون التمييز العنصري أو الديني، التي حددها المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.^{٩٣} وينبغي أيضاً إدراج خصائص مثل الموقع الجغرافي والعرق والدين والعمر والمهنة. وفي بعض الحالات، لا تتوفر بيانات مصنفة كهذه بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، غالباً ما لا تلاحظ الفوارق بين الجنسين في دراسات الفقر. كما أن الدراسات المسحية القائمة على الأسر لا تشمل طبيعتها مجموعات مثل النازحين واللاجئين الذين غالباً ما يكونون أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً.

وهناك هاجس عام آخر إزاء النهج الذي تتبعه الخطة في ما يتعلق بالفقر وهو أنه لا يربط بين الضعف والفقر. فالأشخاص الذين يعيشون في أوضاع ضعيفة يميلون إلى أن يكونوا أفقر الفقراء. فعلى سبيل المثال، غالباً ما لا يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة في حالة الفقر من الحصول على خدمات الدعم بسبب ارتفاع كلفتها. وهذا يعيق بالتالي قدرتهم على التخلص من الفقر.^{٩٤} وتشير المعلومات إلى أن ٨٠ في المئة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في بلدان منخفضة الدخل.^{٩٥} غير أن الخطة لا تتضمن غايةً محددة تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في حالة الفقر، والأهم من ذلك أن الخطة لا تقتضي أن تشمل جميع برامج مكافحة الفقر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظوراتهم.

^{٩٣} المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/SRExtremePovertyIndex.aspx>

^{٩٤} «تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» HRC/٢٠١٤/٥٨، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، على http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/34/58

^{٩٥} ضوء العالم، «خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الضوء على الإعاقة»، على https://www.light-for-the-world.org/sites/lfdw_org/files/download_files/briefing_light_for_the_world_sgds_and_disability_2017.pdf

الفصل ٨

المساواة والإدماج

خطة عام ٢٠٣٠ والمساواة

وتظهر المساواة بين الجنسين بصورة متكررة في خطة عام ٢٠٣٠، ويتعلق الهدفه بشكل خاص بالمساواة بين الجنسين، وتشمل أهدافاً أخرى كثيرة غايات ترمي تحديداً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين (راجع/ي المزيد أدناه تحت قسم الروابط المشتركة). فيسعى الهدف ٥ إلى «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات». ويتم ذلك من خلال غايات «النتائج» المتعلقة بإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف والاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر وتقييمه وضمان مشاركة المرأة في القيادة وضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. أما غايات «الآليات» فتركز على إصلاح السياسات الاقتصادية وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية واعتماد السياسات والتشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

ما هي المساواة وما هي أسباب انعدام المساواة؟

كما تقرر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن انعدام المساواة هو أكثر بكثير من الفوارق في الدخل والثروة. على الرغم من أن التفاوت الاقتصادي مهم جداً، إذ يؤدي إلى اختلافات هائلة في فرص الحياة – حيث يكون لدى الأشخاص الأشد فقراً متوسط عمر متوقع أقصر بكثير من الأشخاص الأكثر ثراءً، مثلاً – فإن لانعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها أبعاد اجتماعية وسياسية أيضاً. حيث يشمل ذلك الوصول إلى الصحة والتعليم والتمثيل السياسي والسلطة. ويستند مدى وصول الفرد إلى هذه الأمور على عوامل كثيرة، مثل الجنس أو السن أو الإعاقة أو الميول الجنسية أو العرق أو الفئة أو الانتماء الإثني أو الدين. وكثيراً ما تكون أبعاد انعدام المساواة مترابطة ومركبة – فعلى سبيل المثال، غالباً ما يعكس انعدام المساواة في التحصيل العلمي الفوارق بين الجنسين، حيث يرجح أن يكمل الفتيان التعليم الثانوي أكثر من الفتيات في أجزاء كثيرة من العالم. وكثيراً ما يتمكن الأطفال الذكور والشبان والرجال في المناطق الريفية أو المهاجرون، على سبيل المثال، من الحصول على التعليم أو العمل بشكل أكبر بكثير من الفتيات والشابات والنساء.

تشكل المساواة داخل البلدان وفي ما بينها والمساواة بين الجنسين التي بالكاد جرى ذكرها في الأهداف الإنمائية للألفية، أهدافاً قائمة بذاتها في خطة عام ٢٠٣٠، وهي تنعكس في كثير من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. فيقرر «تحويل عالماً» بمكافحة أوجه انعدام المساواة من «فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة (خطة التنمية المستدامة، الفقرة ١٣١). وتتناول الخطة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها – باعتبارها أحد التحديات الأساسية بوجه التنمية المستدامة. وتنادي الخطة إلى تصور عالم «يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي؛ عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانيات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم»، وعالم «يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن». (خطة التنمية المستدامة، الفقرة ٨) وتقرر الخطة بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهم بصورة حاسمة في إحراز تقدم في جميع الأهداف والغايات.

وتستند الخطة إلى فرضية إقامة أسس اقتصادية متينة لصالح بلداننا جميعاً. فمن شروط الازدهار اطراد النمو الاقتصادي واستدامته ومشاركة الجميع فيه. ولن يتحقق ذلك إلا بتعميم الانتفاع بالثروة والتصدي لمشكلة التفاوت في الدخل. (خطة التنمية المستدامة، الفقرة ٢٧) ولذلك، ويقوم المقصد العام للهدف ١٠ على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتتعهد غاياته العشرة – وهي سبع غايات «نتائج» وثلاث غايات «آليات» – بتخفيض التفاوت في الدخل لأدنى ٤٠ في المئة من سكان العالم، وتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع وإنهاء التمييز واعتماد سياسات تراعي المساواة وتحسين تنظيم الأسواق وتيسير الهجرة الآمنة.

وفي حين أن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة قد ضاقت إلى حد ما، فإن انعدام المساواة في معظم البلدان قد ازداد باطراد. ففي البلدان النامية، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع الأسر في مجتمعات يكون توزيع الدخل فيها غير متكافئ أكثر مما كان عليه في التسعينيات؛ وأصبحت النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية أكثر عرضة بثلاث مرات للوفاة عند الإنجاب مقارنةً باللواتي يعشن في المدن والبلدات في الجنوب العالمي.^{١٢}

لذلك، فمن الواضح أن انعدام المساواة ليس بالأمر اللامفر منه؛ بل هو نتيجة لخيارات سياسية واقتصادية متعمدة. وفي حين أن اقتصاد السوق جلب الثروة والازدهار للملايين في الشمال العالمي وشرق آسيا، يعتقد كثيرون أن مزيجاً من سياسات السوق الحرة وتدخلات حكومية أقل - بما في ذلك التنظيم والضرائب - قد ركز الثروة في أيدي أقلية صغيرة وأدى إلى الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت النخبة الغنية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء في الضغط على صانعي القرار بشأن سياسات مثل الإعفاءات الضريبية والتنازلات المرتبطة بالأراضي، ما أدى إلى زيادة ثروة الأغنياء مقابل حرمان الحكومات من الأموال لتنفقها على خدمات مثل التعليم والصحة.^{١٣}

نهج حقوق الإنسان في المساواة

هناك حجة أخلاقية وقانونية قوية للمساواة. فينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل أساساً للتنمية البشرية، في مادته الأولى على ما يلي: «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق»؛ في حين تنص المادة ٢ على أنه «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.» وتؤكد خطة التنمية المستدامة على هذا الالتزام من خلال التعهد بـ«ألا يتخلف احد عن الركب».

وتردد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جوانب كثيرة من المساواة على النحو المجسد في القانون الدولي لحقوق الإنسان القائم. ويتضمن العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق

ويشكل انعدام المساواة بين المرأة والرجل أحد أقدم وأكثر أوجه التفاوت انتشاراً في جميع أنحاء العالم. ويرتبط انعدام المساواة بين الجنسين وانعدام المساواة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً للغاية، إذ تبين الدراسات أنه في البلدان غير المتكافئة اقتصادياً، تقل احتمالات إتمام النساء للتعليم الثانوي أو شغل المناصب السياسية أو كسب العيش مثل الرجل.^{٩٦} وعادةً ما تعمل النساء في العمل غير المدفوع الأجر والرعاية ويتعرضن للعنف الجنسي والاتجار بالبشر ويواجهن قيوداً شخصية أكثر بكثير من الرجال.^{٩٧} وينطبق الكثير من هذه العوامل والشروط على الفتيات على قدم المساواة مع النساء.

وعلى الرغم من أن فجوة انعدام المساواة بين البلدان قد ضاقت إلى حد ما، إلا أنه لا تزال الثروة تتركز بأغلبية ساحقة في أيدي نخبة ثرية يعيش معظمها في الشمال العالمي. ومنذ وقوع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، تضاعف عدد المليارديرات ليصل إلى ١,٨١٠، الذين يملكون معاً مجموع ٦,٥ تريليونات دولار.^{٩٨} ويقع حوالي نصف الثروة العالمية في أيدي أغنى واحد في المئة؛ ويكسب أغنى ٢٠ في المئة في العالم ما يقارب خمسين ضعفاً أكثر من أفقر ٢٠ في المئة في العالم.^{٩٩} ووفقاً لمنظمة أوكسفام، فإن تركيز الثروة والسلطة في أيدي الأغنياء ليس مجرد ظاهرة في الشمال العالمي - ففي عام ٢٠١٤ كان هناك ١٦ مليارديراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما كان هناك ٣٥٨ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.^{١٠٠} ويؤثر انعدام المساواة هذا بشكل مباشر على فرص حياة الأطفال المولودين في أسر فقيرة. وتقدر اليونيسف أنه ما لم يعالج العالم انعدام المساواة بحلول عام ٢٠٣٠ سيعيش نحو ١٦٧ مليون طفل في فقر مدقع وسيموت ما يقدر بـ٦٩ مليون طفل دون سن الخامسة من أسباب يمكن الوقاية منها في معظمها.^{١٠١}

٩٦ أوكسفام، «المساواة: جاء الوقت لإنهاء انعدام المساواة»، ٢٠١٤، على

<http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/even-it-up-time-to-end-extreme-inequality-333012>

٩٧ فريق التأمل المعني بأفاق التنمية العالمية التابع للمجتمع المدني، «أهداف

للأغنياء. لا غنى عنها لخطة عالمية لما بعد عام ٢٠١٥»، ورقة مناقشة، مارس/آذار ٢٠١٥.

٩٨ فوربس، «المليارديرات في العالم»، على <https://www.forbes.com/billionaires/>

٩٩ مايكل دودرستادت وسيم كيلتيك، «الأزمة والتكشف والتماكب - عدم استقرار

أوروبا. وجهة نظر»، ٢٠١٤، فريدريش-إيرت-ستيفتغ، نقلاً عن فريق التأمل المعني

بأفاق التنمية العالمية التابع للمجتمع المدني، «أهداف للأغنياء. لا غنى عنها لخطة

عالمية لما بعد عام ٢٠١٥»، ورقة مناقشة، مارس/آذار ٢٠١٥.

١٠٠ أوكسفام، «المساواة: جاء الوقت لإنهاء انعدام المساواة»، ٢٠١٤، على [http://](http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/even-it-up-time-to-end-extreme-inequality-333012)

policy-practice.oxfam.org.uk/publications/even-it-up-time-to-end-extreme-inequality-333012

١٠١ اليونيسف، «وضع أطفال العالم»، ٢٠١٦، على https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf

١٠٢ أهداف التنمية المستدامة، «أهمية المساواة»، على http://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2017/02/ENGLISH_Why_it_Matters_Goal_10_Equality.pdf

١٠٣ أوكسفام، «المساواة: جاء الوقت لإنهاء انعدام المساواة»، ٢٠١٤، على <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/even-it-up-time-to-end-extreme-inequality-333012>

الروابط المشتركة

من الضروري دراسة انعدام المساواة بطريقة شاملة متعددة الأبعاد، تربط مختلف أسباب انعدام المساواة ببعضها، بالإضافة إلى دراسة أثر انعدام المساواة على مختلف الفئات. وفي ما يلي بعض الأمثلة.

الفقر: نجد أنه تمت الإشارة إلى المساواة والتكافؤ مرتين في الهدف ١ من خلال الإشارة في الغايتين ١ و ٢ إلى «الناس اجمعين» و«النساء والرجال». وقد أظهرت الدراسات أن انعدام المساواة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، وإعادة توزيع الثروة والحد من انعدام المساواة أمران ضروريان لمكافحة الفقر، وأن النمو الاقتصادي دون معالجة انعدام المساواة لا يحد من الفقر، بل قد يضر الفقراء أكثر بسبب ارتفاع الأسعار.^{١٥} ويرتبط انعدام المساواة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأجور غير العادلة.

الجوع: يشير الهدف ٢ الغاية ٣ إلى «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠». وبذلك، يتضح أن الغذاء غير الكافي وغير الملئم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام المساواة، الذي يرتبط بدوره ارتباطاً وثيقاً بالفقر بشكل واضح.

الصحة والصرف الصحي: رغم من عدم ذكر المساواة صراحة في الهدف ٣ المتعلق بالصحة، إلا أنه من الواضح أن الصحة والرفاه يتأثران بشكل مباشر بانعدام المساواة. فعلى سبيل المثال، إن احتمالات وفاة الأطفال الذين يولدون في براثن الفقر تكاد تكون ضعفي أولئك الذين يولدون في أسر أكثر ثراء.^{١٦} كما يعتمد الحصول على مياه شرب نظيفة والوصول إلى مرصاض إلى حد كبير على مدى ثراء الفرد. فحوالي ١,٨ مليار شخص لا يحصلون على مياه شرب نظيفة، كما أن ٢,٤ مليار شخص لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مرصاض، وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء الناس في البلدان النامية.^{١٧}

المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبدأ عدم التمييز في المادة ٢ من كل معاهدة، وهما يتشاركان المادة ٣ التي تعزز المساواة بين الرجل والمرأة. وينعكس ذلك في غاية خطة عام ٢٠٣٠ المتمثلة في مكافحة أوجه انعدام المساواة والتمييز و«عدم تخلف أحد عن الركب». وتؤكد الخطة على أن جميع الدول مسؤولة عن «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر» (الفقرة ١٩) وتركز معاهدات حقوق الإنسان الأخرى على حقوق الأشخاص الذين غالباً ما يتم تركهم، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات القومية والإثنية والعرقية والأشخاص المحتجزون والعمال المهاجرون. وتحدد المعاهدات مجموعة من الحد الأدنى من أشكال الحماية من التمييز والانتهاكات الأخرى، فضلاً عن تدابير لتعزيز المساواة. ويعكس العديد من أهداف التنمية المستدامة هذه المساعي في غاياتها.

وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى أن تستند عمليات المتابعة والاستعراض الخاصة بأهداف التنمية المستدامة إلى أدلة وبيانات مصنفة حسب «الدخل ونوع الجنس والسن والنتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية». (الفقرة ٧٤ (ج) والغاية ١٧,١٨)

«انعدام المساواة يهدد التنمية الاجتماعية

والاقتصادية على المدى البعيد، ويضر بجهود الحد من الفقر، ويدمر إحساس الناس بالتحقق وتقدير الذات. ويمكن أن يؤدي ذلك، بدوره، إلى تفشي الجريمة والأمراض والتدهور البيئي. والأهم من ذلك، أننا لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة وجعل الكوكب أفضل للجميع، إذا استبعدنا الناس من الفرص والخدمات، ومن فرصة الحياة الأفضل»^{١٤}

١٥ المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية. «مراجعة غايات أهداف التنمية المستدامة من المنظور العلمي». على <http://www.icsu.org/publications/reports-and-reviews/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015/SDG-Report.pdf>
١٦ <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health/> ١٠٦
١٧ http://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/sites/2/2016/08/6_Why-it-Matters_Sanitation_2p.pdf

١٤ أهداف التنمية المستدامة، «أهمية المساواة». على http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/01/wim_dgs10.pdf

٧-١- تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

١-١- تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

١-ب- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

١-ج- خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

انعدام المساواة داخل البلدان: مخاوف بشأن نهج خطة عام ٢٠٣٠

يقوم التصدي لانعدام المساواة أساساً على سد الفجوة بين الذين يملكون والأشخاص الذين لا يملكون، بين الأغنياء والفقراء، بين الرجال والنساء. ويجب أن يكون الهدف ١٠، من الناحية النظرية، نقطة انطلاق لمراجعة سياسات إعادة توزيع الثروة، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ السياسات الضريبية العادلة وسياسات الحماية الاجتماعية الشاملة وسياسات الأجور التي تعزز القوى الشرائية.^{١٩} ولكن في المقابل، فإن أهم انتقاد للهدف ١٠ هو أنه لا يحدد التغييرات اللازمة لسد هذه الفجوة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المؤشر ١٠، يقترح نمواً مستمراً في الدخل لأدنى ٤٠ في المئة من السكان، فإنه لا يذكر شيئاً عن العلاقة بين دخل بعض نسبة أغنياء وأفقار ٤٠ في المئة من السكان؛ كما أنه لا ينص على الحاجة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة. كما لا يتطلب تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولا يشير على سبيل المثال، إلى الحصة من الدخل القومي التي ينبغي أن يحصل عليها أدنى ٤٠ في المئة من

التعليم: يمنع انعدام المساواة المرأة من الحصول على تعليم جيد. فعلى سبيل المثال، إن ما يقارب ثلثي البالغين الأميين البالغ عددهم ٧٨١ مليوناً في العالم هم من النساء.^{١٨} كما ويمكن التعليم ذات الجودة المرأة من الخروج من دائرة الفقر، ما يساعد على الحد من أوجه انعدام المساواة. والأطفال الذين ينحدرون من خلفية فقيرة لا يحصلون على فرص متساوية في الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي والإلزامي. وفي العديد من السياقات، لا يمكن الوصول إلى التعليم الابتدائي حيث لا يكون هذا مجانياً، خلافاً لمتطلبات القانون الدولي. فيؤدي الافتقار إلى التعليم إلى إبقاء النساء والأطفال في دائرة الفقر.

الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

الهدف ١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

١-١- التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠

٢-١- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠

٣-١- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

٤-١- اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً

٥-١- تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

٦-١- ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشفافية للمؤسسات

١٠٩ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: بين الطموحات والوقائع. وثيقة موقف»، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/325.pdf>

التقديرات تشير إلى أن هناك ٣٥٠ مليون شخص غير مشمولين في الدراسات الاستقصائية للأسر.^{١٣٣} وبدون هذه المعلومات، تبقى هذه المجموعات غير مرئية لصانعي السياسات. وفي هذا الإطار، دعا تقرير نشرته مجموعة البنك الدولي إلى الحصول على بيانات لتحديد أولئك الذين لا تشملهم المسححية للأسر، مثل النازحين واللاجئين.^{١٣٤}

ويركز الهدف ١٠ بالتحديد على انعدام المساواة الاقتصادية على حساب الأبعاد الأخرى. وعلى الرغم من أن الغاية ١٠،٢ تسعى إلى «الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع»، فإن مؤشرها يقيس فقط «نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون ٥٠ في المئة من متوسط الدخل»، وبالتالي يفشل هذا الهدف في استيعاب الأبعاد الاجتماعية والسياسية للاستبعاد والتهمة. وبدون مؤشرات محددة، لن تشعر الحكومات بالضرورة بالحاجة إلى مراعاة الأبعاد الأخرى. وفي هذا الإطار، هناك حاجة إلى طريقة قياس بديلة تُركز على التقليل التدريجي في ثغرات انعدام المساواة مع مرور الوقت وتصنيفها حسب المجموعات لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية المحددة. وبالمثل، يمكن أن تشمل الغاية ١٠،٣ بشأن الحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج مؤشرات عن أوجه انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، إلا أنها تركز بالمقابل على قياس مفهوم الناس للتمييز.

انعدام المساواة بين البلدان: مخاوف بشأن نهج خطة عام ٢٠٣٠

ليس هناك غايات محددة لمعالجة انعدام المساواة بين البلدان في الهدف ١٠. ويتفق العديد من منظمات المجتمع المدني على أن الإطار المالي العالمي الحالي هو أحد الأسباب الرئيسية لانعدام المساواة الاقتصادية بين البلدان،^{١٣٥} ولكن على سبيل المثال، على الرغم من أن الغاية ١٠،٤ تدعو إلى وضع سياسات مالية تحقق قدرأ أكبر من المساواة، فهي لا تحدد ما يمكن أن تكون هذه السياسات. كما أن هناك حاجة إلى غايات خاصة محددة زمنياً لتشجيع الحكومات، منفردة ومجمعة،

السكان.^{١٣٦} وتجدر الإشارة أنه تظهر الدراسات أنه في حين أن مستويات دخل أشد الناس فقراً قد تتحسن، فمن الممكن أن تتحسن مستويات دخل الأغنياء جداً أيضاً، بحيث إنه في الناتج تزيد فجوة المساواة بدلاً من أن تنقلص.^{١٣٧}

ولذلك فقد تعرضت أهداف التنمية المستدامة لانتقادات واسعة النطاق لأنها غير كافية للتحويل وتحريك المساواة، ولأنها لا تعكس بشكل كافٍ تعهد خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد.^{١٣٨}

من الناحية العملية، بالكاد يحاول الهدف ١٠ استهداف الفئات الأشد فقراً والأكثر تهميشاً والأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم. وهذه مسألة أساسية في معالجة انعدام المساواة. فعلى سبيل المثال، من ناحية الحماية الاجتماعية (الغاية ١٠،٤)، قد تكتفي الحكومات بقياس عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم والمبالغ التي يتم تحويلها من الأموال، بدلاً من دراسة ما إذا كان هذا قد رفع بالفعل أفقر الناس وأكثرهم حرماناً من برائن الفقر. ولا ينظر مؤشر هذه الغاية إلا إلى حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل الأجور وتحويلات الحماية الاجتماعية. ولا يعكس مؤشر الغاية ١٠،١ المرتبط بنمو الدخل، أو «معدلات نمو الإنفاق الأسري أو نصيب الفرد من الدخل لأدنى ٤٠ في المئة من السكان»، بشكل دقيق حالة الأسر التي يرعاها ولي أمر واحد أو يرعاها الأطفال أو ترعاها النساء. ولتحقيق غايات المساواة هذه، هناك حاجة إلى بيانات مصنفة بشكل أفضل تتجاوز الإحصاءات الوطنية وصولاً إلى دراسة التقدم النسبي للمجموعات المختلفة. وتشير مؤشرات الهدف ١٠ إلى بعض المجموعات، ولكن القائمة ليست شاملة. فتدعو الآليات الدولية لحقوق الإنسان الدولة إلى ضمان أن تكون البيانات مصنفة وفقاً لأسس تمييز محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العرق واللون والجنس واللغة والدين ونوع الجنس والإعاقة والموقع الجغرافي. فيما تشمل المجموعات المهمة الأخرى التي يجب النظر فيها اللاجئين والنازحين والمهاجرين والعائلات ذات ولي أمر واحد والأطفال العاملين والعمال في الاقتصادات غير الرسمية والعمال غير الأجورين. وتستخدم العديد من الحكومات مسوحات الأسر لتتبع أثر السياسات، إلا أن

^{١٣٣} منظمة BOND، «الحد من انعدام المساواة: الأهداف لمطابقة طموح خطة التنمية لعام ٢٠٣٠»، على <https://www.bond.org.uk/sites/default/files/resource-documents/reducing-inequality.pdf>

^{١٣٤} مجموعة البنك الدولي، «رصد الفقر العالمي: تقرير اللجنة المعنية بالفقر العالمي»، ٢٠١٧، على <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25141/9781464809613.pdf>

^{١٣٥} انظر/ي على سبيل المثال فريق التأمل المعني بأفاق التنمية العالمية التابع للمجتمع المدني، «أهداف للأغنياء: لا غنى عنها لخطة عالمية لما بعد عام ٢٠١٥»، ورقة مناقشة، مارس/آذار ٢٠١٥.

^{١٣٦} انظر/ي مثلاً إدوارد أندرسون، «المساواة كهدف عالمي»، الأخلاقيات والشؤون الدولية، معهد كارنيغي، ٢٠١٦، على <https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2016/equality-global-goal/>

^{١٣٧} مثلاً، راجع منظمة BOND، «الحد من انعدام المساواة: الأهداف لمطابقة طموح خطة التنمية لعام ٢٠٣٠»، على <https://www.bond.org.uk/sites/default/files/resource-documents/reducing-inequality.pdf>

^{١٣٨} منظمة BOND، «الحد من انعدام المساواة: الأهداف لمطابقة طموح خطة التنمية لعام ٢٠٣٠»، على <https://www.bond.org.uk/sites/default/files/resource-documents/reducing-inequality.pdf>

الصعب جداً قياس ما إذا كانت هذه الغايات قد تحققت. ويتضح ذلك في الغايات المتعلقة بانعدام المساواة بين البلدان. فعلى سبيل المثال، تدعو الغاية ١٠,٦ إلى «ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات»، ولكنها لا تشير إلى الشكل الذي قد يتخذه «تعزيز التمثيل وإسماع الصوت».^{١٢}

تشكل دعوة الغاية ١٠,٦ إلى المساعدة الإنمائية الرسمية تذكيراً بالتعهد الذي قدمته حكومات العالم في عام ١٩٧٠ بتخصيص ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الغنية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو وعد لم تلتزم به حتى الآن حكومات كثيرة.^{١٣} ومع ذلك، بحلول عام ٢٠١٥ ومع نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية، لوحظ أنه في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام على مدى فترة الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة. ويخلص تقرير للأمم المتحدة الذي تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الاتفاق على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، ركد إلى حوالي ٣,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وهكذا ما زالت البلدان المتقدمة النمو لا تصل إلى هدفها في منح المساعدة الإنمائية، ولا تزال البلدان النامية تواجه نقصاً كبيراً في الموارد المالية والتقنية التي تشتد الحاجة إليها.^{١٤} وبدون أي تغيير في هذا النهج، هناك قلق واضح إزاء عدم تغير هذا الوضع من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

على إصلاح السياسات التنظيمية والضريبية الضارة. فمن شأن الغاية المتعلقة بإصلاح السياسات الضريبية أن تضمن ألا يقع العبء الضريبي على عاتق الأفراد ذوي الدخل المتوسط إلى المنخفض، ما يقوض حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ولكن أن يتقاسمه الأفراد والشركات الغنية.^{١٥} كما أنه كان من الممكن تحويل ملايين الدولارات إلى خدمات عامة مثل الصحة والتعليم من خلال معالجة التهرب الضريبي من خلال إدماج غاية محددة حول ذلك. كان من شأن معالجة سوء التسعير في النقل أن يوفر على البلدان عدة مئات من مليارات الدولارات سنوياً في الإيرادات الضريبية المفقودة.^{١٦} وبالمثل، يمكن أن يكون للاتفاقات التجارية وتحرير التجارة وإزالة الحواجز أضراراً جدياً على الصناعات النامية في الجنوب، غير أن الهدف ١٠ لا يتضمن غايات تسعى إلى التقليل من أثر هذه السياسات إلى أدنى حد ممكن.

وفي حين يلقي وضع هدف قائم بذاته بشأن انعدام المساواة ترحيباً كبيراً، إلا أنه جرى انتقاد الهدف ١٠ لأنه لم يعكس الالتزامات والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان بالكامل. ويصف إئتلاف حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥ الالتزام بالحد من التفاوتات الاقتصادية بين البلدان على أنها ضعيفة في أفضل حالاتها، مؤكداً أن هذه كانت «فرصة ضائعة لمعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام المساواة من خلال النظر الجاد في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية السائدة التي تقوض بوضوح حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية والجنسانية والبيئية».^{١٨} وعلى وجه الخصوص، لا يعترف الهدف ١٠ بأنه «قد ثبت أن سياسات مثل تحرير التجارة والضرائب والديون وانعدام حيز السياسات الوطنية والإطار المالي الشامل غير المنظم، تقوض حقوق الإنسان».^{١٩}

وهناك انتقاد كبير لغايات الهدف ١٠ وهو يقوم على أنه بصرف النظر عن الغايتين ١٠,١ و ١٠,٢، فهي غير قابلة للقياس. وهي لا تصف نطاق التغيير المطلوب، وتعتمد بدلاً من ذلك على كلمات غامضة مثل «تحسين» و «تيسير» و «تشجيع»؛ وهي لا تحدد أي معالم أو مواعيد نهائية. ولهذا السبب، سيكون من

١٢. نيكول ريبين وآخرون، «الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها»، في DIE، «أهداف التنمية المستدامة في خطة لما بعد عام ٢٠١٥»: تعليقات على مقترحات الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة وشبكة حلول التنمية المستدامة، ٢٠١٥، على https://www.die-gdi.de/uploads/media/DIE_Comments_on_SDG_proposals_150226_07.pdf

١٣. فريق التأمّل المعني بآفاق التنمية العالمية التابع للمجتمع المدني، «أهداف للأغنياء: لا غنى عنها لخطة عالمية لما بعد عام ٢٠١٥»، ورقة مناقشة، مارس/آذار ٢٠١٥.

١٤. «الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: استخلاص الشراكة العالمية من أجل التنمية - تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥: موجز تنفيذي»، ٢٠١٥، متوفر على https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/2015GAP_SUMMARY_EN.pdf

١٦. إئتلاف حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥، «ردة فعل إئتلاف حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، على http://cesr.org/downloads/HR_Caucus_Reaction_Agenda2030.pdf

١٧. <http://www.taxjustice.net/topics/corporate-tax/transfer-pricing/>

١٨. إئتلاف حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥، «ردة فعل إئتلاف حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، على http://cesr.org/downloads/HR_Caucus_Reaction_Agenda2030.pdf

١٩. إئتلاف حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥، «ردة فعل إئتلاف حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، على http://cesr.org/downloads/HR_Caucus_Reaction_Agenda2030.pdf

لا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم تكسب أقل من الرجل بشكل عام. ويشمل تحقيق المساواة بين الجنسين توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في صنع القرار السياسي والاقتصادي. وسيؤدي اعتماد الاستراتيجيات والتشريعات والسياسات والعمليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى تغذية الاقتصادات المستدامة وفائدة المجتمعات والإنسانية بشكل عام.

تشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة أن المرأة والرجل سيصبحان سواء، ولكن أن حقوق المرأة والرجل ومسؤولياتهما وفرصهما لن تتوقف على ما إذا ولدوا ذكوراً أو إناثاً. وتنطوي المساواة بين الجنسين على مراعاة مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل، مع الاعتراف بتنوع مختلف مجموعات النساء والرجال. والمساواة بين الجنسين ليست قضية من قضايا المرأة، بل ينبغي أن تشرك الرجال والنساء على حد سواء. وتعتبر المساواة بين المرأة والرجل قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرطاً مسبقاً ومؤشراً للتنمية المستدامة التي تركز على الناس. (ترجمة غير رسمية)^{١٣}

من المهم التأكيد أولاً على أن جميع الأهداف والغايات العالمية ترتبط بالنساء والفتيات، وليس فقط تلك التي تشير إلى النساء والفتيات على وجه التحديد. غير أن هناك تركيز قوي على النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في خطة عام ٢٠٣٠. يتجاوز النهج العام الذي اتبعته الأهداف الإنمائية للألفية. وجاء الهدف ٥ بعد دعوة قوية من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحركة حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. ويتيح هذا الهدف مزيداً من الوضوح بشأن المساواة بين الجنسين ويركز العمل في هذا الصدد.

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين في خطة عام ٢٠٣٠

الهدف ٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

١-٥ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

٢-٥ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

٣-٥ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٤-٥ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

٦-٥ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإيجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضها

٧-٥ القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية

٨-٥ تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

٩-٥ اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

^{١٣} هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «مفاهيم وتعريف»، على

<http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsanddefinitions.htm>

ترتكز رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل عام على التحليل الجنساني. ويجعل هذا النهج من الصعب على صانعي السياسات أن يقللوا من شأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ووضعها في أطر منفصلة، الأمر الذي يتيح إجراء تحليل متداخل وتحديد الروابط المشتركة بين مختلف الأهداف من ناحية التحليل الجنساني.

المخاوف بشأن نهج المساواة بين الجنسين في الخطة

على الرغم من أهمية التركيز على المساواة بين الجنسين في الخطة، هناك عدد من الشواغل في هذا الإطار. فيقوم أحد الشواغل الرئيسية أولاً على أن الخطة لا تشمل التركيز على القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين.

وقد شاركت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في المناقشة الدولية لإدماج حقوق المرأة ضمن الهيكل الأوسع لخطة عام ٢٠٣٠. ثم أجرت تقييماً لوضع النساء والفتيات في ما يتعلق بمبدأ «ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب» على الصعيد العالمي، وقدمته في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، استناداً إلى التقارير الدورية التي تقدمها الدولة إلى اللجنة عن تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ثم حددت اللجنة الثغرات والمجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً والمخاطر والتحديات التي تتم مواجهتها.

من الضروري التأكيد ان الخطة لا تعالج الأسباب الهيكلية للتمييز بين الجنسين التي تؤدي إلى انعدام المساواة بين الجنسين، بل تركز بشكل أساسي على نتائج انعدام المساواة هذا. ويبين هذا بالتالي أهمية استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كإطار للخطة، نظراً لأن الاتفاقية تعالج بشكل أساسي الأسباب الهيكلية المؤدية إلى التمييز.

غايات أخرى متعلقة بالمساواة بين الجنسين

بالإضافة إلى الهدف ٥، من المهم تسليط الضوء على الغايات التالية التي تعالج الشواغل الرئيسية بشأن النساء والفتيات:

- الغاية ١.٦ التي تدعو إلى وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر؛
 - الغاية ٢.٢ التي تدعو إلى وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية ومعالجة الاحتياجات الغذائية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات؛
 - الغاية ٤.١ التي تدعو إلى ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد بحلول عام ٢٠٣٠؛
 - الغاية ٤.٧ التي تدعو إلى ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛
 - الغاية ٦.٢ التي تدعو إلى حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠؛
 - الغاية ٨.٥ التي تدعو الدول إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠؛ و
 - الغاية ٨.٨ التي تدعو الدول إلى حماية حقوق العمل وإيجاد بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات؛
- هذا ولقد اختتمت الدورة الستون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بإعادة تأكيد الحكومات على الالتزامات بتعميم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤكد الاستنتاجات المتفق عليها، التي اعتمدت بتوافق الآراء في الاجتماع النهائي للجنة وضع المرأة، على أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والحفاظ على حقوقهن الإنسانية هي عوامل حاسمة لتحقيق التقدم في خطة عام ٢٠٣٠.^{١٢٤}

١٢٤ منظمة العفو الدولية، «الدورة الحادية والستون للجنة وضع المرأة: الحكومات تعيق التقدم ولكن تدعم الالتزامات بتعميم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة عبر أهداف التنمية المستدامة»، مرجع منظمة العفو الدولية: IOR، ٢٠١٦/٣٧٧١/٣، ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦.

اقتباسات من مساهمات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول غايات أجندة التنمية المستدامة مقدمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (ترجمة غير رسمية)^{١٢٥}

٢٠١٦

« إن غايات أهداف التنمية المستدامة تتماشى بشكل وثيق مع معايير حقوق الإنسان، على الرغم من أنها ليست مؤطرة صراحةً في لغة حقوق الإنسان، ومع ذلك لا تزال هناك بعض الثغرات. وتتعلق الفجوة الرئيسية بين خطة عام ٢٠٣٠ ومعايير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (الغاية ٥,٦ من أهداف التنمية المستدامة) وعدم وجود إشارة صريحة إلى الأقليات من السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً. ولذلك سيكون من المهم جداً ضمان اتساق تنفيذ الغاية مع الموقف الذي أعربت عنه اللجنة بشأن هذه المسائل».

«وفي ما يتعلق بالمجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً على الصعيد العالمي، ينبغي أن تشمل مجموعة من الغايات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها، إيلاء اهتمام خاص لما يأتي:

- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان، في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل تزويج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث».

٢٠١٧

«حقوق المرأة تتطلب أكثر من مجرد إصلاح قانوني. وفي حين أن المساواة الرسمية تشير إلى اعتماد قوانين وسياسات تتناول المرأة والرجل على قدم المساواة، فإن المساواة الموضوعية تعني بنتائج ومخرجات هذه القوانين والسياسات. ومن ثم، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تقتصر على عدم وجود إطار قانوني وسياسي تمييزي فحسب، بل تتطلب أيضاً ألا يكون الإطار القانوني والسياسات تمييزية في تطبيقها».

تسلط اللجنة الضوء على ضرورة معالجة «العوامل الملموسة التي تشكل الحياة اليومية للمرأة وقدرتها على التمتع بالحقوق التي تنص عليها الاتفاقية. وتشمل هذه العوامل: تجربة المرأة مع الفقر؛ وأثر القوالب النمطية الجنسية والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة؛ وظروف ونوع العمل الذي تقوم به المرأة في سوق العمل الرسمي؛ وعدم تناسب عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تقوم به المرأة؛ وسيطرة النساء على جسدهن؛ وسيطرة المرأة على دخل الأسرة ومواردها؛ وأثر النزاعات المسلحة على وضع النساء والفتيات».

كما أكدت اللجنة على الحاجة إلى معالجة أوجه انعدام المساواة المتأصلة والمعايير الاجتماعية التمييزية والممارسات العرفية الضارة، فضلاً عن أنماط التنمية الاقتصادية السائدة.

وانتقدت اللجنة «العولمة المالية وتحرير التجارة والخصخصة المستمرة للخدمات العامة والدور المتنامي لمصالح الشركات في عملية التنمية التي حولت علاقات السلطة بحيث باتت تقوض التمتع بحقوق الإنسان و بناء سبل العيش المستدامة».

١٢٥ مداخلة اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، على http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/CEDAW_Contribution_16May2016.pdf

ومداخلة اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، على http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/CEDAW_HLPF17_28.04.2017.pdf

لا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة جميع... الأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المئة منهم في فقر)... (الفقرة ٢٣ من الإعلان بشأن التنمية المستدامة)

لعبت حركة الإعاقة دوراً نشطاً في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلم تتم الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية، ونتيجة لذلك جرى استبعادهم من العديد من المبادرات الإنمائية المهمة والتمويلات. في المقابل، تشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأشخاص ذوي الإعاقة وتعترف بمشاركتهم ومساهماتهم النشطة في المجتمع.

- تنطبق جميع الغايات والأهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة بحكم العالمية التي تنطبق على جميع الأشخاص؛
 - من أصل ١٦٩ غاية عبر الأهداف الـ ١٧، تتضمن سبع غايات «نتائج» و«آليات» إشارة صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛
 - يشير عدد من الأهداف والغايات الأخرى إلى المجموعات الضعيفة أو السكان الضعفاء (١٨ إشارة) وتشمل بالتالي الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الإشارة إليهم في الفقرة ٢٣ من خطة عام ٢٠٣٠ التي تنص على «ولا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة»
 - إن الصياغة الشاملة للعديد من الأهداف والغايات، تجعلها أيضاً قابلة للتطبيق ضمناً على الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تلك التي تشير إلى «الجميع» أو «جميع النساء والرجال»؛
 - يؤكد المبدأ الشامل المتمثل في «عدم تخلف أحد خلف الركب» على دمج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بالإضافة إلى ما سبق، يشار إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من الفئات الضعيفة في عدة أقسام من الإعلان وفي وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الختامية المذكورة في الإعلان.

من الجدير ذكره ان النموذج الاقتصادي المالي الذي انتقدته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هو نفس النموذج الاقتصادي الذي تُروج له خطة عام ٢٠٣٠.

وتعكس مؤشرات الهدف ٥ أيضاً نهجاً مجزأ لا يعكس الحاجة إلى قياس المساواة في القانون والسياسات والمساواة في الممارسة العملية أو المساواة الموضوعية. وهناك أيضاً قلق من أن المؤشرات تعتمد نهجاً كمياً لا يعكس الأشكال المتعددة الأبعاد وأسباب التمييز، على سبيل المثال في ما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات (مثلاً من خلال قياس عدد الشكاوى المقدمة).

وثمة هاجس آخر إزاء خطة عام ٢٠٣٠ وهو أنها لا تعالج الشواغل المتعلقة بأثر النزاع على النساء والفتيات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس والنزوح واللجوء. وتظهر المعلومات أن ٢ في المئة فقط من الدعم المقدم من أجل السلام والأمن يستهدف المساواة بين الجنسين بصورة مباشرة. وفي الوقت نفسه، زاد الإنفاق العسكري العالمي السنوي بنسبة ٦٠ في المئة تقريباً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، في حين تشير بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى أن تمويل المرأة في المجتمع المدني انخفض بمقدار النصف تقريباً خلال هذه الفترة.^{١٢٦} وعلاوة على ذلك، لا تتناول الخطة شرط حماية المدافعات عن حقوق الإنسان ولا تشمل أهدافاً محددة ترتبط بهم (راجع/ي المزيد تحت المنظور النقدي العام).

المساواة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ما يقدر به ١٥ في المئة من سكان العالم، أو مليار شخص، يعيش ٨٠ في المئة منهم في البلدان النامية، ويرتفع عددهم بالمعدل بين الذين يعيشون في فقر مدقع.^{١٢٧}

^{١٢٦} رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، «مجموعة أدوات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧: تعبئة الوعي والعمل لجعل أهداف التنمية المستدامة تعمل لصالح النساء والفتيات في حالات النزاع، يوليو/تموز ٢٠١٧.

^{١٢٧} وثيقة موقف صادرة عن أشخاص ذوي الإعاقة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، على https://iddcconsortium.net/sites/default/files/resources-tools/files/leave_no_one_behind_position_paper_by_persons_with_disabilities_.pdf

الأهداف والغايات ذات الصلة المباشرة التي تشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٦ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠

الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠

١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

١٧-١٨ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠

ويجب أن يكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متماشياً مع الالتزامات والآليات الدولية والوطنية القائمة والبناء عليها. وبالتالي، تؤمن حركة الإعاقة بشكل قوي بأنه يجب استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كإطار توجيهي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغية ضمان عدم خلق أو استدامة الاستبعاد أو انعدام المساواة، مثل الحواجز المؤسسية والمواقف والتوجهات والحواجز المادية والقانونية والحواجز بوجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من الحواجز التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم.

ومن التحديات الرئيسية التي تعترض متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، توافر البيانات التي تعطي رؤية واضحة لمستويات استبعاد وانعدام المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المهم أيضاً أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من المستخدمين النشطين والمساهمين على حد سواء في البيانات المتعلقة بهم، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تنص المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن جمع البيانات المصنفة يجب أن يساعد على تحديد ومعالجة العقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في ممارسة حقوقهم. ولذلك، يجب إشراك منظمات الإعاقة في تصميم المؤشرات وجمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي.

تجدر الإشارة إلى أنه يدرج الأشخاص ذوو الإعاقة في الخطة كجزء من الفئات الضعيفة. إلا أنه تفضل حركة الإعاقة مصطلح «المعرضين للخطر» بدلاً من «الضعفاء»، ولكن يبدو أن مصطلح «الضعفاء» هو المصطلح الأكثر قبولاً من قبل الدول، ونتيجة لذلك لم يكن من الممكن تغيير هذا المصطلح.^{١٢٨}

١٢٨ التحالف الدولي للإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، «خطة عام ٢٠٣٠: إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة - دليل شامل»، ٢٠١٦، على <http://www.internationaldisabilityalliance.org/resources/2030-agenda-comprehensive-guide-persons-disabilities>

الفصل ٩

العمل اللائق والعمالة

والنمو الاقتصادي

هدف التنمية المستدامة ٨

يتناول الهدف ٨ مجموعتين من المسائل. فهو يروج من جهة للنمو الاقتصادي، ويتناول من جهة أخرى العمالة المنتجة والعمل اللائق، وبإدراج العنصرين في هدف واحد، يمكن للمرء أن يستنتج أن الهدف يؤيد نموذجاً يفترض أن النمو الاقتصادي يعزز فرص العمل والعمالة ويعزز بوجه خاص العمل اللائق.^{١٢٩}

في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، تركز غايات الهدف ٨ على عدد من القضايا بما في ذلك الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد؛ وزيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والتطور التكنولوجي والابتكار؛ والسياسات الإنمائية التي تدعم إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها؛ وتعزيز كفاءة الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج.

أما في ما يتعلق بالعمل اللائق والعمالة، فتتفرغ غايات الهدف ٨ لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال؛ والحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛ والقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود؛ وحماية حقوق العمال، وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة. كما يشير الهدف إلى تنفيذ سياسات لتعزيز السياحة المستدامة؛ والمؤسسات المالية المحلية. ويشكل قطاع السياحة، والخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية القطاعين الوحيدين المشار إليهما بصورة محددة في الهدف ٨.

وفي حين تشكل هذه الغايات التي تتعلق بالعمالة والعمل اللائق موضع ترحيب كبير، فإن الافتراض بأنها ستكون منتجات ثانوية للنمو الاقتصادي أمر إشكالي، على النحو المناقش أدناه.

يشار إلى العمل اللائق والنمو الاقتصادي عدة مرات في خطة عام ٢٠٣٠. فبالإضافة إلى الهدف ٨ وغاياته، الذي يتعلق تحديداً بهذا الموضوع، يشير الإعلان إلى تهيئة «الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية» (الفقرة ٣ من خطة التنمية المستدامة). وفي القسم المتعلق بوسائل التنفيذ، يتضح ان التوجه خطة عام ٢٠٣٠ بأن الموارد المحلية تأتي أولاً وقبل كل شيء من النمو الاقتصادي، وأن النشاط التجاري الخاص والاستثمار والابتكار تشكل الدوافع الرئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل. ويشار إلى العمالة والعمل اللائق في عدة أجزاء من الخطة، بما في ذلك الغاية ٤،٤ بشأن الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة للعمل وشغل وظائف لائقة؛ والغاية ٩،٢ بشأن تحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة؛ والغاية ١٢،ب بشأن وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل. كما وهناك عدد من الغايات الأخرى التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل (راجع/ي أدناه في هذا الفصل وفي الفصل الخاص بالمساواة). وهناك إشارة إلى العمال الريفيين في (الغاية ٣،٢)؛ وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (الغاية ٥،٤)؛ والعمال المهاجرين (الغاية ١٠،٧).

تستند خطة عام ٢٠٣٠ على الافتراض أن النمو الاقتصادي يشكل محركاً لخلق فرص العمل والعمالة والعمل اللائق، الأمر المشكوك فيه بشكل عام.

^{١٢٩} راجع/ي سيوت لايت: «العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠: بدءاً من القطاع الخاص»، على -<https://www.2030spotlight.org/en/book/ii8-decent-work-all-2030-taking-private-sector>

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٧-٨ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥

٨-٨ حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠

٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

٨.ب وضع وتفعيل استراتيجيات عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠

٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

٨-٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠

٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠

ما هو العمل اللائق؟

اعتمدت منظمة العمل الدولية برنامج العمل اللائق في ما يتعلق بالناس في حياتهم العملية. وهو ينطوي على فرص عمل منتجة ومدة للدخل العادل والسلامة في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر وآفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي وحرية الناس في التعبير عن مخاوفهم وتنظيم القرارات التي تؤثر على حياتهم والمشاركة فيها وتكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال.^{١٣٠} وقد قامت منظمة العمل الدولية ونقابات العمال بحملة قوية من أجل الترويج للركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق لتصبح عناصر لا تتجزأ من الخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠.

يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي يحددها برنامج العمل اللائق بما يأتي:

- استحداث فرص العمل
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- تعزيز الحوار الاجتماعي
- ضمان احترام الحقوق في العمل

لماذا يعتبر العمل اللائق مهماً؟

يعاني أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في العالم من البطالة. ومن المتوقع أن تظل مستويات البطالة والعمل في الاقتصادات غير المنظمة مرتفعة على نحو معقد خلال السنوات المقبلة. وإلى جانب الحاجة إلى عدد كبير من الوظائف الإضافية، تتطلب نوعية العمالة اهتماماً عاجلاً. فيتزايد عدد الملتحقين بالعمالة الضعيفة على الصعيد العالمي. وفي كثير من البلدان، كثيراً ما تخفي معدلات البطالة المنخفضة الفقر العامل. ويبقى العمل الأسري غير مدفوع الأجر مرتفعاً في معظم البلدان النامية، حيث تقضي المرأة ما لا يقل عن ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر. وتشير تقديرات العمالة الأخيرة إلى أن أكثر من ٨١ في المائة من العمال في البلدان منخفضة الدخل وأكثر من ٥٣ في المائة من العمال في البلدان متوسطة الدخل يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في رعاية الأسرة بدون أجر. ويتأثر الشباب بشكل خاص بأزمة الوظائف العالمية. فثلثا الشباب والشبان في الاقتصادات النامية عاطلون عن العمل أو خارج المدرسة أو يعملون في وظائف غير نظامية أو غير رسمية^{١٣١}.

وتشكل البطالة والفقر وانعدام الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية أسباباً للاضطرابات الاجتماعية أو عوامل مساهمة فيها، كما حصل في العديد من البلدان العربية. ويحذر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦ من العجز في ترجمة التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في مجال التعليم إلى فرص عمل لائق للشباب بالسرعة المطلوبة لمواجهة التزايد السكاني، الأمر الذي من شأنه أن يؤجج التوترات الاقتصادية والاجتماعية عبر المنطقة.^{١٣٢}

الروابط المشتركة

تسلط منظمة العمل الدولية الضوء على أن العمل اللائق ليس مجرد هدف - بل يشكل محركاً للتنمية المستدامة. ولذلك، يمكن القول إن هدف التنمية المستدامة ٨ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

فعلى سبيل المثال، يوفر العمل اللائق دخلاً للأفراد والأسر يستطيعون إنفاقه في الاقتصاد المحلي. وتتيح قوتهم الشرائية نمو وتنمية المشاريع المستدامة، ولا سيما الشركات الصغيرة، التي تصبح بدورها قادرة على توظيف المزيد من العمال. كما يزيد العمل على الإيرادات الضريبية للحكومات، التي تستطيع بالتالي تمويل التدابير الاجتماعية لحماية الأشخاص الذين لا يستطيعون إيجاد عمل أو غير القادرين على العمل.^{١٣٣}

وهناك إدماج للعلاقة بين النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق للجميع في إعلان عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة، والاعتراف بالعمل المنزلي وتقديره، والحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم، وضمان تعليم العمال أو تدريبهم، والقضاء على السخرة وممارسات العمل التعسفية، وإنهاء عمل الأطفال.

غير أن هذا الهدف لا يشير بصورة محددة إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. ومن الممكن استنتاج أن الإشارة إلى العمل اللائق تتضمن أيضاً الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. غير أن

^{١٣٢} راجع «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦: الشباب في المنطقة العربية».

آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير»، ٢٠١٦، على http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2016--youth-and-the-prospects-for-.html

^{١٣٣} منظمة العمل الدولية، «العمل اللائق وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، نشرة،

يناير/كانون الثاني ٢٠١٧.

^{١٣٠} منظمة العمل الدولية، «العمل اللائق» على

<http://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang-en/index.htm>

^{١٣١} «دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ هدف التنمية المستدامة ٨ - تعزيز

النمو الاقتصادي الشامل والمستدام»، يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.

والأمن في مكان العمل، والحماية الاجتماعية للأفراد والأسر، هو وسيلة مباشرة للحد من أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة والنفوذ الاقتصادي (الهدف ١٠)

■ وأخيراً، فإن المؤسسات الفعالة والشاملة التي تعزز العمل اللائق للجميع، على أساس احترام معايير العمل الدولية، والتي تتشكل من خلال الحوار الاجتماعي، أساسية لمجتمعات عادلة وسلمية ولاتخاذ القرارات التشاركية (الهدف ١٦). (راجع/ي أدناه أيضاً بشأن المساواة بين الجنسين والرابط مع الهدف ٥)

المساواة بين الجنسين: العمل اللائق والتشغيل

يشكل التمكين الاقتصادي للمرأة أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. فلا تؤدي مشاركة المرأة في العمل المنتج واللائق إلى منافع لها فحسب بل إلى تحقيق مجتمعات أكثر إنصافاً وديناميكية اقتصادية أكبر تفيد الجميع. ولكن، لا تزال المرأة تعمل بمعدلات أقل من الرجل على الصعيد العالمي. وغالباً ما تحدد القوالب النمطية الجنسانية ما هو «عمل المرأة» حيث يمكن أن توجه المرأة إلى بعض من أسوأ الوظائف.

وبالتالي، يشكل سد الفجوات بين الجنسين في مجال العمل وضمان العمل اللائق لجميع النساء والتكافؤ في الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة أمور أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين. تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى عدد من الغايات المرتبطة بالعمل اللائق للمرأة والتشغيل. ويشمل الهدف ٨ على وجه التحديد ثلاث غايات من هذا القبيل: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠، وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العاملات المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة؛ واتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر.

المجتمع المدني ونقابات العمال كانت تطالب بالحاجة إلى إشارة محددة إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية هنا (للمزيد حول مواطن القلق العام بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، راجع/ي الفصل ١١ بشأن المخاوف العامة).

تمت الإشارة بصورة مباشرة إلى العمل والعمالة في العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يأتي ملخص للربط مع غايات مختارة^{١٣٤}

- يعتبر العمل اللائق للجميع، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، الطريق الرئيسي للخروج من الفقر بالنسبة للأفراد والمجتمعات والبلدان (الهدف ١).
- يرتبط العمل اللائق أيضاً بالقضاء على الجوع. وهناك ثلاثة جوانب في هذا الإطار: يوظف القطاع الزراعي وإنتاج الأغذية عدداً من الناس أكبر من أي قطاع آخر؛ كما ويعيش معظم الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية، ويعتمد الكثير منهم على الأرباح المكتسبة من الزراعة؛ ولذلك فإن العمل اللائق في سلسلة إنتاج الأغذية أمر ضروري لتحقيق القضاء على الجوع (الهدف ٢)
- يرتبط العمل اللائق أيضاً بالصحة الجيدة والرفاه. وهنا أيضاً ثلاثة عناصر: يزيد العمال الصحيون وظروف العمل اللائق والأمن من إنتاجية العمال؛ وفي الوقت نفسه، غالباً ما يدفع الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الناس في كثير من الأحيان إلى الخروج من قوة العمل والوقوع في الفقر؛ ويعمل القطاع الصحي بشكل متزايد على توظيف المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم، الذين يحتاجون أيضاً إلى ظروف عمل لائقة (الهدف ٣)
- ويرتبط ذلك أيضاً بالتعليم، الذي يشكل غاية في حد ذاته ووسيلة للحصول على عمل لائق، وخاصة للشباب، في حين أن هناك حاجة إلى التعلم مدى الحياة لمواكبة المهارات المتغيرة اللازمة لسوق العمل (الهدف ٤)
- كما تشكل التنمية الصناعية أمراً حاسماً بالنسبة لعالم العمل، والعمل اللائق أساسية لتكون هذه التنمية شاملة للجميع ومستدامة. وتتضمن برامج تنمية البنية التحتية المكثفة للعمالة فوائدها عمالة كبيرة للنساء والرجال الذين يعيشون في فقر (الهدف ٩)
- ومن الواضح أن العمل اللائق، مع تركيزه على الدخل العادل،

^{١٣٤} للمزيد من المناقشة بشأن الرابط بين هدف التنمية المستدامة ٨ وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، راجع منظمة العمل الدولية «العمل اللائق وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، نشرة، ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، على http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_436923.pdf

مبادئ تمكين المرأة - ملخص^{١٣٥}

وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة هذه المبادئ التي تهدف إلى دعم الشركات في استعراض السياسات والممارسات القائمة أو وضع سياسات جديدة - لتحقيق تمكين المرأة في العمل (ترجمة غير رسمية).

١. وضع قيادة مؤسسية عالية المستوى للمساواة بين الجنسين
٢. معاملة كافة النساء والرجال بعدالة في العمل - احترام ودعم حقوق الإنسان وعدم تمييز.
٣. ضمان صحة وسلامة ورفاه كافة النساء والرجال العاملين.
٤. تشجيع التعليم والتدريب والتطوير المهني للنساء.
٥. تنفيذ التطوير المؤسسي وسلسلة التوريد والتسويق التي تمكن المرأة.
٦. تعزيز المساواة من خلال المبادرات المجتمعية والمناصرة.
٧. قياس ونشر التقارير حول التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

تشمل الخطة إشارات أخرى إلى أشكال عمل المرأة وتوظيفها أو إلى قضايا ذات الصلة بالمرأة، بما في ذلك ما يلي:

- الغاية ١-٤ «ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر».
- الغاية ٢-٣ التي تهدف بحلول عام ٢٠٣٠ إلى «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء... والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون».
- الغاية ٥-٤ «الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني».
- الغاية ٥-١ «القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية».

للغاية ٥-٤ أهمية بالغة حيث إنه غالباً ما لا يتم الاعتراف بأعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة.

وتعطي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية للحقوق الاقتصادية للمرأة التي تتجلى في برنامج العمل اللائق الخاص بمنظمة العمل الدولية، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات وطنية لضمان اعتماد تشريعات بشأن تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، وتحسين فرص الحصول على فرص العمل، والحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل، والحقوق المهمة الأخرى، فضلاً عن القدرة على تأمين فرص العمل اللائق وتراكم الأصول والتأثير على المؤسسات والسياسات العامة التي تحدد النمو والتنمية، ويجب أيضاً بذل الجهود لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة، واتخاذ إجراءات حتى يتمكن النساء والرجال من جمعه بسهولة أكبر مع العمل مدفوع الأجر.

جدول أعمال نحو أسواق عمل شاملة^{١٣٥}

تروج منظمة العمل الدولية لعدد من التدابير الرامية إلى تعزيز أسواق العمل التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يشمل الخطوات الآتية:

- تعزيز الإدماج من خلال قوانين المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك من خلال نشر المعلومات عن الترتيبات التيسيرية المعقولة، واعتماد تدابير العمل الإيجابي؛
- وضع استراتيجيات وطنية للإعاقة، والتي يجب ان تعترف بالتمييز المتعدد الذي تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة؛
- جمع البيانات المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- دعم الباحثين والباحثات عن عمل والعاملين والعاملات ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال بناء القابلية للاستخدام؛ وضمان البدلات والمساعدة الشخصية؛ وتقديم الدعم في إيجاد فرص العمل؛
- تشجيع أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتفاظ بهم، بما في ذلك عن طريق بناء وعي أرباب العمل؛ وتوفير الدعم من خلال خدمات التوظيف؛ وتوفير الحوافز والمنح المالية؛
- تعزيز تنمية روح المبادرة وتنمية المشاريع؛
- تعزيز أسواق العمل الشاملة من خلال التعاون الإنمائي الدولي؛ و
- زيادة فعالية استخدام صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الإعاقة والعمل اللائق

ويؤثر العمل والعمالة بصورة هائلة على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة حيث يرتبطان بالقدرة على العيش بشكل مستقل واتخاذ الخيارات الشخصية في الحياة. وفي الاتحاد الأوروبي وحده، يعاني أكثر من نصف السكان ذوي الإعاقة من البطالة^{١٣٦} ومن المرجح أن تكون هذه النسبة أعلى بكثير في البلدان العربية. كما ومن المرجح أن يكون لدى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات نسبة أعلى بكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة بين السكان، وفي الوقت نفسه فإن البطالة بين هؤلاء الأشخاص أعلى بكثير. وبشكل الاستبعاد على أساس الإعاقة من الحق في العمل والتشغيل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٢٧).

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أشكالاً عديدة من التمييز التي تحد من قدرتهم على الوصول إلى العمل وخلال العمل. وتواجه النساء ذوات الإعاقة تمييزاً متزايداً ومركباً على أساس نوع الجنس والإعاقة على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تهدف الغاية ٨،٥ إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ إشارات عديدة تتعلق بالوصول إلى العمل، بما في ذلك الغاية ٤،٥ بشأن ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والغاية ١٠،٢ التي تشير إلى تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن الإعاقة. ومن الغايات ذات الصلة المهمة أيضاً بهذا الإطار الغاية ١١،٢ التي تدعو إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وسيؤثر ذلك على زيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العمل والعمالة. (للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، راجع الفصل المتعلق بالمساواة).

^{١٣٧} منظمة العمل الدولية، «العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقات: تعزيز الحقوق في خطة التنمية العالمية»، ٢٠١٥، على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---ifp_skills/documents/publication/wcms_430935.pdf

^{١٣٦} المنتدى الأوروبي لذوي الإعاقة، «تعزيز تكافؤ الفرص في العمل اللائق»، ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١٧، على: <http://www.edf-feph.org/newsroom/news/promoting-equal-opportunities-decent-work>

نظم الحماية الاجتماعية بشكل جيد، ومنع حدوث زيادات أخرى في البطالة طويلة الأجل، والعمالة المنتقصة، والفقر خلال العمل. وباختصار، تشدد منظمة العمل الدولية على أن جعل العمل اللائق ركيزة أساسية لاستراتيجية السياسة العامة لن يؤدي فقط إلى التخفيف من أزمة التشغيل ومعالجة الثغرات الاجتماعية، بل سيسهم أيضاً في وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو اقتصادي أفضل وأكثر استدامة.^{١٣٩}

يعتبر كثيرون الهدف ٨ ليس شاملاً حيث إنه لا يهدف إلى الحد من عدم المساواة في الدخل ومن تقليل الفجوة بين ذوي الدخل المرتفع من ناحية، وذوي الدخل المنخفض من ناحية أخرى. من المهم جعل النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً. ولا ينبغي أن يأتي النمو الاقتصادي على حساب المساواة وحقوق العمال.

وتمت الدعوة عدة مرات إلى وضع هدف قائم بذاته بشأن العمل اللائق والعمالة. غير أن ممثلي أصحاب العمل أصروا على ربط العمل والتشغيل بالنمو الاقتصادي. ولذلك، فقد جرى تناول الحق في العمل والتشغيل والحقوق في مكان العمل والعمالة بشكل مختلف عن الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين، الذين يتمتع كل منهم بهدف قائم بذاته. وبالتالي يبدو أن العمل اللائق لم يتم التعامل معه كحق من حقوق الإنسان؛ في حين اعتبر الغذاء والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين من حقوق الإنسان.^{١٤٠} ويشكل ذلك تجاهلاً تاماً للعديد من المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تتناول حقوق العمل والحقوق في مكان العمل.

المخاوف بشأن نهج خطة عام ٢٠٣٠

الرابط بين العمل اللائق والنمو الاقتصادي

رحب الائتلاف العالمي لحقوق الإنسان والعديد من النقابات العمالية والاتحادات النقابية والكونفدراليات بإدراج لغة بشأن العمل اللائق في الهدف ٨، ولا سيما في الغاية ٨.٨. ولكن جرى إثارة العديد من المخاوف بشأن ربط العمل اللائق والتشغيل بالنمو الاقتصادي. ويستند الهدف ٨ إلى افتراض أن النمو الاقتصادي يزيد من فرص العمالة والعمل اللائق. غير أن النمو الاقتصادي الذي يشير في معظمه إلى التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، لا يأخذ بالاعتبار توزيع الثروة والمستويات التي يستفيد منها الأفراد من النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في العمل اللائق. كما أنه لا يضمن المساواة في الدخل والفرص، وعناصر أخرى من الحقوق في العمل، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التنظيم، وغير ذلك من عناصر العمل اللائق. ولكن العكس صحيح، حيث يعد ضمان العمل اللائق، بما في ذلك المساواة في الدخل وغير ذلك من النتائج غير المتعلقة بالدخل، بما في ذلك الظروف الصحية، والتحصيل العلمي وفرص العمل، من المحددات المهمة للنمو الاقتصادي.

تشير العلوم الحديثة إلى أن تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هو عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته.^{١٣٨}

وتحذر منظمة العمل الدولية من أنه عندما يكون هناك نقص في الوظائف اللائقة، قد يتخلى عدد أكبر من العمال عن البحث عن عمل، وتصبح الهجرة آلية مهمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل عبر البلدان. ويعود النمو البطيء الحالي في الاقتصاد العالمي واحتمال انخفاض النمو الطويل الأجل إلى أسباب عديدة، ولكنه يؤدي إلى انخفاض عدد السكان في سن العمل ومعدلات المشاركة في القوة العاملة، فضلاً عن تزايد عدم المساواة والعمالة الضعيفة وضعف نوعية الوظائف. ولذلك، فإن الحاجة إلى معالجة هذه الاتجاهات طويلة الأجل تضيف مزيداً من الضرورة إلى تغيير السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة. ومن الأهمية على وجه التحديد تعزيز مؤسسات سوق العمل وضمان تصميم

^{١٣٩} منظمة العمل الدولية، «التوقعات الاجتماعية للعمالة العالمية»، توجهات عام ٢٠١٦، على <http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/lang-en/index.htm> WCMS_443480

^{١٤٠} راجع أيضاً «المعايير الدولية، التغيير المعياري، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة»، نهى شوقي (محرر)، ٢٠١٦، ص. ١٩٩.

^{١٣٨} «استعراض غايات أهداف التنمية المستدامة: المنظور العلمي»، ص. ٤٥، على <http://www.icsu.org/publications/reports-and-reviews/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015>

هناك الكثير من الأبحاث حول تأثير الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي الذي يتم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا القياس لا يعطي اهتماماً كافياً حول كيفية تأثير الأزمة المالية على قدرة الناس على رعاية أنفسهم، وأثر ذلك الاقتصاد غير المنظم. غالباً، لا يدخل الناس الاقتصاد غير المنظم من باب الاختيار ولكن بسبب الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم وغياب أي وسيلة أخرى لكسب الرزق. وقد ازداد هذا الأمر مع الأزمة المالية العالمية والتدابير التقشفية المعتمدة التي تهدف أساساً إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف القوى العاملة في العالم محاصرون في الاقتصاد غير المنظم، الذي يتسم بالحرمان من الحقوق في مكان العمل، وعدم وجود فرص كافية للعمل ذات الجودة، وعدم كفاية أو انعدام الحماية الاجتماعية، وانعدام الحوار الاجتماعي، وانخفاض الإنتاجية.

لا تشير خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بشكل محدد إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم. غير أنها تشير إلى بعض مجموعات العمال التي غالباً ما تشارك في الاقتصاد غير المنظم مثل العمال الزراعيين أو العمال المهاجرين.

التوصية رقم ٢٠٤ - توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم^{١٥}

اعتمدت منظمة العمل الدولية معياراً جديداً للاستراتيجيات والتوجيهات العملية بشأن السياسات والتدابير التي يمكن أن تيسر الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويركز هذا على ثلاثة عناصر أساسية:

- تسهيل انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم مع احترام الحقوق الأساسية للعمال وضمان أمن الدخل وسبل كسب العيش وريادة الأعمال.
- تعزيز إقامة منشآت وفرص عمل لائقة في الاقتصاد المنظم والمحافظة عليها واستدامتها، وتعزيز تماسك سياسات الاقتصاد الكلي والتشغيل والحماية الاجتماعية وغيرها من السياسات الاجتماعية.
- الحؤول دون إضفاء الطابع غير المنظم على فرص العمل في الاقتصاد المنظم.

المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١. تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحقوق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق.

٢. يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.

النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

يتجاهل الرابط بين النمو الاقتصادي والعمل والعمالة إلى حد كبير وضع واحتياجات العمال في الاقتصاد غير المنظم بشكل عام.

الاقتصاد غير المنظم هو «جميع الأنشطة الاقتصادية الذي يقوم بها عمال أو وحدات اقتصادية لا تشملها - قانونياً أو في الممارسة العملية - الترتيبات الرسمية بصورة كافية أو على الإطلاق. والأنشطة غير الواردة في القانون هي التي تعمل خارج النطاق الرسمي للقانون. والأنشطة التي لا تشملها الممارسة هي التي تعمل ضمن النطاق الرسمي للقانون ولكن القانون لا يطبق أو أنه لا يشجع على الامتثال لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف باهظة»^{١٤}

١٤I منظمة العمل الدولية، « منظمة العمل الدولية تقر معيار عمل تاريخي لمعالجة الاقتصاد غير المنظم»، يونيو/حزيران ٢٠١٥، على

http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/104/media-centre/news/WCMS_376163/lang--ar/index.htm

العامل اللائق للنساء^{١٤٢}

في حين أن اعتراف الخطة بأشكال مختلفة لعمل المرأة إيجابي، فهناك مخاوف كثيرة إزاء النهج المتعلق بالمساواة بين الجنسين والعمل اللائق. وتبين الأدلة أن تدابير التقشف لضمان النمو الاقتصادي قد أثرت تأثيراً سلبياً وغير متناسب على المرأة، حيث تتجاهل تدابير النمو الاقتصادي بشكل غير متكافئ الأعمال التي تقوم بها المرأة والتي تمكن الأسر من مواجهة الانخفاض الحاد والمفاجئ في الدخل الناجم عن الأزمة المالية. ويميل ذلك إلى أن يحدث إلى حد كبير في الاقتصاد غير المنظم. كما أن النمو الاقتصادي لا يقيس أثر التخفيضات في الأموال المخصصة من الدولة لحدود الحماية الاجتماعية الدنيا، مثل مخصصات الأسرة والطفل والمدفوعات الأخرى التي لها تأثير مباشر على المرأة، خاصة ضمن بنى اجتماعية وثقافية واقتصادية تديم الأدوار النمطية للمرأة.

وعلى الرغم من أن النساء يزدن من مشاركتهن في العمل خلال فترة الأزمة المالية من أجل تغطية الخسائر الاقتصادية في الدخل (الدخل الأسري والفردى)، إلا أنهن يملن إلى العمل في أشكال غير ثابتة ومنخفضة الجودة من العمل المدفوع الأجر، والاقتصاد غير المنظم، والعمل الحر، والعمل في مجال الرعاية المنزلية والعمل المنزلي. وغالباً ما يهمل الاقتصاديون وصانعو السياسات مجالات العمل هذه: فهي غير مرئية في حسابات النمو الاقتصادي. ولكن، تظهر الأدلة في الوقت نفسه أنه خلال فترة الأزمة الاقتصادية وإجراءات التقشف، يواجه الاقتصاد زيادة في الطلب على مجالات العمل هذه. وبالإضافة إلى ذلك، يعاد توظيف الرجال بسرعة أكبر من النساء خلال فترة الانتعاش الاقتصادي، في حين يرجح أكثر أن تتأثر النساء سلباً بتدابير الانتعاش الاقتصادي وسياسات التقشف. ويحدث ذلك تحديداً عندما تنفق الأموال العامة المخصصة للخدمات على تدابير الانتعاش الاقتصادي. فمن المرجح جداً أن تشعر المرأة أكثر بهذه التخفيضات من الأموال العامة المخصصة للخدمات الاجتماعية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب: أولاً، نظراً لأنه تعمل النساء بصورة أكثر في وظائف محفوفة بالمخاطر ولأنهن يملكن أصولاً ومدخرات أقل، فإنهن أكثر عرضة من الرجال للاعتماد على الخدمات الاجتماعية العامة لتلبية احتياجاتهن الخاصة التي تصبح متوفرة أقل بسبب تخفيض الإنفاق الرسمي عليها، خاصة حينما لا تكون هذه مجانية أو قليلة الكلفة. ثانياً، تشكل النساء أغلبية مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر، والتي

تبدأ بالارتفاع عند خفض الدعم المقدم للخدمات الاجتماعية. وثالثاً، تشكل النساء نسبة كبيرة من العاملين في الخدمات الاجتماعية، وبالتالي فإن التخفيضات في وظائف القطاع العام ستؤثر أيضاً عليهن بشكل كبير أكثر من الرجال.^{١٤٣}

علاوة على ذلك، تعتبر السياسات والقوانين المتعلقة بالقطاعات المنظمة وغير المنظمة، لضمان الامتثال لمناهضة التمييز، وتشريعات الحد الأدنى للأجور ومعايير العمل الأساسية، وضمان الوصول الفعال والشامل إلى الحماية الاجتماعية أموراً أساسية لضمان حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي وعدم تعرضها للتمييز. من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل وفي مكان العمل. ولكن، ومع التركيز على النمو الاقتصادي، غالباً ما يتم تجاهل هذه الضمانات والتضحية بها.

رصد تقدم العمل اللائق

يشكل رصد التقدم المحرز في مجال العمل اللائق مصدر قلق طويل الأمد. فالطبيعة متعددة الأوجه لبرنامج العمل اللائق تعني أن عملية القياس تشكل مهمة معقدة. ولذلك يوصي **إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة** بأن تنظر الدول في وضع مؤشرات أو إحصاءات مناسبة، إذا لزم الأمر بمساعدة من منظمة العمل الدولية، لرصد وتقييم التقدم المحرز في ما يتعلق بالعمل اللائق. وسهلت منظمة العمل الدولية تحديد مؤشرات العمل اللائق ذات الصلة على الصعيد الوطني. غير أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تستفيد من جميع هذه المؤشرات. كما أن معظم المؤشرات التي وضعت لرصد أهداف التنمية المستدامة كمية، وهو أمر يدعو للقلق، وبالتالي لن تكون كافية لتقييم الوضع والتقدم المحرز في ما يتعلق ببرنامج العمل اللائق الذي يركز على نوعية العمل. كما أن العديد من المؤشرات المتعلقة بالهدف ٨ ما زالت في المستويين الثاني والثالث أي أنه لا تزال هناك حاجة إلى الاتفاق عليها أو صياغتها.

لذلك، يتطلب إعداد التقارير من الدول تحديث أو وضع قياس شامل لجميع عناصر العمل اللائق من أجل المساهمة بفعالية في رصد أهداف التنمية المستدامة.

^{١٤٣} هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «الأزمة الاقتصادية العالمية والمساواة بين الجنسين»، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، على <http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/9/crisis-paper>

^{١٤٢} منظمة العمل الدولية، «منظمة العمل الدولية تُقرّ معيار عمل تاريخي لمعالجة الاقتصاد غير المنظم»، على http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/104/media-centre/news/WCMS_376163/lang--ar/index.htm

الفصل ١٠

المجتمعات السلمية

والعدالة والمؤسسات الفعالة

تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة» (ديباجة إعلان خطة التنمية المستدامة).

■ تهدف خطة عام ٢٠٣٠ إلى «القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية». (الفقرة ٣ من إعلان خطة التنمية المستدامة).

■ تتعهد خطة عام ٢٠٣٠ بأن يتجاوز نطاقها بكثير الأهداف الإنمائية للألفية باعتبار أنه «إلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة مثل القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد بإرساء مجتمعات أكثر سلاماً واحتضاناً للجميع». (الفقرة ١٧ من إعلان خطة التنمية المستدامة).

■ تقرر خطة عام ٢٠٣٠ «بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول الخطة العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة». (الفقرة ٣٥ من إعلان خطة التنمية المستدامة)

■ كما تشمل الخطة عدة إشارات ذات صلة إلى ضرورة احترام كافة حقوق الإنسان بما في ذلك عدم التمييز، مثل مسؤولية جميع الدول إزاء «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي

يتمثل أحد الانتقادات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية في أنها تركز بشكل رئيسي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم من حيث الأساس تجاهل عناصر الحقوق المدنية والسياسية لإطار حقوق الإنسان في الأهداف والغايات، رغم أن إعلان الألفية قد أرسى صلة واضحة بين السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل. ولكن جاءت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتوضح هذا الترابط ليس فقط في الإعلان ولكن أيضاً في الهدف ١٦ وغاياته وأيضاً غايات مختلفة أخرى.

تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ على أن «الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وتوافر بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي أموراً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع». (الفقرة ٩ من إعلان خطة التنمية المستدامة)

نهج خطة عام ٢٠٣٠

تشمل خطة عام ٢٠٣٠ عدداً من الإشارات التي توضح نهج الخطة إزاء العلاقة بين عناصر المجتمعات السلمية والعدالة والمؤسسات الفعالة التي تعتبر أساساً لتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام. وتظهر المقتبسات المباشرة الآتية هذا الرابط:

■ من بين مجالات تركيز خطة عام ٢٠٣٠ التي أعلن عنها في ديباجة إعلان عام ٢٠٣٠ هو السلام – إلى جانب الناس والكوكب والازدهار والشراكة. فتعلن الخطة حول السلام «نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات

- تشكل الحوكمة المنفتحة والحاظنة للجميع والخاضعة للمساءلة والفعالة، إلى جانب المجتمعات السلمية، مخرجات وعوامل تمكينية للتنمية المستدامة والمنصفة.
- لذلك يعتبر الهدف ١٦ هدفاً تحويلياً ومفتاحاً لضمان إنجاز الخطة.
- إذن، يمكن أن يحدث النجاح في الهدف ١٦ على التقدم في جميع الأهداف الأخرى.

إن إدراج هدف لتعزيز المجتمعات السلمية والحاظنة للجميع في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ أمر مهم من حيث أنه يؤكد الإدراك بأن السلم والأمن أمران حاسمان للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تعزز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني الانفتاح والمساءلة والمؤسسات العامة الفعالة، وبناء الثقة بين الدول ومواطنيها، وإرساء الأساس لمجتمعات سلمية وعادلة، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في تصميم وتنفيذ ومساءلة السياسات العامة، على جميع المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج هدف بشأن السلم والأمن (الذي هو الآن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة) في مسودة أهداف التنمية المستدامة الأولية في عام ٢٠١٣ المقدمة في المشاورات العامة. فكان يعتقد أن هذا يتجاوز نطاق أهداف التنمية المستدامة ويشكل مسألة خاصة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.^{١٤٤}

ينطبق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على جميع البلدان؛ ليس فقط على تلك التي تعاني عجزاً ديمقراطياً، وتحديات في مجال المساءلة أو العدالة أو التي تواجه صراعات. كما أن احتياجات المشاركة والمساءلة على نطاق واسع، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات ورصد التنفيذ والتدقيق، تنطبق على جميع البلدان.

يشمل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة غايتين متعلقتين بالحد من العنف ويركز على الدوافع الهامة للنزاعات، بما في ذلك الوصول إلى العدالة والفساد والرشوة والشفافية والحريات الأساسية واتخاذ القرارات التشاركية.

السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر» (راجع/ي على سبيل المثال الفقرة ١٩ من إعلان خطة التنمية المستدامة)

نهج خطة عام ٢٠٣٠ يؤكد على عدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة دون سلام ولا سلام دون تنمية مستدامة.

يتضح إذن أنه يتجاوز نطاق الخطة نهج تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، من حيث إنها تهدف إلى إقامة مجتمعات أكثر سلاماً وحاظنة للجميع. وتنظر خطة عام ٢٠٣٠ في الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والصراع، وتقر بأن العوامل التي تؤدي إلى نشوب العنف وانعدام الأمن والظلم تشمل عدم المساواة والفساد وسوء الحوكمة والتدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة.

الهدف ١٦ والغايات ذات الصلة

رغم التطرق بشكل وجيز لمسائل الحكم في إعلان الألفية، لم يتم وضع أهداف إنمائية للألفية محددة لتركيز الاهتمام والموارد على هذا المجال الحيوي. لذلك، فشلت الأهداف الإنمائية للألفية في النظر في الأسباب الجذرية للفقر والتهميش والحرمان من الخدمات الاجتماعية. وترتبط هذه الأسباب الجذرية بالسلم والأمن والمجتمعات الحاظنة للجميع. فيستجيب الهدف ١٦ لهذه الفجوة الحرجة من خلال تحديد أهمية الحوكمة وبناء المؤسسات باعتبارها أساساً لجهود التنمية الشاملة وبناء السلام. ويعزز الهدف ١٦ جميع أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى، حيث إنه يركز على المؤسسات القادرة على الاستجابة للاحتياجات العامة بشفافية ومسؤولية، والالتزام بحقوق الإنسان والعدالة – وكل هذه شروط أساسية لضمان تمكين بيئة مواتية يستطيع الناس فيها العيش بحرية وأمان وازدهار.

- يشكل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة غاية في حد ذاتها وجزءاً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان.
- وفي إطار التركيز على عناصر الحقوق المدنية والسياسية، يوضح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها في عملها كعامل تمكيني لأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تركز أساساً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

^{١٤٤} نانا غوار، «هدف التنمية المستدامة رقم ١٦: السعي إلى تحقيق السلام

والعدالة والحكم الرشيد»، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥، على <https://corporate-citizenship.com/2015/09/22/sdg-number-16-the-pursuit-of-peace-justice-and-good-governance/>

غايات أخرى ذات صلة بالمجتمعات السلمية

بالإضافة إلى غايات الهدف ١٦ المحددة، تشمل الغايات الأخرى ذات الصلة ما يأتي:

- الغاية ٤-٧: «ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.»
- الغاية ٥-٢: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال»
- الغاية ٥-٣: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث»
- الغاية ٨-٧: «اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.»

غايات أخرى ذات صلة بالمؤسسات

بالإضافة إلى غايات الهدف ١٦ المحددة، تشمل الغايات الأخرى ذات الصلة ما يأتي:

- الغاية ٨-١٠: «تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها»
- الغاية ١٠-٥: «تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات»
- الغاية ١٠-٦: «ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات»
- الغاية ١٣-٣: «تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به»

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

١٦-٢ إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادةها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٦-٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

١٦-٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠

١٦-١٠ كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

١٦-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

١٦-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها

■ يركز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على الحد من العنف وزيادة الأمن والنهوض بسيادة القانون وإنشاء مؤسسات قوية وشاملة وفعالة لتحقيق العدالة والخدمات العامة إذ يمكن بفضل هذه الأمور تحقيق القضاء على الفقر والاهتمام بالتعليم والصحة وغيرها من الغايات.

■ على الصعيد العالمي، تكشف الأرقام عن صورة قاتمة جداً تعكس الحاجة إلى الهدف ١٦، الذي يسعى إلى بناء دول ومجتمعات قادرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، تحدث ٧٠ في المئة من وفيات الرضع في العالم في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويعيش ٤٣ في المئة من الفقراء في الدول الهشة، ومن المرجح أن يبلغ هذا الرقم ٦٢ في المئة في عام ٢٠٣٠. ^{١٤٥}

العمل على نجاح الهدف ١٦

تخلق خطة عام ٢٠٣٠ رابطاً قوياً بين السلام والأمن المستدامين وبناء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ السياسات ذات الصلة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وترد جميع هذه العناصر في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وبسبب ذلك، يقدر الكثيرون أن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة هو الأكثر تعقيداً والأكثر صعوبة في تحقيقه. بيد أن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يدعم بقية بنود الخطة. ولذلك، من المهم إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف وغاياته. ولكي يكون الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة فعالاً، فإنه يتطلب تحقيق عناصره المختلفة بطريقة فعالة ومترابطة. وفي ما يأتي تفصيل لهذا الإطار: ^{١٤٦}

السلام: يجب أن يكون السلم مستداماً وألا يركز فقط على غياب العنف. يجب أن يكون قائماً على جميع أوجه أمن الإنسان

يجب أن يتم استبدال النهج التقليدي للسلام الذي يقوم على غياب العنف والصراع والحرب بنهج شامل يغطي جميع أوجه أمن الإنسان، وهو مفهوم تم تقديمه في عام ١٩٩٤ في إطار تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية. ويحدد التقرير سبعة عناصر من التهديدات التي يتعرض لها أمن الإنسان.

المؤسسات الرئيسية التي تشير إليها الأهداف والغايات بصورة مباشرة هي المؤسسات المالية، إلا أن هذا لا يعني أن المؤسسات الوطنية الأخرى مثل المؤسسات الدستورية المستقلة للدولة أو البرلمانات هي ليست ذات علاقة مباشرة

لماذا تعد المجتمعات السلمية والحاضنة للجميع والعدالة والمؤسسات الفعالة مهمة؟

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم،» (ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

احتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الكلمات في ديباجته في عام ١٩٤٨، بعد ويلات حربيين عالميتين، فضلاً عن الاستبداد والظلم في أجزاء كثيرة من العالم، ما نجم إلى حد كبير إلى نشوء الأنظمة الإمبريالية. وتشكل هذه الكلمات تكهناتاً صادقاً ودقيقاً بالصلة بين السلم والأمن من جهة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جهة أخرى. وهي تذكير دائم بضرورة العمل على خطة تجمع بين هذه العناصر. وفي حال لم يتم ذلك، فسيكون الثمن باهظاً بالفعل، حيث قد يضطر المرء إلى اللجوء إلى التمرد والثورة، وهذا هو التاريخ المعاصر لعدد من الدول العربية (انظر/ي الفصل أعلاه حول التحديات في المنطقة العربية)!!

وكان الهدف ١٦ نتيجةً لجهود الدعوة القوية التي بذلتها العديد من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، التي عملت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وجاء ذلك نتيجة للاعتراف بأنه لا يجب أن تقتصر خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على الحد من الفقر والاستدامة فحسب، بل أيضاً على العدالة والحكم الرشيد والمجتمعات السلمية.

«لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم...»

^{١٤٥} دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، يناير ٢٠١٦، على: http://www.undp.org/content/dam/norway/undp-ogc/documents/16_peace_Jan15_digital.pdf

^{١٤٦} يستند هذا القسم إلى زياد عبد الصمد، «هدف التنمية المستدامة ١٦: يعتمد التنفيذ التدريجي لخطة عام ٢٠٣٠ على تحقيق السلام المستدام»، تسليط الضوء على التنمية المستدامة، ٢٠١٧، على: https://www.2030spotlight.org/sites/default/files/download/spotlight_170626_final_web.pdf

■ تعتمد البيئة الحاضنة للمجتمع المدني على توفير ضمانات التمتع بالحريات الأساسية للتجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، والحصول على المعلومات والموارد الموثوقة في الوقت المناسب، لتمكين الأفراد والمجتمع المدني من المشاركة بنشاط في صنع السياسات العامة.

ومن الضروري الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتجاوز نطاق الغاية ١٦-١٠ المتعلقة بالحصول على المعلومات وحماية الحريات الأساسية المستوى الوطني، حيث يجب معالجة أوجه عدم المساواة وعدم التوازن في التمثيل على الصعيد الدولي أيضاً. وبالتالي، فإن الغاية ١٦-٨ مكملة للشمولية، وتهدف إلى «توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية».

■ أمن الإنسان: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي.

■ يتم تعريف أمن الإنسان ببساطة على أنه التحرر من الخوف والتحرر من العوز.

يستلزم هذا التوجه تحولاً من نهج الأمن الذي يركز على الدولة، والذي يتطلب إرادة سياسية. ولذلك سيكون تنفيذ الغايات ١٦-٤ و ١٦-٥ و ١٦-٦ و ١٦-٧ و ١٦-٨ - التي تتناول التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة والفساد والشفافية واتخاذ القرارات الشاملة والتمثيلية والحوكمة، أمراً حاسماً.

المساءلة: يجب أن تكون متبادلة، بحيث تتم مساءلة كل أصحاب المصلحة

من الضروري مساءلة الحكومات عن التزاماتها وطلب سياسات فعالة لمعالجة قضايا التنمية الأساسية. وتتطلب الغاية ١٦-٦ إنشاء «مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات».

بيد أن تركيز خطة عام ٢٠٣٠ على مساءلة الحكومات ليس كافياً. فمساءلة جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية أمر ضروري. وللأسف، تتجاهل الخطة مساءلة القطاع الخاص، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.

■ سيحتاج المنظور طويل الأجل بشأن المساءلة إلى قواعد مساءلة ملزمة قانوناً لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات، من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيكون اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كصك ملزم خطوة هامة في هذا الاتجاه.^{١٤٧}

المجتمعات الحاضنة للجميع: يتطلب ذلك اعتماد عقود اجتماعية جديدة

تعتمد المجتمعات الحاضنة للجميع على ضمان بيئة تمكينية يتم من خلالها تمكين الجميع من المشاركة في مشاورات حقيقية ومنظمة. وينبغي أن تكون الحوارات الوطنية المتعددة الأطراف ممارسة شائعة ومنظمة، يتم من خلالها الحفاظ على الشفافية في جميع مجالات السياسة، بما في ذلك على سبيل المثال السياسات الرئيسية مثل التجارة والتنمية والاستثمار.

بيئة حاضنة للمجتمع المدني: قرار مجلس حقوق الإنسان:

«الحيز المتاح للمجتمع المدني»^{١٤٨}

قام مجلس حقوق الإنسان في جلسته في يوليو ٢٠١٦ بتبني قرار حول الحيز المتاح للمجتمع المدني يهدف إلى التأكيد على الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، وضرورة توفير البيئة المواتية التي تدعم عمل مؤسسات ونشطاء المجتمع المدني.

يشير القرار إلى القرارات السابقة حول الحيز العام للمجتمع المدني والقرارات ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي، والحق في حرية تكوين الجمعيات، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمشاركة في الشأن السياسي والعام، والتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت.

كما ويؤكد على الدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني وطنياً وإقليمياً ودولياً، وبذلك يرفض بقوة التهديدات والمضايقات والاعتداءات والعمليات الانتقامية والتهديدات التي يواجهها الفاعلون في المجتمع المدني من مؤسسات وأفراد، ويؤكد أن الحد من الحيز المتاح للمجتمع المدني دون مبرر له تأثير على تحقيق غايات الأمم المتحدة ومبادئها.

كما ويشير القرار إلى الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في تحسين معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية عن طريق التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٤٨ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٣١ (١ تموز/يوليو ٢٠١٦): «الحيز المتاح للمجتمع المدني». على: http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/32/31

١٤٧ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان - تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»»، على: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_AR.pdf

العدالة: يجب أن تكون شاملة وأن تتضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية

من خلال النهج القائم على الحقوق الذي تعدد به خطة عام ٢٠٣٠، يجب تفسير العدالة على أنها تعني ضمان العدالة الاجتماعية للجميع. وفي هذا النهج، لن يتم التمتع بالعدالة وسيادة القانون من خلال إنفاذ القانون والقضاء فقط، بل سيشملان سياسات اجتماعية - اقتصادية على الصعيد الوطني. وسيطلب مفهوم العدالة الاجتماعية هذا أيضاً عقوداً اجتماعية جديدة على الصعيد الوطني لمعالجة أوجه عدم المساواة على مستويات متعددة، سواء كانت جغرافية أو سياسية أو جنسانية أو أخلاقية أو دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو بيئية.

■ يتطلب ذلك مراجعة سياسات إعادة التوزيع وضمن فرض الضرائب التصاعدية والحماية الاجتماعية للجميع والتصدي للعمالة غير الرسمية من خلال سياسات توليد فرص العمالة المستدامة. ويجب أن يشمل ذلك حدود دنيا للحماية الاجتماعية.

ومن العناصر الهامة الأخرى التي يشملها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في هذا الصدد هو الغاية ١٦-٣ الذي تلتمز بموجبه الحكومات بـ«تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة». وهذا مهم جداً من حيث صلته بالعدالة على الصعيد الدولي، ويشدد على «تكافؤ الفرص» في وصول «الجميع» إلى العدالة. وهذا يشمل بالتالي المظالم الناشئة عن اتفاقات التجارة أو الملاذات الضريبية مثلاً.

أوجه الترابط مع نواحٍ مختلفة من حقوق الإنسان

إن الهدف ١٦ هو هدف واسع يجسد مختلف القضايا التي لا تغطيها الأهداف الأخرى. فتركز جوانب كثيرة من الأهداف الأخرى في المقام الأول على الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، أما هذا الهدف فيركز مع غاياته إلى حد كبير على عدة جوانب من الحقوق المدنية والسياسية، وبناء المؤسسات لضمان إحراز تقدم في مجالي التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويجمع بين الغايات الواردة في إطار الهدف ١٦ رابطاً جوهرياً. ولذلك، فإن تنفيذ الهدف ١٦ على المستوى الوطني من خلال السماح للدول باختيار الغايات التي تريد التركيز عليها من شأنه أن يقوض السبب الجوهري وراء وجود الهدف، الذي يتمثل بالتأكيد على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون السلم والحوكمة وسيادة القانون. ولإضعاف تنفيذ هذا الهدف تأثيراً ضاراً على الأهداف الأخرى، حيث إنه لا يوجد أي شك اليوم في العلاقة بين هشاشة الدولة وانعدام الأمن وافتقار التنمية.

ويعرب عن القلق حول استخدام قوانين وأطر إدارية وتدابير أخرى متعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن القومي أو الأحكام المتعلقة بتمويل المجتمع المدني وأيضاً تلك المتعلقة بشروط التسجيل أو الإبلاغ قد سعت في بعض الحالات إلى إعاقة عمل المجتمع المدني أو تهديد سلامته، أو أسوء استخداما لفرض تضييقات على أفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وبذلك على ضرورة منع ووقف استخدام تلك الأحكام في هذا الشكل ولهذا الهدف وضرورة مراجعة القوانين والممارسات لضمان امتثالها للقانون الدولي.

ويرحب القرار باعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والالتزامات الواردة فيها من أجل تحقيق جملة من الأمور منها بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ويحث القرار الدول على أن تهين على صعيدي القانون والممارسة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني عن طريق إجراءات من بينها:

- ضمان إطار قانوني وإمكانية اللجوء إلى القضاء والاعتراف العلني بالدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية وسيادة القانون
- المساهمة في قيام بيئة عامة وسياسية ساعد المجتمع المدني على الاضطلاع بعمله، بما في ذلك خلال تعزيز سيادة القانون، وإقامة العدل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحصول على المعلومة، وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، ومن خلال المشاركة في الشأن العام، والتأكد من أن جميع الأحكام التي تؤثر في عمل المجتمع المدني تمثل للالتزامات الدول بحسب قانون حقوق الإنسان الدولي
- إتاحة الوصول إلى المعلومات عن طريق اعتماد قوانين وسياسات واضحة تنص على الكشف الفعلي للمعلومات والحق العام في طلب والحصول على المعلومات
- النص على مشاركة المجتمع المدني على المشاركة في النقاش العام وتقديم المداخلات بشأن مراجعة التشريعات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي
- توفير بيئة داعمة في الأجل الطويل للمجتمع المدني

حقوق الأطفال وأجندة التنمية المستدامة

تم التعبير عن العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل بشكل واضح في غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وتشمل هذه القضايا إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم (الغاية ١٦-٢) وتوفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد (١٦-٩). فيعتبر توفير الهوية القانونية للأطفال وتسجيل ولادتهم أمرين أساسيين لتمتعهم بالحقوق الأخرى بما في ذلك التعليم والصحة والجنسية وإثبات الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وعمالة الأطفال وما إلى ذلك. ولجميع غايات الهدف ١٦ روابط وأوجه تآزر مع اتفاقية حقوق الطفل، كما وللعديد من الغايات المتعلقة بأهداف أخرى، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل، علاقة مباشرة بحقوق الطفل.^{١٥٧}

أجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة التنمية المستدامة

للسلم والعدالة وسيادة القانون أهمية خاصة بالنسبة للمرأة. فخلال النزاعات، تشكل النساء والأطفال العدد الأكبر من الضحايا. وتؤثر الصراعات على المرأة بشكل مختلف. فهي تقع ضحية للعنف الجنسي، الذي أصبح سلاحاً وتكتيكاً للحرب. كما تشكل النساء والفتيات ٩٨ في المئة من الأشخاص الذين يجبرون على الاستغلال الجنسي. وكثيراً ما يكون للمرأة موارد أقل لحماية نفسها، وغالباً ما تشكل مع الأطفال، غالبية النازحين واللجئين. وجاء قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة ذات الصلة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن ليركز الاهتمام على أثر الصراع الخاص على النساء والفتيات.^{١٥٨} ولهذا السبب تعزى إلى الهدف ١٦ وغاياته أهمية خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات.^{١٥٩}

في ما يأتي تحليل للصلة بين غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ومجالات وحقوق مختارة، مضمونة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.^{١٥٢}

- من المهم التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع الغايات الواردة أدناه في سياق الالتزام بعدم التمييز كالتزام شامل بقانون حقوق الإنسان، الذي تؤكد عليه مختلف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المعايير.
- كما ان لغة غايات الهدف ١٦ واسعة بما فيه الكفاية بحيث تسمح بإدراج مختلف قضايا حقوق الإنسان، حيث يجري التعبير عن بعض هذه القضايا بشكل مباشر في الغايات، فيما يمكن استنتاج بعضها الآخر.

- تشمل القضايا المشار إليها في الهدف ١٦ جرائم القتل والإصابات؛ والعنف ضد الأطفال بما في ذلك العقاب الجسدي والاعتداء النفسي؛ والإتجار بالبشر بما في ذلك الإتجار بالأطفال؛ والعنف الجنسي؛ وسيادة القانون والوصول إلى العدالة بما في ذلك قضايا المحاكمة العادلة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب؛ وتسجيل الأطفال عند الولادة؛ وحرية الصحافة، والوصول إلى المعلومات وحرية التعبير؛ والمؤسسات الوطنية والدولية الفعالة.

١٥٠ لمزيد من المناقشة بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، راجع/ي مرفت رشماوي، « قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المكمل له، ودور البرلمانيين والبرلمانيات في تطبيقها»، 2016، E/ESCWA/ECW/2015/TECHNICAL PAPER.4، النص العربي متوفر على <https://www.unescwa.org/publications/Guidebook-SCR1325-women-peace-security>

١٥١ لمزيد من المناقشة بشأن أهمية الهدف ١٦ بالنسبة للنساء، راجع/ي وثيقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-16-peace-justice-strong-institutions>

١٥٢ لمزيد من المناقشة راجع/ي المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، « دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة التي تربط بين حقوق الإنسان وكل أهداف وغايات التنمية المستدامة»، على [http://sdg.humanrights.dk/en/targets2?direction=2&goal\[0\]=85&target=&&article=&combine=&items_per_page=100&page=2](http://sdg.humanrights.dk/en/targets2?direction=2&goal[0]=85&target=&&article=&combine=&items_per_page=100&page=2)

١٤٩ لمزيد من المعلومات راجع/ي اليونيسيف، « وضع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة واتفاقية حقوق الإنسان»، على https://www.unicef.org/agenda2030/files/SDG-CRC_mapping_FINAL.pdf

الغاية ٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

هذا يشمل الحق والفرصة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، بما في ذلك من خلال الحق في التصويت والترشح؛ وحق الاقتراع العام والمتساوي؛ ومنح المرأة حقوقاً متساوية في الحياة السياسية والعامة. ويتطلب هذا بدوره احترام الحقوق والحريات المتعلقة في التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والوصول إلى المعلومات ونشرها والتعبير والمعتقد (انظر/ي أيضاً الغاية ١٠).

الغاية ٨: توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

هذا يرتبط بحق الجميع في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إنجاز الحقوق والحريات بالكامل؛ والحق في تقرير المصير، بما في ذلك حق الناس في تقرير موقفهم السياسي والحق في السعي بحرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الغاية ٩: توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠

هذا حق مباشر يؤثر على العديد من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في الجنسية والحماية من انعدام الجنسية، وحق الطفل في تسجيله عند الولادة، والحق في الحصول على إسم، ومنع التمييز، ومنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في ما يتعلق بمنح جنسيتها لأطفالها. فيتيح الحق في الهوية القانونية والتسجيل إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية. كما أن لهذا أهمية خاصة بالنسبة للاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين.

الغاية ١٠: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

يشمل هذا مجموعة واسعة من الحريات التي تشكل أيضاً عوامل تمكينية للتمتع بحقوق أخرى. ومن بين الحريات التي لها أهمية خاصة حرية تشكيل الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير، والحق في اعتناق الآراء من دون تدخل؛ والوصول إلى المعلومات بما في ذلك الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها؛ وحرية الفكر والوجدان والدين، والحقوق النقابية بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم. ويشمل ذلك أيضاً حرية وسائل الإعلام، وهذه الغاية مهمة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

الغاية ١: الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

ترتبط هذه الغاية بحياة الشخص وأمنه؛ ومنع التعذيب وإساءة المعاملة؛ والحق في الحرية والأمن الشخصي؛ ومنع الاختفاء القسري؛ ومنع العنف ضد المرأة. ويمكن الفهم من هذه الغاية بأنها تتعلق بالجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس.

الغاية ٢: إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

تُركز هذه الغاية على أشكال العنف ضد الأطفال، ويشمل هذا منع الرق والاستعباد؛ ومنع التعذيب وإساءة المعاملة ضد الأطفال؛ ومنع السخرة أو العمل القسري؛ وحق الأطفال في الحصول على المساعدة من العنف والإيذاء الجسدي؛ وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي؛ حظر الإتجار بالأشخاص.

الغاية ٣: تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

تنطبق هذه على الجميع بغض النظر عن العمر والجنس. يشمل هذا حق كل إنسان في الاعتراف له/لها بالشخصية القانونية؛ والمساواة أمام القانون؛ والحق في انتصاف فعال؛ والحق في الحصول على جلسة منصفة وعلنية (مع مراعاة الشروط المتعلقة بسرية الجلسات المتعلقة بالأطفال)؛ وحق الطفل في أن يتم الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية أو إدارية تؤثر عليه/ها؛ والمساواة بين المرأة والرجل أمام القانون؛ ومنح الأهلية القانونية للمرأة في المسائل المدنية بشكل متساوٍ مع الرجل؛ ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء على نحو فعال.

الغاية ٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

هذا يرتبط بالشروط المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن تتخذ الدول تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير لإعمال الحقوق المعترف بها في المعاهدات على الصعيد المحلي، وبالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب على الدول أن تتخذ خطوات بصورة منفردة ومن خلال التعاون الدولي لضمان الإعمال التدريجي للحقوق.

ضروري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإصلاح التشريعي من حيث توفير الخبرة، فضلاً عن تعزيز ودعم اعتماد القوانين والسياسات التي تضمن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً جداً في مساءلة القطاع الأمني.

تتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع المجتمع المدني. كما يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان من المجتمع المدني.

ولدى العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحدات أو برامج محددة تركز على حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأعمال محددة ترتبط بالتنمية المستدامة.

ولذلك تشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات دولية مستقلة تعمل بموقف غير متحيز وقوي بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. وتمنحها ولاياتها مركزاً فريداً للقيام بدور مراقب ومستشار بغية دعم حقوق الإنسان المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة.

دور المؤسسات الوطنية

يتسم إدراج إشارة مباشرة إلى المؤسسات الوطنية في خطة عام ٢٠٣٠ بأهمية كبيرة. ويمكن أن يكون للمؤسسات العامة الوطنية مهام عدة وأن تتم صياغتها بطرق مختلفة. وهي تشمل مؤسسات مكافحة الفساد وآليات حقوق المرأة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم، فضلاً عن مؤسسات الرقابة المدنية على القطاع الأمني، على سبيل المثال لا الحصر. فهناك حاجة إلى مؤسسات عامة قوية لضمان تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

ويرد التركيز الخاص التالي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نظراً لأهميتها الخاصة وعلى سبيل نموذج في هذا الإطار. فيشير المؤشر ١٦-أ-١ بشأن تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة على وجه التحديد إلى وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئات مستقلة يتم إنشاؤها بموجب قانون دستوري أو تشريعي، تمولها الدولة وتكلف تحديداً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتم توضيح دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (التي تعرف أيضاً بمبادئ باريس)، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٥٣،١٩٩٣ وبفضل تركيزها على حقوق الإنسان، تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً كبيراً في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتبع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نماذج مختلفة، وبالتالي لها مسؤوليات مختلفة. فتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحماية، بما في ذلك من خلال معالجة الشكاوى والتحقيقات، والاستفسارات العامة، والرصد وجمع البيانات، وتسوية المنازعات البديلة، وتقديم المشورة. كما أنها تعمل في مجال الترويج من خلال التثقيف والتوعية العامة، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات. وغالباً ما يكون جزء كبير من عملها في مجال الرصد من خلال البحوث والتوثيق. وهي تقدم المشورة والمساعدة إلى الحكومات بشأن التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية. كما تشارك في المنتديات الدولية وتتعاون مع هيئات الأمم المتحدة. كما وهناك دور

١٥٣ «المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)»، التي اعتمدها الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ١٣٤/٤٨، في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، على <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfNationalInstitutions.aspx>

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة

بناءً على المهام المنوطة بها، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مجهزة جيداً للمساهمة في ضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالطرق التالية:^{١٥٤}

أ. تعزيز حقوق الإنسان في إطار خطط التنفيذ الوطنية: يجب أن تكون الأهداف والمعايير والمؤشرات «مصممة» أو أن يتم تطويرها أكثر على الصعيد الوطني لتعكس مختلف السياقات الوطنية. وتتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمكانة فريدة لضمان أن تلتزم عملية التصميم بنهج قائم على حقوق الإنسان، بما يكفل مبادئ الإدماج والمشاركة وعدم التمييز.

ب. تقديم المشورة للحكومات بشأن التنفيذ الذي يركز على الحقوق: من خلال تقييم كيفية تأثير القوانين والسياسات والممارسات الإدارية والميزانيات على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشورة القيمة للحكومات بشأن كيفية إضفاء الطابع السياقي على معايير حقوق الإنسان وتفعيلها.

ج. رصد التقدم الضعيف أو غير المتكافئ وحمل الحكومات على تبريره: حالما يتم بدء التنفيذ، سيكون من المهم ضمان أن تكون جميع الدول مسؤولة عن التزاماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق تقدم عادل وفعال ومتوافق مع الحقوق نحو تحقيق الأهداف. ولتجربة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان علاقة مباشرة في رصد حقوق الإنسان بشكل مباشر من أجل تتبع النجاحات والنكسات في إطار التنمية المستدامة، ويمكنها بالتالي أن تقدم مساهمة فريدة كجزء من هيكلية المساءلة متعددة المستويات إزاء أهداف التنمية المستدامة.

د. الكشف عن أنماط عدم المساواة والتمييز: إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه خطة ما بعد عام ٢٠١٥ هو «ألا يبقى أحد خلف الركب». وتوفر معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز إطاراً معيارياً مفصلاً لجعل هذا أكثر واقعية. فبفضل ولايتها واسعة النطاق، لعديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موقع جيد للنظر في المشاكل النظامية أو الهيكلية في ما يتعلق بعدم المساواة والتمييز – على أساس الإعاقة والعمر والجنس والعرق مثلاً – وهي تتمتع بخبرة طويلة بالفعل في هذا المجال. ويمكن استخدام وظائف مختلفة، ولا سيما وظيفتها في إعداد التقارير، لإبراز أوجه القصور وعدم المساواة المستمرة التي تواجهها فئات معينة، بما في ذلك في المناطق النائية.

هـ. ضمان سبل الإنصاف لضحايا انتهاكات الحقوق المرتبطة بالتنمية: لدى العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولايات شبه قضائية لتلقي الشكاوى أو الشروع في التحقيقات، ما يعني أنها قادرة على أن تؤدي دوراً حاسماً في ضمان المساءلة والوصول إلى العدالة، بما في ذلك للأشخاص والمجتمعات الذين تنتهك حقوقهم نتيجة أنشطة مرتبطة بالتنمية.

١٥٤ ستيفن ل. ب. جنسن، أليسون كوركري وكيت دونالد، «إعمال الحقوق من خلال أهداف التنمية المستدامة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يونيو ٢٠١٥، على https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/dokumenter/udgivelser/research/nhri_briefingpaper_may2015.pdf

وجهة نظر نقدية إزاء نهج خطة عام ٢٠٣٠ للهدف ١٦

على النحو المبين أعلاه، يغطي الهدف ١٦ بشأن المجتمعات السلمية والحاضنة للجميع بعض الأبعاد الهامة للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك السلامة الشخصية والوصول إلى العدالة وبعض جوانب ما يشار إليه عادةً باسم «الحريات الأساسية». ومن ناحية أخرى، هناك العديد من حقوق الإنسان التي لم يتم تناولها صراحةً في هذا الهدف. وتشير الأدبيات إلى أن استبعاد العديد من الأبعاد المدنية والسياسية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو السعر السياسي الذي تم دفعه لتحقيق توافق في الآراء بشأن النظام العالمي المشترك للأهداف الإنمائية المستدامة. ١٥٥ غير أنه يمكن رسم إشارة غير مباشرة لأنه يمكن فهمها كشرط لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة كما هو مبين أعلاه.

كما وقد تكون الصياغة الغامضة والعامية للهدف ١٦ وغاياته نتيجةً لاعتراض بعض البلدان على إدراج هدف السلم على هذه الأسس. ويتجه البعض في التحليل إلى أن الغموض يتجنب استخدام لغة قوية قد تزج بعض البلدان. فيمنحها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بلغته العامة وغير الملزمة، المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير التي تتماشى مع تفضيلاتها السياسية.

من الصعب بوجه خاص قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف وترجمة غايات ومؤشرات عامة تنطبق على الصعيد الوطني. فقد تمت صياغة معظم مؤشرات هذا الهدف بالأرقام والمعدلات والنسب المئوية. وهذا النهج ليس كافياً لتقييم تمتع المهمشين بالعدالة والسلم. هذه الطريقة الكمية في قياس التقدم لا تسهل آليات وضع نظم إنذار مبكر لتجنب الصراعات، ولا سيما في الدول الهشة. كما أنه بشكل عام، لا تجمع الدول البيانات ولا تملك نظم رصد تمكنها من تقييم الوضع في ما يتعلق بهذا الهدف.

وقد اقترح عدد من منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة مؤشرات أخرى تعطي تقييماً موضوعياً ونوعياً لهذا الهدف. وهي تشمل مؤشرات التصديق على المعاهدات الدولية ورصد الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، والثقة العامة في قدرة مقدمي خدمات العدالة والأمن على الإسهام في الأمن والسلامة على نحو فعال ومنصف؛ وحالات الاختفاء المبلغ عنها، واستخدام مؤشرات عمالة الأطفال؛ وعدد ضحايا

الإتجار المبلغ عنه؛ أو الوفاة أو الإصابة الجسدية خلال الاعتقال أو الاحتجاز؛ نسبة الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول الفعلي إلى آلية وطنية ذات صلة؛ نسبة الأشخاص الذين تكون الآلية الوطنية في متناولهم؛ والتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة وتنفيذها؛ نسبة الإنفاق العسكري في ما يتعلق بالإنفاق في مجال الحماية الاجتماعية؛ وكيفية استشارة المنظمات غير الحكومية أو النقابات العمالية أو غيرها من الجمعيات بشأن القرارات والاستراتيجيات والسياسات الحكومية في قطاعها.^{١٥٦} كما أن التطورات في نظم الإنذار المبكر في سياق خطة المرأة والسلام والأمن مفيدة أيضاً في هذا الصدد. كما وتشكل حركة اللاجئين والنازحين داخلياً أحد المؤشرات الهامة، بالإضافة إلى حوادث العنف الجنسي، ولا سيما في سياق التوترات الإثنية أو غيرها من التوترات.^{١٥٧}

فونت خطة عام ٢٠٣٠ بشكل عام، والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشكل خاص، فرصة هامة بالإشارة مباشرة إلى العدالة الاجتماعية، وهو مفهوم كان قد تم إدراجه في خطة الألفية ولكنه فقد في خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة (راجع/ي أدناه الفصل المتعلق بوجهة النظر النقدية العامة).

كما يجب طرح الشواغل الأخرى بشأن كيفية صياغة غايات محددة. فعلى سبيل المثال، في حين ذكر التعذيب وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال بصورة محددة في الغاية ١٦-٢، لا توجد إشارة إلى التعذيب ضد الجميع، على الرغم من الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في القانون الدولي.

وتهدف الغاية ١٦-٥ إلى الحد بشكل كبير من الرشوة والفساد، ولكن ليس إلى إنهاء هذه الممارسات بصورة مطلقة. فتركز مؤشرات هذه الغاية على نسبة الأشخاص أو الأعمال التجارية الذين لديهم اتصال بموظف عمومي واحد على الأقل ودفعوا رشوة إلى موظف عمومي، أو طلب منهم دفع رشوة من قبل هذا الموظف. ولن يسهل هذا النهج إزاء الفساد إلى تيسير تحديد أشكال الفساد والرشوة والجهات التي تؤثر عليها وكيفية تيسيرها وإجرائها، من بين أمور أخرى، من أجل ضمان اعتماد سياسات لإنهاء هذه الممارسات.

^{١٥٦} لمزيد من المعلومات بشأن المؤشرات المقترحة، راجع/ي «أهداف التنمية المستدامة: دليل عملي بشأن العمل الوطني والمساءلة»، منظمة العفو الدولية، الوثيقة ٢٠١٦/٢٠١٦/٤٦٩٩/١، على <https://www.amnesty.org/en/documents/act10/4699/2016/en/>

^{١٥٧} لمزيد من المناقشة بهذا الصدد، راجع/ي «الإنذار المبكر المراعي للمنظور الجنساني»، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على <http://cu-csds.org/wp-content/uploads/2009/10/unwomen2012vdk.pdf>

^{١٥٥} راجع/ي مثلاً موجز بحث مصرف التنمية الألماني KfW بشأن التنمية، «كيف ترتبط خطة عام ٢٠٣٠ بحقوق الإنسان؟»، يونيو ٢٠١٧، على https://www.kfw-entwicklungsbank.de/PDF/Download-Center/PDF-Dokumente-Development-Research/2017-06-26_EK_SDGs-und-Menschenrechten_EN.pdf



القسم ٥:
وجهات النظر
النقدية

الفصل ١١

وجهة النظر النقدية إزاء

خطة التنمية لعام ٢٠٣٠

تكتسي خطة عام ٢٠٣٠ أهمية خاصة بالنسبة لجميع الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وتلتزم بأن تؤمن لهم فرص تعلم مدى الحياة، وأن تنهي عمل الأطفال بجميع أشكاله، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وأن تعجل بإحراز تقدم في خفض عدد الوفيات من حديثي الولادة والأطفال والأمهات ووضع حد لكل حالات الوفيات التي يمكن الوقاية منها قبل عام ٢٠٣٠.

يعتبر الأطفال والشباب عوامل تغيير، بالاعتراف بقدراتهم على أن يكونوا شركاء نشطين في تحقيق أهداف الخطة

تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ العديد من الغايات التي تشير بشكل خاص إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الإشارات العديدة إليهم في الإعلان، في حين أن خطة الألفية لم تتضمن أي إشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية

تتضمن الخطة هدفاً وغايات محددة تتعلق بالعمل اللائق، وتعترف بمختلف أشكال العمل والعمالة، بما في ذلك الزراعة والعمل في الاقتصاد غير الرسمي والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، فضلاً عن إدراج غايات تتعلق بالمرأة والعمل اللائق

تشدد خطة عام ٢٠٣٠ على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في التنمية المستدامة، فهي تتضمن هدفاً قائماً بذاته بشأن المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) وتعمم المنظور الجنساني في الأهداف الأخرى، ما يجعل من الصعب على صانعي السياسات أن يتجاهلوا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

تشمل خطة عام ٢٠٣٠ الهدف ١٦ باعتباره هدفاً هيكلياً يؤثر على الخطة ككل، ويربط السلام والأمن، والمجتمعات السلمية، والعدالة والمؤسسات الفعالة بالتنمية المستدامة. ويشكل ذلك خطوة هامة جداً إلى الأمام في فهم التنمية المستدامة، حيث يفهم أن الخطة تعالج الأسباب الجذرية لتراجع التنمية بدلاً من التركيز على آثاره فقط

كما هو مبين في جميع الفصول السابقة، هناك عدد من الجوانب الإيجابية لخطة عام ٢٠٣٠ كخطة للتنمية المستدامة، ومقارنةً بخطة التنمية للألفية التي سبقتها. ومع ذلك، هناك عدد من الشواغل العامة أيضاً. ويبرز هذا الفصل في البداية بعض الجوانب الإيجابية الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠، ثم يركز بشكل أساسي على الشواغل الرئيسية العامة.

الجوانب الإيجابية

تتمتع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدد من الجوانب الإيجابية، ويشمل ذلك الأمثلة القليلة الآتية:

- ترتبط الأهداف التي يتعين تحقيقها من خلال خطة عام ٢٠٣٠ مباشرةً بالتحديات العالمية الراهنة المتمثلة بالفقر والجوع، وتغير المناخ، والنمو غير المستدام والأزمات الاقتصادية، والهجرة، واللجوء، والنزوح، والأوبئة الصحية، وعدم المساواة، والتهميش الاجتماعي، والافتقار إلى العمل اللائق والحماية الاجتماعية؛ فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن والصراعات العنيفة

- تنطبق خطة عام ٢٠٣٠ على جميع البلدان، ويتوقع من جميع البلدان اتخاذ خطوات للتنمية المستدامة باستخدام خطة عام ٢٠٣٠ كإطار عمل لها

- تعتبر خطة عام ٢٠٣٠ أقرب من حيث اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لوضع الأهداف والغايات مقارنةً بخطة التنمية للألفية

- تغطي خطة عام ٢٠٣٠ قضايا أكثر من خطة التنمية للألفية وهي تشمل شبكة أوسع من الناس، واعدةً بما لا يبقى أحد خلف الركب»

- تعنى خطة عام ٢٠٣٠ بالناس والازدهار والكون والسلام والشراكات

- يسعى الهدف ١ من خطة عام ٢٠٣٠ إلى القضاء على الفقر بشكل عام بجميع أشكاله، في حين يركز الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية على الفقر المدقع فقط

الابتكار للتغيير التحويلي^{١٥٩}

إن الأشكال التالية من التغييرات التحويلية ضرورية لتوفير حلول للمشاكل المعقدة والمتراصة التي تواجهها الدول. ومن المهم استخدام خطة عام ٢٠٣٠ كإطار لضمان التحول السياسي والمؤسسي والاجتماعي والتكنولوجي والمفاهيمي بغية ضمان استدامة التنمية. ويتوجب هذا على مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الابتكار في هذه المجالات لتحقيق التغيير التحويلي:

الابتكار السياسي: هذا ضروري لضمان توسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية أو خطط الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة سابقاً، وتنفيذ سياسات تمويل مبتكرة، من خلال إصلاحات ضريبية تدريجية على سبيل المثال.

الابتكار المؤسسي: هذا ضروري للتغلب على أوجه عدم المساواة والعيوب الهيكلية، وتمكين الجهات الفاعلة الأضعف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن يقترن ذلك بأدوات معيارية وتنظيمية وقضائية جديدة، وتغييرات في ترتيبات الحوكمة المرتبطة بالديمقراطية التشاركية، وإشراك الجهات الفاعلة متعددة أصحاب المصلحة في تقديم الخدمات والتمويل ووضع السياسات وعمليات صنع القرار.

الابتكار الاجتماعي: ترتبط منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد بالابتكار الاجتماعي الذي يحدث في كثير من الأحيان على المستوى المحلي حيث تساهم المنظمات المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي عندما تتبنى المنظمات والشبكات أفكاراً واستراتيجيات وممارسات جديدة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية بشكل أفضل وبناء علاقات تفضي إلى تحسينات اجتماعية وبيئية وإعمال الحقوق. ويؤدي تواصل المجتمع المدني وتنظيمه وتعبئته إلى تحقيق تأثير أكبر من خلال ربط الجهات الفاعلة المحلية حول البلدان والمناطق، شمالاً وجنوباً.

الابتكار التكنولوجي: من منظور التنمية والتمكين، يمكن أن تنشأ أوجه تآزر هامة عند الجمع بين الابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية. ويمكن أن تكون الابتكارات التكنولوجية أساسية لتحقيق التغيير، في المناطق النائية مثلاً، أو في سياقات الناس المتنقلين مثل اللاجئين أو المهاجرين أو النازحين، أو لتمكين الحركات النسائية.

■ تشدد خطة عام ٢٠٣٠ على وسائل التنفيذ، وتكرس لذلك الهدف ١٧ مع غاياته كهدف شامل، فضلاً عن غايات في كل هدف. وهذا يؤكد على الشراكة العالمية دعماً لتنفيذ جميع الأهداف والغايات، التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى وتعبئ جميع الموارد المتاحة.

■ تشمل خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً نظاماً طوعياً لتقديم التقارير من قبل الدول، رغم أنه لا يشكل نظام مساءلة واستعراض كالنظام المتاح بالفعل في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

وهناك العديد من الجوانب الإيجابية الأخرى للخطة، على النحو المبين في الفصول السابقة. ولذلك، وعلى الرغم من الشواغل المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، يعتقد أن الخطة قادرة على إحداث تغيير تحويلي.

«إن الأهداف ليست مثالية، ولم يكن من المرجح أن تكون كذلك بالطبع، ولكن يمكن للمجتمع المدني أن يتعايش معها وهو يريد أن يلعب دوراً مناسباً في تحقيقها.»
(ترجمة غير رسمية)^{١٥٨}

يوضح هذا الجملة موقف العديد من منظمات المجتمع المدني إزاء خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، على الرغم من أوجه القصور في الخطة، يوفر إطارها لمجموعات المجتمع المدني فرصاً للنهوض بالتنمية المستدامة.

التغيير التحويلي

من الإختبارات الهامة لنجاح خطة عام ٢٠٣٠ هو ما إذا كانت الخطة قادرة على إبلاغ السياسات والعمليات السياسية الابتكارية القائمة على أدلة قوية والتي تستند إلى قيم معيارية مثل العدالة الاجتماعية والاستدامة والمشاركة والإدماج، والقادرة على إلهام أشكال جديدة من الشراكات والإصلاحات في مجال الحوكمة وتعزيز قدرات الدولة. يتطلب ذلك استخدام إطار خطة عام ٢٠٣٠ من خلال نهج متعدد ومتداخل وغير قابل للتجزئة يربط بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ويستند إلى أطر السياسات المتكاملة لتنفيذها. وهذا يتطلب بدوره التزامات من الدول الحرص على اعتماد سياسات التغيير التحويلي لضمان هذا التغيير.

^{١٥٩} مقتبس من المربع ١ في «الابتكار السياسي للتغيير التحويلي: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، أكتوبر ٢٠١٦.

^{١٥٨} CIVICUS، التقرير حول «حالة المجتمع المدني لعام ٢٠١٦»، متوفر على <http://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2016/summaries/SOCS-full-review.pdf>

الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر، وصحيح أن جميع الأهداف والغايات ستطبق مبدئياً على الجميع ما لم يتم إعلان خلاف ذلك على وجه التحديد، إلا أن النهج القائم على حقوق الإنسان يتطلب من الدول اعتماد سياسات مستهدفة لضمان العناية بالفئات الأكثر استضعافاً من خلال السياسات والإصلاحات المستهدفة. فيشكل ذكر التزامات الدولة بالاحترام والحماية والتعزيز تكراراً إيجابياً للالتزامات بموجب قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالجهات الفاعلة الخاصة.

المهاجرون

هناك اعتراف هام ومرحب به بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين (الفقرة ٢٩). وتتعهد الدول أيضاً بأن تتعاون دولياً «من أجل كفاءة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة ولللاجئين والمشردين» (الفقرة ٢٩). غير أن الغاية المحددة الوحيدة التي تتعلق بالمهاجرين هي الغاية ٨،٨ التي تنص على أن تعمل الدول على «حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات». فمجتمعات المهاجرين أكبر بكثير من العمال المهاجرين: فهي تشمل أفراد أسر العمال المهاجرين والمهاجرين من أجل التعليم، وغير ذلك من أشكال الهجرة. ولا تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ أهدافاً محددة لضمان تمتع المهاجرين بشكل عام بالحماية والحقوق.

اللاجئون

يشير الإعلان أيضاً إلى أهمية التعاون بغية تعزيز قدرة المجتمعات على استضافة اللاجئين، ولا سيما البلدان النامية (الفقرة ٢٩). ولكن عدا ذلك، ليس هناك أي غايات محددة ترتبط بحقوق ومعاملة اللاجئين أنفسهم.

حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير

لا يوجد أية إشارة بشكل صريح في أهداف التنمية المستدامة إلى الخطر المستمر المتمثل في التدابير الأمنية التي قد تؤدي إلى تقييد حرية التنقل، فضلاً عن الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ولهذه جميعاً ارتباط مباشر بدور المجتمع المدني. ورغم الإشارات العديدة إلى دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، إلا أن الأجندة لا تشير أبداً إلى ضرورة احترام الدول لحقوق المجتمع المدني في العمل.

الابتكار المفاهيمي: غالباً ما تكون التغييرات في المؤسسات والسياسات والطريقة التي تتصرف بها المنظمات مستمدة من الابتكار المفاهيمي والخطابي. وكانت تلك المرتبطة بالحكومة والنظرية التنظيمية، كما والنهج المفاهيمية إزاء مسارات التنمية البديلة ذات أهمية خاصة في السنوات الأخيرة.

الهواجس من خطة عام ٢٠٣٠

على الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة للخطة وقدرتها على إحداث تغيير تحويلي، هناك عدد من الشواغل الشاملة، بالإضافة إلى الشواغل المرتبطة بمجالات أو أهداف محددة تم إبرازها في الفصول السابقة.

نهج حقوق الإنسان في الخطة

يُعتقد أن خطة عام ٢٠٣٠ أقرب من سابقتها إلى إطار حقوق الإنسان. فيرد إطار حقوق الإنسان والقانون الدولي والتزامات الدول مرات عديدة في الإعلان. كما تكرر العديد من الأهداف والغايات التزامات الدول بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، هناك عدد من أوجه القصور في هذا النهج.

الإدماج والمساواة وعدم التمييز

يهدف الإعلان إلى أن يكون شاملاً من خلال الإشارة إلى المجموعات التي تحتاج إلى الاهتمام الخاص والسياسات المستهدفة. فيولي الإعلان مثلاً اهتماماً بضرورة تمكين الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين (الفقرة ٢٣ مثلاً). ومع ذلك، هناك ثغرات كبيرة في قوائم المجموعات هذه، مثل عدم وجود أهداف وغايات محددة صريحة للأقليات والمهاجرين (جميع المهاجرين، وليس العمال المهاجرين فقط) واللاجئين والسحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً. وبالمثل، فإن الفقرة ١٩ من الإعلان بشأن الأسس المحظورة للتمييز، لا تذكر بالتحديد التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو السن أو الانتماء العرقي أو وضع الهجرة كأسس محظورة للتمييز. ولكن من الإيجابي أن تشدد الفقرة ١٩ على مسؤوليات الدول في «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس

تعتبر خطة عام ٢٠٣٠ فرصة ضائعة لضمان بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين الأفراد الذين هم أساسيون لتحقيق التنمية المستدامة. يشكل هذا مصدر قلق بالغ الأهمية بالنظر إلى الظروف غير المستقرة التي يعيش ويعمل فيها المجتمع المدني والناشطون فيه في العديد من البلدان العربية.

بيئة تمكينية للأعمال التجارية والمجتمع المدني

في دراسة مقارنة للبيئات التمكينية للأعمال التجارية وجمعيات المجتمع المدني، لاحظ المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ان هناك اختلافات صارخة ومهمة في معاملة الدول للمؤسسات التجارية والجمعيات، ولا سيما في ما يتعلق بالبيئة التي يعمل فيها كل منها. فلقد لاحظ المقرر الخاص ان الدول تبذل غالباً جهداً كبيراً لتهيئة أفضل بيئة ممكنة للأنشطة التجارية من ناحية، ولكنها نادراً ما تبذل مثل هذا الجهد من أجل الجمعيات من الناحية الأخرى. ويعتقد المقرر الخاص أن هذه الاختلافات باعثها سياسي أكثر منه عملياً، حيث إن المصالح الاقتصادية والتجارية تحظى بتقدير أعلى من الأنشطة غير الاقتصادية. وبذلك، فإن للقطاع الاقتصادي وآراءه تأثيراً في سياسة الدولة يفوق العدالة الاجتماعية والحقوق الأساسية. ويشير المقرر الخاص ان هذا النهج يتجاهل أن المجتمع المدني النابض بالحياة ضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة وأن الأعمال التجارية تستفيد من قطاع المجتمع المدني المتمكن.^{١٨}

ورغم تحسن الدور المعطى للمجتمع المدني خلال المناقشات ووضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مقارنةً مع عملية وضع الأهداف الإنمائية للألفية، الا انه لا تتناول الوثيقة الختامية بالتفصيل دور المجتمع المدني في التنفيذ على الصعيد الوطني أو في عملية المتابعة والاستعراض، بما في ذلك دور المجتمع المدني في جمع البيانات والمتابعة والرصد. فيشير الإعلان إلى «مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة»، (انظر/ي مثلاً الفقرة ٣٩ من خطة التنمية المستدامة) غير أن الأهداف والغايات لا تتناول دور المجتمع المدني في الخطة. كما تشير الغاية ١٧-١٧ المتعلقة بوسائل التنفيذ إلى تشجيع وتعزيز «الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد».

إلى جانب الإشارات واسعة النطاق والغامضة، لا ترد في خطة عام ٢٠٣٠ أي إشارة واضحة ومباشرة إلى دور المجتمع المدني. كما أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تتضمن أي إشارة إلى بيئة تمكينية للمجتمع المدني لإقامة وتنفيذ الخطة دون تدخلات، أو لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع المدني.

وفي الوقت نفسه، تشير الخطة إلى الالتزام «بالعمل لكفالة اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة» (الفقرة ٦٣ من خطة التنمية المستدامة) ومن ثم يأتي الاعتراف بأن «الموارد الوطنية إنما يولدها النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات» (الفقرة ٦٦ من خطة التنمية المستدامة). وهذا أمر مخيب للأمال للغاية، إذ يؤكد على أن الخطة تعزز النمو الاقتصادي ودور القطاع الخاص، في حين لا تعطي أهمية متساوية على الأقل للمجتمع المدني ولا تشدد على الحاجة إلى بيئة تمكينية للمجتمع المدني.

١٨. المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات،

٢٠١٥، أغسطس ٤، الفقرة ١٠٥ و١٠٦، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/AssemblyAssociation/Pages/AnnualReports.aspx>

تشجع النقابات اعتماد سياسات حول المسائل المالية والأجور والحماية الاجتماعية، من شأنها أن تقلل من أوجه عدم المساواة وتعزز العمل اللائق داخل البلدان وفي ما بينها. كما تلعب النقابات دوراً هاماً في الحوار الاجتماعي الذي يسهم في الاستقرار المؤسسي عن طريق تعزيز توافق الآراء بين الشركاء الاجتماعيين بشأن السياسات الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا الدور المهم جداً للنقابات، ورغم أن معايير حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية هي من بين الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية، إلا أن ذلك لم يرد في خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن معايير منظمة العمل الدولية الأساسية الأخرى مدرجة كلها في غايات الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (معايير القضاء على السخرة؛ والعمر الأدنى لعمل الأطفال واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ والمساواة في الأجر؛ والقضاء على التمييز).^{١٦٢}

من المستغرب جداً أن خطة التنمية المستدامة لا تشير أبداً بشكل مباشر إلى الحقوق والحريات النقابية، إلا أنه يمكن استنتاج هذا من الإشارة إلى العمل اللائق. وتحتوي أهداف وغايات مختلفة أشارت عديدة مرحباً بها لمختلف المواضيع التي تعالجها اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية، ما عدا ما يتعلق بالحقوق النقابية.

وعلاوة على ذلك، لم تتبع عملية وضع المؤشرات نفس المسار المتبع عند وضع خطة عام ٢٠٣٠؛ فلم يكن للمجتمع المدني أي مشاركة حقيقية في وضع المؤشرات. ولذلك، فقد شكل ذلك فرصة ضائعة بتجاهل خبرة المجتمع المدني القيمة في وضع المؤشرات واستخدامها، بما في ذلك من خلال استخدام بيانات مصنفة لإعلام السياسات والإصلاح القانوني.

الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي

رغم أن الهدف ٨ يركز على العمل اللائق والعمالة والنمو الاقتصادي، إلا أنه لا يتضمن أي غايات ترتبط بصورة مباشرة بالنقابات. كما لا تشير أي أهداف أو غايات أخرى إلى الحريات النقابية.

تدعو الغاية ٨-٨ الدول إلى «حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة». ويتناول المؤشر ٨-٨-٢ ذات الصلة «زيادة الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب نوع الجنس ووضع المهاجرين». وهذه إشارة مرحب بها إلى حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية. غير أن هذه فرصة ضائعة للإشارة مباشرة إلى دور النقابات في تحقيق مختلف جوانب خطة عام ٢٠٣٠ في الأهداف والغايات ذاتها لما لذلك أهمية للتأكيد على هذه الحقوق وعلى الدور النقابي في التنمية المستدامة.

تلعب النقابات دوراً أساسياً في ضمان تقاسم منافع النمو الاقتصادي بصورة عادلة بين الذين يخلقونه. فيضمن خلق فرص العمل، وحقوق العمال، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، التي تشكل أسس خطة العمل اللائق.

^{١٦١} من أجل الحصول على مناقشة موجزة بشأن العلاقة بين دور النقابات وأهداف التنمية المستدامة، راجع «أهداف التنمية المستدامة: قضية نقابية»، شبكة نقابات التعاون الإنمائي، على http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/sdg_pamphlet_en.pdf لمزيد من المعلومات بشأن اتفاقيات منظمة العمل الدولية، راجع <http://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang-en/index.htm>

غاية فورية أو غاية يتوجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وفي المقابل، يعد هذا التزاماً فورياً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تنص المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل على «ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». فيما تنص المادة ١٩-١٠ على أن تتخذ الدول الأطراف «جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته». وتقتضي المادة ٣٤ بأن «تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي». وتنص المادة ٣٩ على أن «تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة؛ أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجري هذا التأهيل وإعادة الاندماج في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته». ولذلك كان يجب أن تتماشى الغاية المتمثلة في إنهاء تعذيب الأطفال واستغلالهم مع اتفاقية حقوق الطفل، أي اعتباره التزاماً فورياً.

عدد من الالتزامات في قانون حقوق الإنسان هي فورية في طبيعتها، ولا تعتمد على توفر الموارد المالية، مثل ضمان عدم التمييز، وواجب البدء في اتخاذ خطوات، ومنع التعذيب وأشكال سوء المعاملة المختلفة، وتوفير ضمانات مثل ضمانات استقلال القضاء، وواجبات الدولة بشكل عام بعدم اتخاذ خطوات أو إجراءات تؤدي إلى انتهاك الحقوق مباشرة أو غير مباشرة. ولهذا جميعاً اتصال مباشر مع اجندة التنمية المستدامة.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية^{١٧}

حدد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ثمانية اتفاقيات بوصفها «أساسية» وتغطي الموضوعات التي تعتبر كمبادئ وحقوق أساسية في مجال العمل. ويغطي اعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل (١٩٩٨) هذه المبادئ أيضاً. وفي ما يأتي اتفاقيات العمل الثمانية هذه:

١. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٤)
٢. اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩)
٣. اتفاقية العمل الجبري (رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩)
٤. اتفاقية إلغاء العمل الجبري (رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧)
٥. اتفاقية الحد الأدنى لسن (رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣)
٦. اتفاقية اسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩)
٧. اتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١)
٨. اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) (رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨)

التحقيق الفوري مقابل التحقيق التدريجي للحقوق

إن الغاية الأولى من الهدف ٣ المتعلق بالصحة محددة جداً ويعبر عنها بمصطلحات كمية بحتة: «خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠». وفي الوقت نفسه، تهدف الغاية ١ في إطار الهدف ١٦ إلى «الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان»، والغاية ٢ إلى «إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم»، والغاية ٣ إلى «تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة». ولغة هذه الغايات ليست واضحة ويتم التعبير عنها بشكل عام، وليس من الواضح ما إذا كانت تفرض التزامات فورية أو التزامات تدريجية حتى عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح ما إذا كان إنهاء إساءة معاملة الأطفال وتعذيبهم يشكل

^{١٧} انظر/ي الصفحة ١٦ من

التعذيب وإساءة المعاملة

من المحير أيضاً أن الغاية المتمثلة في إنهاء التعذيب وإساءة المعاملة والاستغلال والإتجار تقتصر على الأطفال. فيرتبط إنهاء الإساءة والإتجار والعنف والتعذيب على البالغين والأطفال على حد سواء. ويجب أن يكون إنهاء التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة فورياً للجميع. ومن المرحب به أن الغاية كانت صريحة في ذكر ذلك في ما يتعلق بالأطفال، ولكن كان ينبغي أن تشمل الجميع. وليس هناك غاية مشابهة أخرى تهدف إلى وضع حد لتعذيب البالغين وإساءة معاملتهم. ولكن، يمكن للمرء أن يستنتج ذلك من الغاية ١٦،١ «الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان»، والغاية ١٦،٣ بشأن سيادة القانون والتي تنص على «تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة». ومع ذلك، كان ينبغي ذكر هذه المسألة الهامة صراحةً.

اختبار مصداقية حقوق الإنسان

شاركت منظمات حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال في عملية وضع خطة عام ٢٠٣٠ منذ بدايتها، ودعوا إلى أن تكون حقوق الإنسان في قلب الخطة الجديدة وعدم اقتصرها على القانون الدولي والمعايير القائمة. وباستخدام «اختبار مصداقية حقوق الإنسان» الذي وضع في يونيو ٢٠١٤، وجد ائتلاف حقوق الإنسان أن هناك نجاحاً جزئياً في كل فئة.

«من الواضح أن هناك مجالات كثيرة مرحباً بها بما في ذلك إرساء الإعلان في الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين كقضية شاملة وهدف قائم بذاته على حد سواء؛ وعالمية الخطة، بحيث تنطبق جميع الأهداف والغايات على البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

ومع ذلك، في ما يتعلق بالمجالات الرئيسية الأخرى مثل إعادة توزيع الثروات وتمويل التنمية والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني، فلقد فوتت الوثيقة الختامية فرصة إدراج مبادئ حقوق الإنسان التي ترقى إلى مستوى التحديات المعقدة التي يواجهها الناس والكوكب». (ترجمة غير رسمية)^{١٦٤}

موجز تقييم أوجه القصور في مجالات حقوق الإنسان في

خطة عام ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٣ تم تشكيل مجموعة ائتلاف إنسانية تجمع بين منظمات إنمائية وبيئية ونسوية ونقابية ومنظمات تعنى بحقوق الإنسان من حول العالم بغية وضع خارطة طريق لإدراج حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد وضعت هذه الأطراف «اختبار مصداقية» لتقييم ما إذا كانت المقترحات المتعلقة بإطار ما بعد عام ٢٠١٥ تحترم وتعكس القواعد والمعايير والالتزامات في مجال حقوق الإنسان القائمة مسبقاً، تماشياً مع اتفاق ريو ٢٠+ الذي يقضي بأن تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة مع القانون الدولي. وفي ما يأتي بعض نقاط التقييم التي أثبتت عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.^{١٦٥} وترد بعض هذه المسائل بشكل منفصل في الأجزاء الآتية)

الاختبار ١: دعم حقوق الإنسان على نحو شامل، مع مراعاة شموليتها وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها
تماشى العديد من الغايات (مثل تلك المتعلقة بالمياه والصحة والتعليم) إلى حد ما مع معايير حقوق الإنسان، رغم أنه للأسف لم تتم صياغات صريحة بلغة حقوق الإنسان.

الاختبار ٢: ضمان الشفافية الكاملة والمشاركة الفعالة لجميع الناس، ولا سيما أكثرهم حرماناً، في صنع القرار على جميع المستويات
للأسف لا توضح الصياغة المستخدمة ان هذه التزامات بحسب قانون حقوق الإنسان

الاختبار ٣: ضمان مساءلة جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان
لا يفي قسم المتابعة والاستعراض في خطة عام ٢٠٣٠ بمعايير المساءلة التي يطالب بها ائتلاف حقوق الإنسان باستمرار. ولا يقتصر الأمر على أن الإطار غامض وطوعي تماماً في طبيعته، ولكنه فشل أيضاً في تحديد طرق ملموسة لتمكين مشاركة ذات جدوى للمجتمع المدني في جمع البيانات والمتابعة والرصد، ولا يقر حتى بإمكانية إعداد تقارير موازية مستقلة أو بديلة عن المجتمع المدني كأداة للمساءلة. كما أن هناك للأسف اعتراف ضئيل جداً بالحاجة إلى ضمان مساءلة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، على سبيل المثال في ما يتعلق بسياسات الدولة وإجراءاتها التي لها آثار تتعدى حدودها.

^{١٦٥} مقتطفات من «موقف ائتلاف حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٥.

^{١٦٤} «موقف ائتلاف حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٥، على http://www.globalgovernancewatch.org/library/doclib/20151028_AmnestySDGAssessment.PDF

يشكل القسم المتعلق بالتمويل إحدى أكبر خيبات الأمل بنظر الائتلاف، إذ لا يتقدم أبداً عن فشل المؤتمر الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا، ويفسر في الواقع بصورة انتقائية بعضاً من لغة المؤتمر لصالح البلدان المتقدمة أكثر. وليس هناك التزامات ملموسة بشأن كيف ستضمن الشراكة العالمية استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتغطية كلفة الخطة المقدره بـ ٣ تريليونات دولار أمريكي في السنة.

ولا تتضمن الخطة أي التزامات لتحويل الإطار المالي العالمي، وتحافظ بدلاً من ذلك على الوضع الراهن بعدم اعترافها بثبات أن سياسات معينة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحرير التجارة والضرائب والديون وانعدام حيز السياسات الوطنية وإطار مالي عام غير خاضع للتنظيم، تقوض حقوق الإنسان. وقد أشير إلى الحاجة إلى اتساق السياسات عدة مرات، ولكن دون التزامات ملموسة محددة زمنياً، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع والمؤسسات الدولية، فإن ذلك يعني القليل.

ومع ذلك، ترد التزامات هامة تتعلق بالموارد في إطار غايات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالديون والضرائب التدريجية والتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تمثيل البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

عند مقارنة إعلان خطة عام ٢٠٣٠ مع إعلان التنمية الاجتماعية ومن ثم الأهداف والغايات، ومن ثم المؤشرات، نلاحظ تراجعاً في قوة اللغة. ففيما أشار الإعلان عدة مرات إلى جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يلاحظ المرء أن الأهداف والغايات، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، تركز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مع تراجع الجوانب المدنية والسياسية والثقافية.

ويبقى نقد رئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ أنها تحتفظ بالنهج ثلاثي الأركان، الذي يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. ومقارنة بالركائز الأخرى، تتجاهل الأهداف الركيزة السياسية التي تعتبر أساسية لاستدامة السلام والأمن والحوكمة والديمقراطية، التي تعد بدورها ضرورية للتنمية المستدامة. كما أن الخطة تتجاهل الركيزة الثقافية التي تعتبر أساسية لإرساء أسس التنمية المستدامة في السياقات الوطنية والمحلية^{١٦٦} وكان من المتوقع أن يكون لذلك دوراً أكبر في الخطة، بالنظر إلى أن ديباجة الإعلان تؤكد على ما يأتي:

الاختبار ٤: ضمان احترام القطاع الخاص لحقوق الإنسان

هناك للأسف اعتراف ضئيل عملياً بالحاجة إلى تنظيم ومساءلة الزاميين وذات جدوى للقطاع الخاص، ولا تلزم الخطة حتى بإعداد تقارير الأثر في المجالين الاجتماعي والبيئي على النحو المقترح في التقرير التجميعي للأمين العام. ويشار إلى القطاع الخاص عدة مرات باعتباره شريكاً حاسماً في التنمية المستدامة، ولكن لا يوجد اعتراف بإمكانية تأثيره السلبي أو على الخطر الحقيقي للشركات على التنمية المستدامة.

الاختبار ٥: مكافحة عدم المساواة وإنهاء التمييز بجميع أشكاله

إن الالتزام بالحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية بين البلدان ضعيف في أحسن أحواله. وكانت هذه فرصة ضائعة لمعالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة من خلال النظر بجدية في السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية السائدة التي تقوض بوضوح حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية والجنسانية والبيئية.

الاختبار ٦: دعم حقوق الفتيات والنساء بشكل خاص وشامل

لسوء الحظ، كان واضحاً من المفاوضات الأخيرة والحلول التوفيقية النصية أن التوجه الجنسي والهوية الجنسية، فضلاً عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا تزال قضايا مثيرة للجدل تشكل أشكالاً من الاضطهاد المستمر بحق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم التي لا يمكن لهذه الخطة تغييرها.

الاختبار ٧: تأمين الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للجميع

من الرائع أن نرى أن الإعلان قد تناول بشكل صريح حق الإنسان في الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي. ولكن، كانت اللغة المستخدمة أضعف من النسخ السابقة (بعد اعتراضات الولايات المتحدة على صياغات أكثر تحديداً حول «إعمال» الحق) ما أدى إلى فقدان فرصة إعادة التأكيد على الحق في المياه والصرف الصحي على النحو المعترف به في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٩٢/٦٤ والإقرار بأنه ضروري لتحقيق جميع حقوق الإنسان.

الاختبار ٨: ضمان تماشي أي شركات عالمية من أجل التنمية المستدامة مع حقوق الإنسان

١٦٦ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: بين التطلعات والواقع، ورقة موقف»، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/322.pdf>

العدالة الاجتماعية

لا تظهر العديد من الإشارات الهامة إلى السلام والأمن والعدالة الاجتماعية الواردة في إعلان الألفية مرة أخرى في خطة عام ٢٠٣٠. فيعتبر إعلان الألفية العدالة الاجتماعية والإنصاف مبدأ كامناً وراء مبدأ التضامن، كونهما من بين القيم التي يقوم عليها. كما ترد العدالة أيضاً في سياق إعلان الألفية ولكن ليس في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فينص إعلان الألفية على ما يأتي:

يشير مبدأ الحرية في إعلان الألفية إلى الحق في العيش في مأمن من الظلم (الذي يشار إليه باللغة الإنجليزية إلى injustice) - أي انعدام العدالة. ويشير مبدأ التضامن إلى الإنصاف والعدالة الاجتماعية

■ **الحرية:** للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب. (الفقرة ٦ من إعلان الألفية)

■ **التضامن:** يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقاً لمبدأ الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين. (الفقرة ٦ من إعلان الألفية)

تم استبدال ذلك في خطة عام ٢٠٣٠ بالإشارات إلى «ضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة». (الفقرة ٣٥ من إعلان خطة عام ٢٠٣٠). وفيما يتم الترحيب بذلك، يبدو أن نهج خطة عام ٢٠٣٠ يركز على العدالة وسيادة القانون كآليتين وهيكليتين وأداتين على غرار المحاكم وآليات إنفاذ القانون وآليات الشكاوى، إلخ. حيث يتضح هذا لاحقاً في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرتبط بالعدالة وسيادة القانون في الغاية ١٦-٣، مركزاً على تعزيز «سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة». والمؤشرين المرتبطين بهذه الغاية هما «نسبة ضحايا العنف في الأشهر الـ١٢ السابقة الذين أبلغوا عن وقوعهم ضحيةً للسلطات المختصة أو غير ذلك من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً» و «المعتقلون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع عدد السجناء». ولا توجد غايات تتعلق بالعدالة الاجتماعية.

«نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا إلى إرساء السلام من دون تنمية مستدامة».

وتشكل الركيزتين السياسية والثقافية معاً بشكل قوي الطريقة التي توضع بها السياسات والخطط والتدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة وتقرّر. وتعطيها بالتالي أهمية محلية. فيوضح إعلان الحق في التنمية، الذي تم اعتماده في عام ١٩٨٧، بشكل واضح التنمية على أنها تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

تعرف المادة ١ (١) من إعلان الحق في التنمية بأن التنمية «حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً».

فهم معنى التنمية المستدامة

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة بأن التنمية البشرية المستدامة «لا تولد النمو الاقتصادي فحسب، بل توزع فوائده على نحو عادل؛ التي تجدد البيئة بدلاً من تدميرها؛ التي تمكن الناس بدلاً من تهميشهم. وهي التنمية التي تعطي الأولوية للفقراء، بتوسيع نطاق خياراتهم وفرصهم، وتوفير مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. إنها التنمية المؤيدة للناس والطبيعة والوظائف والمرأة». ويضيف تقرير التنمية البشرية أن هناك حاجة إلى نموذج جديد للتنمية؛ نهجاً «يضع الناس في صميم التنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، ويحمي فرص الحياة للأجيال القادمة كما وللأجيال الحالية ويحترم النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل الحياة». (ترجمة غير رسمية)^{١٧}

الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية

يشار إلى الحد الأدنى للحماية الاجتماعية مرة واحدة في خطة عام ٢٠٣٠ في إطار الغاية ٣-١ المتعلقة بالحد من الفقر، التي تتناول ضرورة استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠. تشكل الإشارة إلى نظام ملائم على الصعيد الوطني مصدر قلق، لأن ذلك قد يؤدي إلى إيجاد نظام حماية لا يتسق مع مقتضيات قانون حقوق الإنسان الدولي.

تشكل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية مجموعة من الضمانات الاجتماعية الأساسية التي يتم تطويرها تدريجياً لتصبح نظاماً عالمياً وشاملاً للضمان الاجتماعي يكفل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وعلى دخل أساسي مؤمن نقداً وعينياً. وهي استحقاقات قانونية للأفراد الذين يلعبون دوراً محورياً في تعزيز تأمين الدخل الأساسي والحصول على الرعاية الصحية وفي تيسير تمتع الفئات الأكثر تهميشاً من السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي تشمل استحقاقات الأطفال، واستحقاقات دعم الدخل، إلى جانب ضمانات العمالة للفقراء في سن العمل، والمعاشات التقاعدية الشاملة التي تمولها الضرائب لكبار السن، والاستحقاقات للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين فقدوا المعيل الرئيسي للأسرة.^{١٧١}

ولذلك فمن الضروري أن تدمج الدول الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في خطتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كوسيلة هامة لمكافحة الفقر وكفالة المساواة وعدم التمييز في التمتع بالحقوق وضمان التنمية المستدامة. ويجب أن تكون خطط الحد الأدنى للحماية الاجتماعية متسقة مع التزامات الدول بموجب المعايير الدولية. كما يجب استعراض القوانين والسياسات الوطنية لضمان اتساقها مع المعايير الدولية.

١٧١ بيان صادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «أرضيات الحماية الاجتماعية: عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الضمان الاجتماعي ومن أهداف التنمية المستدامة»، E/C.12.10/12.10، ١٥ أبريل ٢٠١٥، الفقرة ١

وهذا يختلف بصورة جوهرية عن مفهوم العدالة الاجتماعية كما تم تجسيده في إعلان الألفية.

العدالة الاجتماعية

أعلنت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية ليحتفل به في ٢٠ فبراير من كل عام.^{١٧٨} وللاحتفال بهذا اليوم، تتبنى الأمم المتحدة موضوعاً مختلفاً كل عام. وفي عام ٢٠١٧، كان الموضوع «منع الصراعات والحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق».

«العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفي ما بينها الذي يتحقق في ظلّه الازدهار. ومن ثم فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً منا لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية. وبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع جوهر رسالتنا العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان». (ترجمة غير رسمية)^{١٧٩}

«يجب أن يحفز اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية العمل ضد الفقر والتهميش الاجتماعي. فالعمل المنجز في ظل ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية - العمل اللائق - هو مفتاح للإدماج وقناة للعدالة الاجتماعية. غير أن الوضع العالمي يثير قلقاً بالغاً. ولا تزال الفجوة الاقتصادية أخذة في الاتساع، حيث يحصل أغنى ١٠ في المئة على ٣٠ إلى ٤٠ في المئة من مجموع الدخل في حين يحصل أفقر ١٠ في المئة على ما بين ٢ و ٧ في المئة منه». (ترجمة غير رسمية)^{١٧٧}

١٦٨ قرار الجمعية العامة رقم ٦١/١٠، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي تم

اعتماده في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧.

١٦٩ اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ٢٠١٦: «تحول عادل - اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً» و ٢٠١٧: «منع الصراعات والحفاظ على السلام من خلال العمل

اللائق»، على <https://www.un.org/development/desa/dspd/international-days/world-day-of-social-justice/world-day-of-social-justice-2016.html>.

and <http://www.un.org/en/events/socialjusticeday/>

١٧٠ اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ٢٠١٥: «لا حتمية ولا عذر: يمكن وقف العمل

القسري»، على http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/how-the-ilo-works/ilo-director-general/statements-and-speeches/WCMS_345645/lang-en/index.htm

آلية الاستعراض

السلام والتعمير بعد الصراع»، و«كفالة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسليح ونزع السلاح، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ودعوة جميع الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية». وبموجب هذا الإعلان، تلتزم الدول أيضاً ب«اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي» (الفقرة ٩ من إعلان الألفية).

لم تجد هذه العناصر المهمة الواردة في إعلان الألفية مكاناً لها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حيث لا يوجد أي إشارات محددة إلى نزع السلاح أو الإتجار بالأسلحة أو المحكمة الجنائية الدولية. في المقابل، تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى «العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستئثار الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة». فتدعو الخطة إلى «الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة ... بحلول عام ٢٠٣٠». أما الخطة المقابلة لها فهي «نسبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم الاستيلاء عليها والتي يتم تسجيلها وتتبعها». لذلك فمن الواضح أن خطة عام ٢٠٣٠ تتخلى عن هدف خطة الألفية القائم على نزع السلاح.

تشكل السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح وخفض الإنفاق العسكري أموراً ضرورية لزيادة الميزانيات المتاحة للخدمات الاجتماعية والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية

بلغ الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٥ نحو ٢,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العالم^{١٧٢} وسيكون التحول من العسكرة إلى تمويل التنمية أمراً محورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فكثيراً ما يجري اعتبار المستويات العالية من الإنفاق العسكري كجانب رئيسي للموارد المهدرة التي يمكن توجيهها نحو الاحتياجات البشرية. فعلى سبيل المثال، دعت الحملة العالمية المعنية بالإنفاق العسكري إلى خفض عالمي بنسبة ١٠ في المئة في الإنفاق العسكري، مع إعادة توجيه الموارد نحو أغراض التنمية. واستناداً إلى ذلك وإلى التقديرات بشأن الإنفاق اللازم لمختلف أهداف التنمية

وكما ورد مناقشته سابقاً في إطار آلية الاستعراض، ينص الإعلان على ما يأتي: «ستجري الاستعراضات على أساس طوعي، مع التشجيع على الإبلاغ في الوقت ذاته، وستشمل الاستعراضات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص». (الفقرة ٨٤ من خطة التنمية المستدامة). غير أنه لا يوجد أية توجيهات واضحة بشأن العملية أو المبادئ التوجيهية للإبلاغ من جانب المجتمع المدني. ورغم ذلك، تعد منظمات المجتمع المدني تقاريرها البديلة وتقدمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية الاستعراض الخاصة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى لا تزال لا تسمح بمشاركة المجتمع المدني بصورة فعالة. ففي البداية، لم يسمح لمنظمات المجتمع المدني بحضور الجلسة الرسمية. وفي عام ٢٠١٧، بدأ تحسين طفيف، شمل منح المجتمع المدني فرصة للمشاركة في الجلسات الرسمية، وتم تخصيص مقاعد لما يعرف بـ«المجموعات الرئيسية» في كل جلسة، وقدمت الأمم المتحدة بعض دعم السفر لممثلي المجتمع المدني من البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية للتقدم المحرز.

■ يلزم إصلاح عدة أوجه قصور في النظام المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في جلسات المنتدى السياسي الرفيع المستوى لضمان المشاركة الفعالة. ويشمل ذلك توافر المعلومات المسبقة بشأن كل من مضمون وطرق المشاركة، والوقت المخصص خلال جلسة الاستعراض للبيانات التي يعدها المجتمع المدني، وإمكانية إجراء حوار تفاعلي مع المجتمع المدني بعد تقديم الدول تقارير الاستعراض الطوعي الخاصة بها.

■ يجب استعراض وتحديث المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير التي أعدها وأصدرها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، بانتظام، مع ضمان اشراك المجتمع المدني في عملية التحديث المنظمة هذه.

الإنفاق العسكري

لا ترد العديد من إشارات إعلان الألفية إلى السلم والأمن والعدالة الاجتماعية في خطة عام ٢٠٣٠. فيربط إعلان الألفية بشكل واضح بين السلم والأمن ونزع السلاح. فيؤكد الإعلان تحت هذا العنوان أن الدول تلتزم بزيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء

^{١٧٢} الدكتور سام بيرلو-فريمان، «تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري العالمي»، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، أبريل ٢٠١٦، على <https://www.sipri.org/commentary/blog/2016/opportunity-cost-world-military-spending>

أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع في يونيو ٢٠١١ المعايير المتعلقة بمسؤولية الشركات ومساءلة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك من خلال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومع أن هذه المبادئ التوجيهية لا تشكل صكاً ملزماً، فإنها تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية المعيار العالمي الأول لمنع ومعالجة مخاطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بالنشاط التجاري، وهي تواصل توفير إطار مقبول دولياً لتعزيز المعايير والممارسات في ما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.^{١٧٥}

تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى هذه المبادئ بشكل عابر: «وستتعهّد قطاع الأعمال التجارية لجعله نشطاً وحسن الأداء، مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقاً للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة وسائر المبادرات الجارية في هذا الصدد، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان» (الفقرة ٦٧ من خطة التنمية المستدامة)

تفرض على الدول بموجب إطار حقوق الإنسان التزامات بحماية الناس من الانتهاكات. وينطوي الالتزام بالحماية على مسؤولية الدولة عن حماية الأفراد من الانتهاكات التي ترتكبها جهات فاعلة خاصة، بما في ذلك الكيانات التجارية. فعلى سبيل المثال، أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ما يتعلق بالحق في العمل، على واجب «أن تتخذ الدول الأطراف تدابير تضمن عدم تدخل أطراف ثالثة، مثل أصحاب العمل والمؤسسات التجارية في القطاع الخاص، في الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية وتكفل امتثالها إلى التزاماتها».^{١٧٦}

المستدامة، يستنتج أن «إعادة تخصيص نسبة ١٠٪ فقط من الإنفاق العسكري العالمي سيكون كافياً لتحقيق تقدم كبير في بعض أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، باعتبار أنه يمكن توجيه الأموال بشكل فعال نحو تحقيق هذه الأهداف، وأنه يمكن التغلب على العقبات الرئيسية، مثل الفساد والصراع».^{١٧٣} (ترجمة غير رسمية)

دور القطاع الخاص مساءلة الشركات

اتسم وضع خطة عام ٢٠٣٠ بمشاركة حماسية من القطاع الخاص. فتروج الخطة لعدد من نماذج الأعمال التجارية ودور القطاع الخاص. ومع ذلك، في حين أن خطة عام ٢٠٣٠ تعطي دوراً بارزاً للجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تحدد مسؤولياتها بما فيه الكفاية، ولا سيما في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وهناك أدلة كثيرة على أن أنشطة الشركات قد أثرت سلباً على التمتع بالحقوق. وقد سهل ذلك فشل الدول في ضمان امتثال الشركات التجارية، الخاضعة ضمن ولايتها، لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ولا تقر خطة عام ٢٠٣٠ بإمكانية حدوث هذا الأثر السلبي أو الخطر الحقيقي، ومن هنا الحاجة إلى تحقيق التوازن بين ذلك وفي ذات الوقت التركيز على مساءلة الشركات. وتعد أدوات مثل استراتيجيات الاستدامة وتقييمات الأثر والتقارير البيئية في غاية الأهمية لضمان ألا يكون للأعمال التجارية أثر سلبي وأن تسهم بالفعل في الخطة.^{١٧٤}

المعايير المتعلقة بمسؤوليات الشركات: توجه حقوق الإنسان

من الجدير بالذكر أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تعترف بالجهود التي أطلقت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لوضع صك ملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في إطار قانون حقوق الإنسان الدولي. وتعد هذه فرصة ضائعة للخطة من أجل الترويج للحاجة إلى مثل هذا الإطار التنظيمي والتشديد على ارتباطه بالتنمية المستدامة.

^{١٧٥} لمزيد من المعلومات، راجع/ي صفحة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: «الأعمال التجارية وحقوق الإنسان»، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/BusinessIndex.aspx>

^{١٧٦} اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٣ (٢٠١٦) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، ٢٧، E/C.12/GC/23، ٢٧ أبريل ٢٠١٦، الفقرة ٥٩، على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2F2C.12%2fGC%2f23&Lang=en

^{١٧٣} «تكلفة الفرصة البديلة للانفاق العسكري العالمي» على <https://www.sipri.org/commentary/blog/2016/opportunity-cost-world-military-spending>
^{١٧٤} راجع/ي المزيد في «الحقوق قبل الربح: توصيات بشأن مساءلة الشركات الصادرة عن المشاركين في مؤتمر حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥»، على http://www.cesr.org/downloads/Corp_accountability_post2015.pdf

أراضيها الوطنية.

من الضروري إذن الحرص على إيجاد التنظيم الدقيق والضمانات لنشاط الشركات؛ وتقييم مدى ملاءمة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص كشركاء في مبادرات التنمية المستدامة، استناداً إلى امثالها لمعايير حقوق الإنسان والمعايير البيئية؛ وتقييم الأثر. وفي غاية الأهمية أن تمتد هذه التدابير إلى خارج الأراضي، وفقاً للالتزامات الدول بحماية حقوق الإنسان في الخارج من الآثار السلبية الناجمة عن الشركات التي يقع مقرها في أراضيها.

منظمة التجارة العالمية

تضمن خطة عام ٢٠٣٠ إشارات عديدة خاصة إلى منظمة التجارة العالمية. ومن بين إشارات أخرى، تدعو الغاية ١٧-١٠ بصفة خاصة إلى «إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية». فتعتبر الخطة أن التجارة العالمية تشكل «محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة». وتتعهد الدول بالترويج «للأخذ بنظام تجاري، في كنف منظمة التجارة العالمية، يكون متعدد الأطراف وذا طابع عالمي ويستند إلى قواعد ويكون منفثاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف، إضافة إلى تحرير التجارة بشكل بناء». (الفقرة ٦٨ من اخطة التنمية المستدامة). كما تروج الخطة للشراكات بيت القطاع العام والقطاع الخاص.

وبغياب إطار تشريعي ومؤسسي قوي يضمن حقوق الإنسان، هناك خطر أن تؤدي الاتفاقات التجارية وأدوار القطاع الخاص على الصعيد الوطني وأدوار الشركات متعددة الجنسيات إلى تقويض ضمانات حقوق الإنسان بما في ذلك الخدمات العامة. لذلك، يجب أن تكون هناك ضمانات واضحة لآليات الشفافية والمساءلة^{١٧٨}.

نهج السياسات الضريبية والمالية

تدعو الغاية ١٧-١٠ في الخطة الدول إلى «تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات». ولكن لا يوجد مؤشرات مرتبطة بذلك، ولا توضح الخطة كيف يمكن للدول «تحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات».

١٧٨ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: بين التطلعات والوقائع. وثيقة موقف»، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/325.pdf>

على الدول واجب تأمين الضمانات والمساءلة عن مشاركة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة من خلال الآليات التنظيمية أمر ضروري. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في سياق الحماس المتزايد للعمل ضمن شراكات بين القطاعين العام والخاص والخصخصة التي يشار إليها في عدة أماكن في خطة عام ٢٠٣٠.

مسؤوليات حقوق الإنسان في الحماية من آثار الأعمال التجارية

أبرزت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واجب الدول في حماية حقوق الإنسان من تقويض الأعمال التجارية لحقوق الإنسان ولفتت الانتباه إلى ضرورة تحقيق ما يأتي:^{١٧٧}

- الالتزام بضمان عدم التمييز بحق مختلف الفئات وفي استخدام الموارد الطبيعية؛
- الالتزام باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عندما تعطي الدول الأولوية لمصالح الكيانات التجارية دون مبرر مناسب، أو عندما تتبع سياسات تؤثر سلباً على التمتع بالحقوق؛
- الالتزام بالحماية عن طريق منع الانتهاكات الفعلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية؛
- الالتزام بالوفاء، الذي يقتضي من الدول أن تتخذ الخطوات اللازمة، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، من أجل تيسير وتعزيز التمتع بالحقوق، وفي حالات معينة، توفير السلع والخدمات الضرورية لهذا التمتع بصورة مباشرة. وتشدد اللجنة على أن الاضطلاع بهذه الواجبات قد يتطلب تعبئة الدولة للموارد، بما في ذلك عن طريق إنفاذ نظم ضريبية تصاعدية. وقد يتطلب ذلك السعي إلى التعاون مع الأعمال التجارية ودعمها لإعمال حقوق الإنسان والامتثال لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان.
- التزامات خارج الحدود الإقليمية للدولة عن طريق مراقبة أنشطة الشركات التي تقع في أراضي الدولة و / أو الخاضعة لولايتها القضائية، لتسهم بالتالي في التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارج

١٧٧ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق

العام رقم ٢٤ بشأن التزام الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق أنشطة الأعمال التجارية»، E/C.12/

GC/24، ١٠ أغسطس ٢٠١٧، على [http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/Download.aspx?symbolNo=E%2FC.12%2fGC%2f24&L)

treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=E%2FC.12%2fGC%2f24&Lang=en

المساعدات الخارجية وتمويل التنمية

إطار حقوق الإنسان للمساعدات الخارجية وتمويل التنمية

تلزم المادة ٢ (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، خطوات لضمان التمتع التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل (المادة ٤) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٤ (٢)) أحكاماً مماثلة. ويتم هذا غالباً بشكل ديون خارجية يمكن ان تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شجعت هيئات المعاهدات البلدان المتقدمة النمو على تحقيق تخصيص ٧٪ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وإدراج نهج قائم على الحقوق في السياسات والبرامج الإنمائية.^{١٨١} وفي هذا الصدد، شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن على الدول ان تكفل بوصفها مقرضة للقروض الثنائية وأيضاً كأعضاء في المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة المالية، بأن لا تفرض التزامات على الدول المقترضة من شأنها أن تقودها إلى اتخاذ تدابير تراجعية تنتهك التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{١٨٢}

المساءلة في المساعدة الإنمائية

تشجع خطة عام ٢٠٣٠ «المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.» (الغاية ١٠-ب) كما تدعو الخطة إلى دعم أقل البلدان نمواً، «بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.» (الغاية ١١-ج) أما الغاية ١٧-٢ فتدعو إلى قيام البلدان المتقدمة النمو «بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٧٪ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ في المئة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويشجع مقدمو

يشكل تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي من الطرق التي يستخدمها القطاع الخاص، والتي تسبب في حرمان البلدان من إيرادات هامة يلزم استخدامها لإعمال مجموعة من الحقوق وتمويل التنمية المستدامة. وهناك أدلة على أن تجنب الشركات للضرائب أو التهرب الضريبي تكلف الدول، ولا سيما البلدان النامية، بليارات الدولارات سنوياً. وهذا يتجاوز الأموال التي تتلقاها البلدان النامية من المساعدات. لذلك، إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات ترغب حقاً في المساهمة بمسؤولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما هو وارد في خطة عام ٢٠٣٠، فالنهج الأفضل سيكون أن تضع حداً لممارساتها، مثل تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية والضغط من أجل الحوافز الضريبية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج بشدة إلى إيرادات ضريبية. وينبغي أن يفهم ذلك على أنه جزء أساسي من مسؤولية الشركة عن احترام حقوق الإنسان، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر/ي اعلاه).

ويتطلب تحسين القدرات المحلية على تحصيل الإيرادات الضريبية أيضاً فرض ضرائب تصاعدية تؤدي إلى إعادة توزيع الثروات والموارد. فالضرائب التصاعدية أساسية للحد من أوجه عدم المساواة وإعادة توزيع الثروات بإنصاف. غير أن العديد من التحديات المحلية والعالمية تعرقل فاعلية الضرائب، بما في ذلك ضعف تحصيل الضرائب وأوجه القصور في إنفاذ الالتزامات الضريبية، والتهرب الضريبي، والإعفاءات الضريبية، وعدم كفاية تطبيق الضرائب التصاعدية على الدخل ورأس المال.

كما وهناك تحدٍ آخر، وهو أن الضرائب تستخدم في الدول العربية لتحسين إنفاق الدولة أو الحد من العجز ولا تترافق مع تخطيط تنموي، حيث تستخدم الإيرادات للفوائد وإعمال الحقوق، بما في ذلك الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وخطة عام ٢٠٣٠ صامتة حيال ذلك.^{١٧٩}

كما أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تتناول الحاجة إلى الشفافية على الصعيد الوطني لضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بجمع الضرائب وكيفية إنفاق الإيرادات، التي تعززها الأطر التشريعية لضمان الحصول على المعلومات وزيادة وعي المواطنين إزاء الشفافية المالية وفهمهم لها.^{١٨٠}

١٧٩ لمزيد من المناقشة، راجع/ي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات من المجتمع المدني في المنطقة العربية حول اجندة ما بعد ٢٠١٥ وخطة تمويل التنمية»، ٢٠١٥، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/313.pdf>

١٨٠ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات من المجتمع المدني في المنطقة العربية حول اجندة ما بعد ٢٠١٥ وخطة تمويل التنمية»، ٢٠١٥، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/313.pdf>

١٨١ «المساهمات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: هيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان ودورها في دعم خطة عام ٢٠٣٠».

١٨٢ «الدين العام وإجراءات التقشف والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بيان اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، E/C.12/2016/1، ٢٢ يوليو ٢٠١٦، الفقرة ١٠.

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان^{١٨٤}

تساهم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢،^{١٨٥} في البحث عن حل عادل ودائم لأزمة الديون لا يتماشى فقط مع الالتزامات السياسية التي تعهد بها المجتمع الدولي، بل يتوافق أيضاً مع التزامات جميع الدول في إطار حقوق الإنسان. إلا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تشير إلى هذه المبادئ التوجيهية.

يتضمن نص المبادئ مقدمة وثلاثة فروع رئيسية. أما المقدمة فتوجه الانتباه إلى التأثير الضار لأعباء الديون المفرطة على حقوق الإنسان والتنمية، وتسلب الضوء على الحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين التزامات الدولة الناشئة عن الترتيبات المتعلقة بديونها الخارجية والتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. ويعرض الفرع الأول نطاق المبادئ والغرض منها؛ بينما يعرض الفرع الثاني المبادئ الأساسية المستمدة من المعايير الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير أخرى تستند إليها هذه المبادئ؛ ويحتوي الفرع الثالث على المبادئ التنفيذية.

وتهدف المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الدول وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية العامة والخاصة، الوطنية والدولية، والمقرضين الثنائيين، والجماعات المنظمة، في الاضطلاع بأنشطتها والسعي إلى تحقيق مصالح كل منها في ما يتعلق بالديون الخارجية. ويتمثل الهدف الأسمى لهذه المبادئ في تحقيق توازن بين التزامات الدول المدينة والدائنة التعاقدية الناشئة عن ترتيبات الديون الخارجية والالتزامات القانونية الدولية للمدين والدائن على حد سواء المتعلقة باحترام جميع حقوق الإنسان وحياتها وإعمالها، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناشئة عن الالتزامات القانونية التي ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي.

^{١٨٤} «تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول والتزاماتها المالية الدولية الأخرى المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، A/HRC/20/23، ١٠ أبريل ٢٠١١، الفقرة ١٦. نص المبادئ التوجيهية مرفق بالتقرير.

^{١٨٥} بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٠/٢٠، يونيو ٢٠١٢.

المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٢٠، في المئة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

لذلك، من الواضح أن المساعدة الإنمائية وتمويل التنمية يشكلان جانباً رئيسياً من جوانب خطة عام ٢٠٣٠. ولكن، وعلى الرغم من الترحيب بهذا، لا تتناول الخطة الحاجة إلى الفعالية والمساءلة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، سواء كانت الجهة المقدمة أو المتلقية.

ويعتبر مبدأ «المساءلة المتبادلة» للعلاقات الثلاثية بين الجهات المانحة من جهة، والهيئات المكلفة بعملية التنفيذ، من جهات حكومية أو منظمات غير حكومية من جهة ثانية، والأشخاص المستفيدين من جهة ثالثة، أحد المبادئ الأساسية لفعالية المساعدات الإنمائية المعتمد في باريس في عام ٢٠٠٥، وخلال المؤتمر الرفيع المستوى في بوسان / كوريا الجنوبية في عام ٢٠١١ الذي أعاد التأكيد على المبادئ الأساسية لفعالية التنمية. ومع ذلك، وفي حين يتوقع أن تظل المعونة الدولية مصدراً رئيسياً للتمويل من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، لا تشير الخطة إلى المساءلة المتبادلة أو عملية فعالية المعونة. كما أنها لا تتضمن شرطاً واضحاً بأنه لا ينبغي صرف المعونة الخارجية على الإنفاق العسكري أو أن تتخذ شكل تعاون وتحويل عسكري، بدلاً من صرفها على الخدمات الاجتماعية.

يجب ان يرافق عملية المساعدة الإنمائية آليات للمساءلة لجميع الجهات ذات العلاقة من أجل ضمان فعالية المساعدات الإنمائية. ويجب اشتراط أن لا يتم صرف المعونة الخارجية على الإنفاق العسكري.

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان

من المسلم به أن تمويل الديون يمكن أن يساهم، في ضوء مجموعة من العوامل، بما في ذلك أحكام وشروط القرض، في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان وفي تهيئة الظروف اللازمة لإعمال حقوق الإنسان. ولكن، هناك أيضاً أدلة تثبت أن الوفاء بالتزامات الديون كثيراً ما يكون، خاصة في أفقر البلدان، على حساب الاستثمار الاجتماعي، بما في ذلك الاستثمار في الخدمات التي تساهم في إعمال حقوق الإنسان.^{١٨٣}

^{١٨٣} لمزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع راجع/ي «تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول والتزاماتها المالية الدولية الأخرى المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، A/HRC/20/23، ١٠ أبريل ٢٠١١، على <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/AnnualReports.aspx>

فعالية المعونة وتمويل التنمية

يرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بالعملية التي تعرف الآن بـ«فعالية المعونة»، التي أطلقها المنتدى الرفيع المستوى في روما في عام ٢٠٠٣، الذي فشل في الاتفاق على مجموعة من المبادئ. ولم يؤد المنتدى الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥، الذي أسفر عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكره اللاحق في عام ٢٠٠٨، إلى آليات تنظم المساءلة المتبادلة. وقد تم التوصل إلى تحول في العملية والنتائج في الحوار الدولي بشأن المعونة والتنمية في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة في بوسان، كوريا الجنوبية في عام ٢٠١١. ومن حيث العملية، كانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني بشكل متساوٍ كأصحاب مصلحة في مفاوضات فعالية المعونة إلى جانب الحكومات والجهات المانحة.^{١٨٦} أما من حيث النتائج، فيفيد إعلان بوسان: «تعتبر المساءلة المتبادلة في ما بين المستفيدين المعنيين من التعاون، وكذلك تجاه مواطني الدول والمنظمات والمؤسسات وأصحاب المصالح، من الأشياء الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة». (شراكة بوسان للتعاون في التنمية الفاعلة، الفقرة ١١ د) (ترجمة غير رسمية).

ولقد تم عقد عدد من المؤتمرات الدولية لمناقشة ما بات يعرف باسم «تمويل التنمية»، بدءاً من المكسيك ٢٠٠٢ وقطر ٢٠٠٨. وفي يوليو ٢٠١٥، اجتمع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، والحكومات، ونقابات العمال، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والجهات الفاعلة الأخرى، للمرة الثالثة في أديس أبابا (إثيوبيا) لاستعراض العملية الحالية لتمويل التنمية ومناقشة المقترحات الرامية إلى إصلاح النظام المالي الدولي وإعادة توازنه من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

طالب المشاركون في حوارات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية على وضع خطة إنمائية موثوقة تتجاوز الأهداف الإسمية والمؤشرات الكمية لمواءمة نظم الحوكمة العالمية مع خيارات السياسات الوطنية. ويجب أن تستند خيارات السياسات هذه إلى عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة يعزز سياسات تقدمية تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.^{١٨٧}

تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى برنامج عمل أديس أبابا بوصفه جزءاً حاسماً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة التي ينبغي تحقيقها من خلال الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بدعم من سياسات ملموسة وإجراءات برنامج عمل أديس أبابا. غير أن الخطة لا تشير إلى أي مبادئ تتعلق بفعالية المعونة.

وتجدر الإشارة انه رافق تبني برنامج عمل أديس أبابا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إثارة مخاوف شديدة من قبل منظمات التنمية وحقوق الإنسان. وتقوم المخاوف على أن زيادة حجم الموارد اللازمة للتنمية (والتي ارتفع تقديرها من مليارات إلى تريليونات) سيحتاج إلى استثمارات واسعة، الأمر الذي يعتقد انه يستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة والاستفادة منها إلى حد كبير. وي طرح هذا الأمر إشكالية التركيز المفرط على الموارد المالية بدلاً من إزالة الحواجز الهيكلية التي تُعيد العديد من البلدان إلى الاعتماد على الاستثمار الاقتصادي وأنماط اقتصادية محددة وانعدام التنوع الاقتصادي. كما وتجعل هذه الشروط اجندة التنمية العالمية العامة معتمدة على شروط الاستثمارات الخاصة وأسواقها التي لا يمكن التنبؤ بها. ولقد تم إنشاء آلية رصد كجزء من برنامج عمل أديس أبابا، إلا أنه يشمل هذا القطاع الخاص، خاصة الشركات. وهذا يطرح إشكالية حيث إن هذا يؤدي إلى طمس لخطوط الاختلاف بين المصالح العامة والخاصة، ويتجاهل التضارب الصارخ للمصالح في كثير من الأحيان.^{١٨٨}

وقد تم نقل «تعبئة الموارد المحلية» إلى أعلى برنامج العمل. وهذا يثير القلق إزاء احتمال تخفيض الالتزامات في المعونة الدولية وتمويل التنمية وتراجعها ببطء وفقاً لهذا المبدأ. فلتعبئة الموارد المحلية دور حاسم في التنمية لا سيما من خلال فرض ضرائب عادلة، وهو ما يمثل شكل تمويل التنمية الأكثر استدامة وشرعية. بيد أن هذا يتجاهل حقيقة أن العديد من البلدان قد لا تتمكن من جمع وتعبئة موارد محلية كبيرة لأسباب متنوعة، بما في ذلك الديون الخارجية، ولأنها تُؤجر مواردها. ولا يجب أن تحل تعبئة الموارد المشتركة محل مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في آن واحد (راجع أدناه). فضلاً عن المساءلة المتبادلة، التي يكرسها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.^{١٨٩}

١٨٨ ستيفانو براتو، «ما وراء وسائل التنفيذ الحالية»، جمعية التنمية الدولية، أضاء على التنمية المستدامة، تقرير مجموعة التفكير حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٦، على https://www.2030spotlight.org/sites/default/files/contentpix/spotlight/Agenda-2030-en_web_accessible.pdf

١٨٩ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، «إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات من المجتمع المدني في المنطقة بشأن برامج ما بعد عام ٢٠١٥ وخطط تمويل التنمية»، ٢٠١٥، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/311.pdf>

١٨٦ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «فهم المساءلة - دليل المساءلة المتبادلة على دور مختلف أصحاب المصلحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، مارس ٢٠١٦.

١٨٧ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، «إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات من المجتمع المدني في المنطقة بشأن برامج ما بعد عام ٢٠١٥ وخطط تمويل التنمية»، ٢٠١٥، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/311.pdf>

الإبلاغ والمساءلة

رغم وجود نظام للاستعراض والإبلاغ، على النحو المبين في الفصل السابق، فلا يشكل هذا بأي شكل هيكلية مساءلة. وقد تم تحديد عدم وجود بنية منهجية ومحددة بشكل جيد كسبب رئيسي لبعض أوجه القصور الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا، خلافاً للأهداف الإنمائية للألفية التي تطبق بالدرجة الأولى على الدول النامية، فإن خطة عام ٢٠٣٠ توفر نقطة انطلاق لاستعراض التنفيذ المحلي في البلدان، مهما كان مستوى الدخل فيها. وستتاح لجميع البلدان - على قدم المساواة - فرصة المشاركة والتعليق على استعراض «المسؤوليات المتساوية والمتباينة في آن واحد» للوفاء بالالتزامات الجماعية. غير أن هناك قلقاً بالغاً من أن هيكله استعراض خطة عام ٢٠٣٠ لن تركز تقدماً أكبر من عملية الأهداف الإنمائية للألفية لأنها تنطوي على مجرد تقديم التقارير وليس على آلية للاستعراض والمساءلة.

ستكون عملية المتابعة والاستعراض، وفق خطة عام ٢٠٣٠ طوعية وضائعة لقيادة البلدان، ويتم تعديلها بناءً على الأوضاع الوطنية والقدرات ومستويات التنمية المختلفة، وسوف تختلف بحسب السياسات والأولويات في كل بلد.

والطابع الطوعي للالتزام بالإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها مثير للقلق. كما من المقلق أن يقتصر ذلك على الإبلاغ الطوعي، بدلاً من أن يشمل استعراضاً دورياً واضحاً مع نتائج، وهذا يمكن أن يساعد في توجيه الدول والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى نحو تحسين المشاركة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتبين التجربة أنه تعتبر عملية استعراض قوية ضرورية لتحقيق الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. فتثير عملية الاستعراض الطوعي، والتي هي ليست عالمية ومنتظمة، ويمكن تقديمها وفقاً لسياسات وأولويات البلد المختلفة، القلق من أن البلدان يمكن أن تنحرف بسهولة عن الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها أو تنقص منها، أو أن تختار ما تريد الإبلاغ عنه. وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى الحد من نطاق الخطة والتي يتضح أنها محدودة بالفعل عند مقارنة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها مع طموحات الإعلان على النحو المبين بالتفصيل اعلاه. وقد يحد ذلك أيضاً التزامات الدول بموجب القانون الدولي. فعدم الالتزام بعملية استعراض قوية يمكن أن يعني ببساطة أننا قد نصل إلى عام ٢٠٣٠ لنجد أنه تم تحقيق أمور قليلة جداً، أو أن الإنجازات غير متوازنة من جديد ولا تستجيب للاحتياجات.

وعلاوة على ذلك، يطرح تمويل التنمية من خلال تعبئة الموارد المحلية مشاكل خاصة في البلدان الفقيرة، حيث سيتعين عليها أن تعمل ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي تكون فيه قدرتها على جمع الموارد محلياً مقيدة بالبيئة الاقتصادية العالمية ونظمها وقواعدها.^{١٩٠}

من المهم ألا يشكل التمويل السؤال الأساسي لتحقيق أهداف التنمية، وإنما يجب أن تعتمد التنمية على أنماط وسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية. ومن خلال هذا، يجب تشجيع دور للقطاع الخاص في إطار يدعم خلق فرص العمل، وإعادة توزيع الدخل، والنمو داخل المناطق وفي ما بينها. ويجب وضع أدوات لتقييم أثر القطاع الخاص على المستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان عموماً، وتنفيذها بصورة منتظمة.^{١٩١}

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد مبدأ «المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد»، خلال قمة الأرض التي عقدت في ريو في عام ١٩٩٢، ليكون مبدأ أساسياً في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وهو يضع مسؤوليات على مختلف الشركاء الإنمائيين، وهي أمور لا بد من الوفاء بها للتصدي للتحديات التي تواجهها البشرية اليوم. والبلدان الغنية التي تهرب من مسؤولياتها في دعم جهود التنمية في البلدان النامية هي السبب الكامن وراء عدم تحقيق الأهداف الإنمائية. فتعيد الفقرة ١٢ من إعلان خطة عام ٢٠٣٠ التأكيد على جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد. ورغم الترحيب بذلك، لا توجد أهداف أو غايات أو مؤشرات تنفيذية متوافقة مع هذا المبدأ. بما في ذلك في جميع الأجزاء الأخرى التي تشير إلى وسائل التنفيذ. ولذلك، لا توفر الخطة مرجعية ملموسة لكيفية تنفيذ هذا المبدأ.

١٩٠. كايت دونالد، «الأعمال التجارية الكبرى وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، مدونة متاحة على موقع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في ٨ ديسمبر ٢٠١٥، على <http://www.cesr.org/article.php?id=1794>
١٩١. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، «مداخلات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للمشاورات العامة بشأن استعراض توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية»، على <http://www.annd.org/data/item/pdf/447.pdf>

وفي حين يتم الترحيب بهذه الإشارات التي تعزز نهج حقوق الإنسان في الخطة، إلا أنه لا يتم التشديد عليها على نحو ملائم باعتبارها مبادئ يجب أن توجه تنفيذ الخطة نفسها، إلا أنها الآن تشكل مبادئ توجيهية فقط لعملية المتابعة والاستعراض. كما أن طبيعة نظام الإبلاغ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لا يشتمل على اختبار حقيقي لما إذا كان يتم الالتزام بهذه المبادئ أم لا.

وأخيراً، يمكن أن يكون الإبلاغ من جانب القطاع الخاص خطوة إيجابية نحو مزيد من شفافية هذا القطاع. غير أنه نظراً لعدم وجود إشارة في الخطة إلى مساءلة القطاع الخاص، وهو أمر أساسي، إلى جانب الشفافية، لضمان احترام حقوق الإنسان، فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي نظام الإبلاغ هذا، بصيغته الحالية، إلى زيادة مساءلة القطاع الخاص.

الغايات والمؤشرات والبيانات

إنّقدت العديد من الغايات لأنها عامة جداً في بعض الحالات، وضيقة جداً في حالات أخرى. وهناك أيضاً مخاوف من أن بعض الغايات غير مكتوبة بنهج قائم على الحقوق، وقد يؤدي العمل نحو تحقيقها إلى تقويض التزامات الدولة. وكان هذا أحد الشواغل الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية.

ويتضمن عدد من الغايات قوائم طويلة بالأعمال التي يتعين تحقيقها في إطار فترة خطة عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لا تتمتع كل العناصر ضمن هذه الغايات بمؤشرات مقابلة.

وهذا يعني بالتالي أن تجربة الأهداف الإنمائية للألفية ستتكرر. ويكون إذاً غياب عملية استعراض سليمة والتي يمكن أن تسهل قياس التقدم المحرز، وتحديد أوجه القصور والتحديات، وتقديم توصيات ملموسة، فرصة ضائعة.

ولا تستفيد خطة عام ٢٠٣٠ من نظام الإبلاغ والاستعراض القائم داخل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية على النحو المفصل أعلاه، بما في ذلك آليات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية، والمشاركة مع الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الإقليمية، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والتقارير الدورية المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات. ولذلك، لا يقتصر الأمر على عدم وجود نظام إلزامي للإبلاغ والاستعراض، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من المساءلة، ولكن نظام الاستعراض لا يزال منفصلاً عن آليات حقوق الإنسان.

■ هناك حاجة ماسة إلى أن يستفيد الإبلاغ المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان، حيث إن البيانات والمعلومات بشأن القوانين والسياسات والممارسات متاحة بالفعل في التقارير المقدمة إلى نظام حقوق الإنسان. ويمكن الاستفادة منها وتحليلها أكثر في التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

■ تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى يمكن أن يشكل فرصة أمام الدول لإثبات كيفية ترجمتها للملاحظات والتوصيات الختامية الصادرة مسبقاً عن هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهيئات الخبراء الإقليمية بشأن الخطوات التي تفيده التنمية المستدامة، وتقديم تقارير عن تقدمها في هذا المجال.

■ تشير العديد من التوصيات الصادرة عن هيئات خبراء حقوق الإنسان بصورة مباشرة إلى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وبات العديد من هذه الهيئات في الواقع يشير مباشرة إلى أهداف التنمية المستدامة المحددة وغاياتها في التوصيات المقدمة للدول. من المهم أن تسترشد عمليات الاستعراض الطوعي عملياً بعدد من المبادئ المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ بما في ذلك أن تكون التقارير «مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس وتدعم الإبلاغ من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ»، وأن «يكون محورها الناس وتراعي الاعتبارات الجنسانية، وتحترم حقوق الإنسان، وتركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلو عن الركب». (الفقرات ٧٤ د.هـ من أجندة التنمية المستدامة)

على سبيل المثال

■ **تركز الغاية ٥-٢ على «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال».** وفيما تركز الغاية على القضاء على جميع أشكال العنف، فإن المؤشرات المرتبطة بها تركز على النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة وما فوق، واللواتي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من جانب شريك حالي أو سابق، أو أشخاص آخرين غير الشريك الحميم خلال الأشهر الـ ١٢ السابقة. وليس من الواضح لماذا استخدم سن ١٥ سنة كالحده القاطع. وبالنظر إلى أن العديد من الفتيات والنساء في العالم يتم تزويجهن قسراً ويتعرضن لجميع أشكال العنف من جانب الشركاء الحميمين أو غيرهم من الأشخاص في العائلة، فتعد هذه فرصة ضائعة لتسجيل وقياس أشكال العنف هذه ضد جميع الفتيات والنساء (ليس فقط من هن فوق عمر ١٥ سنة) من أجل توجيه التدابير القانونية والسياسات المطلوبة. كما أنه من غير الواضح سبب عدم وجود مؤشرات محددة بشأن الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال رغم ان الغاية تشير إلى ذلك.

■ **تركز الغاية ٨-٧ على «اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر وضمن حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥».** والمؤشر الوحيد الموازي لهذه الغاية هو «نسبة وعدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة المنخرطين في عمل الأطفال، حسب نوع الجنس والعمر». وما من مؤشر مقابل بشأن تجنيد الأطفال، أو الإتجار، أو الرق الحديث. كما أن تصنيف البيانات بحسب الجنس والعمر لا يسمح بتحديد أنواع العمل التي يقوم بها الأطفال أو المناطق الجغرافية أو العمل الخطر أو ما إذا كان الأطفال ملتحقين في التعليم أم لا، وما إلى ذلك. وستكون هذه المعلومات حاسمة لوضع سياسات لتحقيق هدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠. وليس من الواضح أيضاً لماذا لا تطلب المؤشرات إطاراً قانونياً ذي صلة، كما هو الحال في مؤشرات أخرى (راجع المثال أدناه بشأن النساء والفتيات).

■ **وثمة مشكلة أخرى وهي أنه تم التعبير عن المؤشرات المرتبطة بالغايات إلى حد كبير بالنواحي الكمية التي يعبر عنها بالمعدل ... والنسبة ... والعدد ... وفي حين أن مثل هذه المؤشرات قد تساهم في فهم بعض جوانب الترابط بين العناصر اللازمة لتحقيق الغايات، فإن معظم**

هذه المؤشرات تفشل في معالجة التعقيد في الغايات. فالطبيعة الكمية فقط للمؤشرات لن تمكن الدول من تقييم نوعية الخدمات. وأعلنت نتائج مؤتمر أديس أبابا بشأن تمويل التنمية (٢٠١٥) أن «من المهم جداً التركيز على البيانات الكمية والنوعية، ... على الصعيدين الوطني ودون الوطني للرفع من مستوى القدرات والشفافية والمساءلة على الصعيد المحلي في إطار الشراكة العالمية».^{١٩٢}

■ **كما أن صيغة العديد من المؤشرات عامة ولا تتوافق مع متطلبات القانون الدولي. فيتطلب المؤشر الوحيد المقابل للغاية ٥-١ «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان»، معلومات بشأن «ما إذا كانت هناك أطر عمل قانونية قائمة للترويج للمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وتعزيزها ورصدها». وهذا النهج الضيق لكيفية القضاء على التمييز بين الجنسين، الذي يركز فقط على الأطر القانونية، يتناقض بشكل مثير للقلق مع متطلبات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإرشادات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في هذا الصدد. فتوضح اللجنة أنه يجب اتخاذ تدابير في جميع المجالات. ويشمل ذلك التزام الدول بالامتناع عن وضع قوانين وسياسات ولوائح وبرامج وإجراءات إدارية وهياكل مؤسسية تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حرمان المرأة من التمتع بحقوقها على قدم المساواة. كما أنه يقتضي من الدول أن تحمي المرأة من التمييز من جانب الجهات الفاعلة الخاصة وأن تتخذ خطوات ترمي مباشرة إلى القضاء على الممارسات العرفية وجميع الممارسات الأخرى التي تمس وتديم فكرة دونية أو تفوق أي من الجنسين، والأدوار النمطية للرجل والمرأة. وهناك أيضاً التزام باتخاذ مجموعة واسعة من الخطوات لضمان تمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية بحكم القانون وبحكم الأمر الواقع، بما في ذلك، عند الاقتضاء، اعتماد تدابير خاصة مؤقتة. والدول ملزمة أيضاً بالتصدي بفعالية للتمييز ضد المرأة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأفعال أو الإغفالات مرتكبة من قبل الدولة أو الجهات الفاعلة الخاصة.^{١٩٣} وبين هذا المثال بوضوح أنه إذا ما استخدم إطار حقوق الإنسان في وضع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها وآلية الإبلاغ والاستعراض، فستكون النتيجة أقوى.**

^{١٩٢} الفقرة ١٢٥ من برنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (برنامج عمل أديس أبابا) في ٢٧ يوليو ٢٠١٥ (القرار ٣١٣/٦٩ المرفق) على <http://www.undocs.org/ar/A/RES/69/313>

^{١٩٣} اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، «التوصية العامة رقم ٢٨ بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، CEDAW/C/GC/28، ١٦ ديسمبر ٢٠١٠، على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW/C/GC/28&Lang=en

وهناك مشكلة هامة أخرى، وهي عدم وجود بيانات في المقام الأول، حيث يتضح من الدراسات أن البيانات التي تغطي ٢٢ بلداً عربياً والتي تمتد على مدى العقدين الماضيين غير كاملة. وفي بعض الحالات، حال النقص الكبير في البيانات دون تحديد الاتجاهات وحساب المتوسطات في البلدان المختلفة.^{١٩٦}

يعد نقص البيانات في العديد من البلدان العربية تحدياً أمام استخدام الأدلة في وضع السياسات. فالمعلومات القائمة على الأدلة ضرورية لتحديد الغايات وتصميم السياسات ورصد التقدم المحرز وإعداد التقارير.

وقد أعاق الافتقار إلى البيانات العديد من البلدان العربية من الإبلاغ بشكل كامل عن المؤشرات الخمسة والأربعين المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية باستخدام بياناتها الرسمية الوطنية. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع مع نظام المؤشرات الأكثر تفصيلاً الذي سيتم استخدامه لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تعتمد المؤشرات بشكل كبير على توافر البيانات. غير أنها لا تتطلب بيانات مفصلة - حسب العمر ونوع الجنس والعرق والسكن في الريف/المدن، وما إلى ذلك. وبدون هذه المعلومات، سيكون من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، أن تجري الدول تقييمات واضحة ووضع سياسات تصحيحية. وكثيراً ما تشدد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان على أهمية البيانات المصنفة. ويجب أن تتضمن الوثيقة الأساسية المقدمة من الدول إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانات إحصائية ذات صلة، مصنفة حسب الجنس والعمر والفئات السكانية، ويمكن عرضها في جداول مرفقة بالتقرير. وينبغي أن تتيح هذه المعلومات إجراء المقارنات مع مرور الوقت.^{١٩٤} وكثيراً ما تشدد آليات خبراء حقوق الإنسان على أهمية البيانات المصنفة. على سبيل المثال، يؤكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أنه «يجب علينا أن نعرف من هم الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات أو يحصلون على خدمات غير كافية، ولماذا هم محرومون أو مهمشون... يجب أن تكون الفئات المحرومة ذات أولوية حتمية على المجموعات المتقدمة نسبياً» (ترجمة غير رسمية).^{١٩٥}

■ هناك خطر ان المؤشرات والبيانات المتوفرة لا تُسهل إجراء التقييم، والذي سيكون أساسياً لتوجيه التعديلات في سياسات الدولة وإجراءاتها. ولذلك، من الضروري أن تضمن الدول إيجاد نظام جيد لجمع البيانات وأن تضمن جمع البيانات على فترات منتظمة من أجل قياس التقدم المحرز، وتحديد الفجوات، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى سياسات أو إجراءات أخرى.

١٩٤ جميع المبادئ التوجيهية بشأن شكل ومحتوى التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، HRI/GEN/2/Rev.6، ٣ يونيو ٢٠٠٩، الفقرة ٢٦.

١٩٥ رسالة مفتوحة من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المشروع النهائي للأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢١ يوليو ٢٠١٥.

١٩٦ راجع/ي «التقرير العربي للتنمية المستدامة»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإصدار الأول.

